آفاق برلمانية

مواطن

١٧ كانون الأول ٢٠٠٧ م المجلد الحادي عشر العدد ٦ — نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله — 17 December 2007 Volume 11, No. 6

تباين الآراء حول "مأزق" الخيارات الفلسطينية

هل كان خيار "أنابوليس" ممراً إجبارياً؟

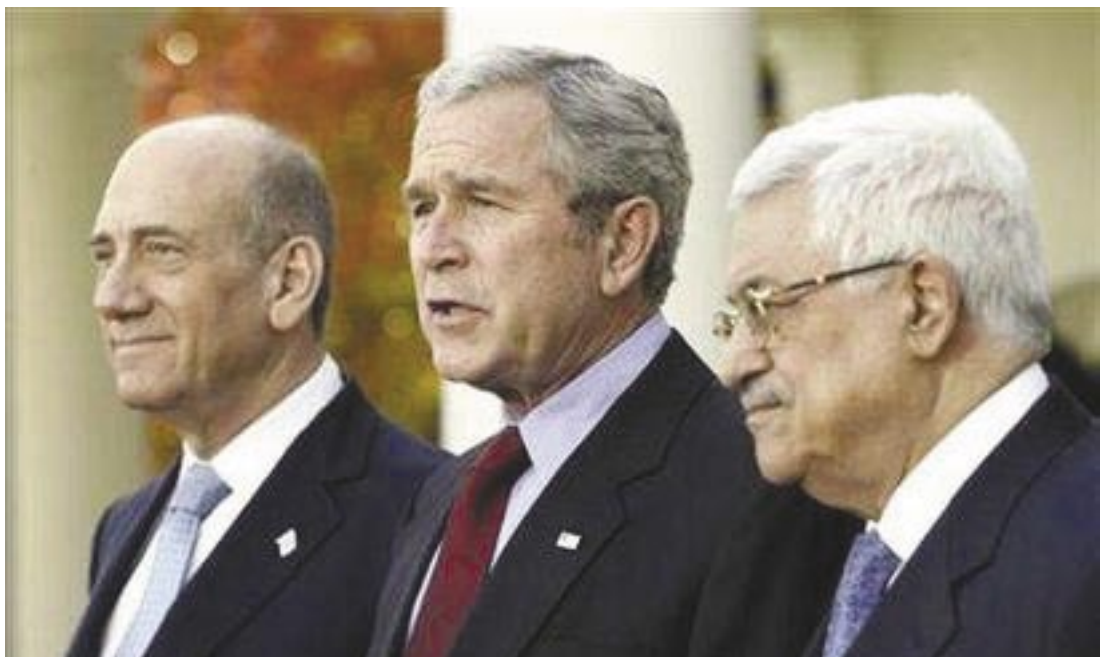

■■ كتبت نائلة خليل

سواء أكان مؤتمر أنابوليس مجرد عربة في قطار المفاوضات الطويل الذي أقلع من مدريد قبل نحو ١٧ عاماً، أم منعطفاً كبيراً تمر به القضية الفلسطينية، فقد فتح صفحة جدل جديدة في الشارع الفلسطيني. من يعدد ممن ذهبوا إلى أنابوليس إيجابياته، يؤكدون أنه أعاد القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي بعد سنوات من التهميش والعزلة السياسية، مع تأكيد كبير على أنه "الخيار الوحيد إن لم يكن الأخير" الذي تملكه السلطة.

أما معارضو أنابوليس والمتشككون بجدواه، فيؤكدون أن السلطة عندما تقول "الخيار الوحيد" تكون قد أعدمت خيارات أخرى، ربما تكون مجدية أكثر للقضية الفلسطينية، وتخلت طواعية عن أية مناورة من شأنها أن تحقق بعض المكاسب الوطنية، لاسيما أن "أنابوليس" يعتبر "عرساً أميركياً" ألحت الولايات المتحدة على الفلسطينيين كي يشاركوا فيه، لأنه لا يكتمل من دونهم، ورضي الفلسطينيون بالمشاركة من دون مساومة أو مناورة، بل هرولوا إلى هناك في ظل انقسام وطني وسياسي حاد.

لماذا ذهبت السلطة إلى "أنابوليس"؟

السلطة أعلنت –وما زالت– أن المفاوضات خيارها الإستراتيجي، لكنها تدرك أنها ليست وحدها من يملك هذا الخيار، أو قل من يملك كل عوامل التحكم في مساره ومآله النهائي، وأن مجمل العملية التفاوضية لا يزال رهناً للقرار الإسرائيلي والأميركي، وبذلك تبدو السلطة مدفوعة دوماً لإثبات أنها "شريك" في عملية السلام لتنفي ادعاءات إسرائيل.

ويرى محللون وسياسيون أنه على الرغم من تغير ظروف اللعبة السياسية داخلياً وخارجياً فلسطينياً وإسرائيلياً، فإن السلطة ما زالت تفكر بالمنحى السياسي ذاته: "المفاوضات فقط"، ربما لأن اللاعبين الفلسطينيين لم يتغيروا، أو لأن القناعة السائدة لدى صانعي القرار تتلخص بعبارة "ما لا يتحقق بالتفاوض يتحقق بمزيد من التفاوض". ولكن، هل يملك المعارضون عموماً خيارات أو بدائل أخرى يطرحونها في المقابل، وتمتلك من واقعية التحقيق أكثر مما تبشر به المفاوضات، حتى وفق المسار الذي أطلقه "أنابوليس"؟

يقول قدوره فارس، القيادي في حركة فتح": إن المشاركة الفلسطينية أعطت مضموناً جدياً للمؤتمر، فالوفد الفلسطيني لم يذهب لالتقاط الصور والمصافحة، واستطاع أن يحقق نتائج إستراتيجية إيجابية للشعب الفلسطيني، ويجب عدم التعامل مع المؤتمر بمبدأ الأبيض والأسود.

ويؤكد أحمد عبد الرحمن، مستشار الرئيس، والناطق الرسمي باسم حركة "فتح"، "عدم وجود خيار آخر في اللحظة الراهنة غير الذهاب إلى أنابوليس، والذهاب جاء من منطلق التمسك بحقوقنا الوطنية ووجود معادلة عربية داخلية تدعمنا".

ويضيف: الذهاب إلى المفاوضات كان قرار السلطة منذ فترة طويلة، ويتلخص بإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية عبرها، وهذا يعكس توجهاً دولياً بأن يكون الحل على أساس قرارات دولية، وذلك لن يتحقق من دون المفاوضات.

غير أن الكاتب والروائي زكريا محمد يدحض ما سبق، مؤكداً أن "السلطة عندما ذهبت إلى أنابوليس كانت تبحث عن خلاص ذاتي، وتحاول إنقاذ نفسها، حيث تعتقد أنها باتت مهددة منذ فازت حركة "حماس" في الانتخابات الأخيرة".

وبرأي محمد، فإن "ما دفع السلطة للذهاب هو تخوفها من حركة "حماس"، إضافة إلى إعلان إسرائيل الدائم عن عدم وجود شريك فلسطيني"، لافتاً إلى أن "المفاوضات في ظل انقسام وطني تعتبر وصفة هلاك، ولا يعقل أن نذهب للتفاوض ونحن منقسمون، ولدينا ما يشبه الحرب الأهلية"!

وعلى الرغم من تشكك فارس بنتائج أنابوليس، غير أنه يعتقد أن "السلطة لم تكن أمام احتمالات وخيارات كثيرة، وفي الوقت ذاته لم تكن تملك رفض المشاركة في مؤتمر أنابوليس".

ويعلل رأيه هذا بالقول "نحن نعيش في منطقة مهمة وفعالة، وقضيتنا تعتبر جزءاً من هذه التركيبة المعقدة"، لافتاً إلى أن "السلطة ولدت في سياق اتفاقيات تمت في إطار المعادلة نفسها، ولم يكن بوسع السلطة أن تتحمل وزر أن يقال إنها أفشلت مؤتمر أنابوليس، لو فشل، وهذا ما لم نكن نستطيع احتماله". ويضيف "نحن بحاجة لأية منصة دولية لتقديم رواية الشعب الفلسطيني وحقه بالحرية والاستقلال، ولن نفوت هذه الفرصة أو غيرها شرط ألا يتم التنازل عن القضايا الأساسية، وهذا أمر تحقق".

أما المتحدث باسم حركة "حماس" إسماعيل رضوان، فيؤكد أن "الرئيس محمود عباس ذهب إلى أنابوليس تحت وطأة تهديد أميركا له؛ بأن عدم مشاركة السلطة في المؤتمر تعني سيطرة حركة "حماس" على الضفة الغربية، وبذلك لم يكن أمام السلطة غير خيارين: الرضا بسيطرة قادمة لـ"حماس"، أو الذهاب لمفاوضات دعت إليها أميركا".

ويضيف: المفاوضات كانت عبثية، وأشبه بلقاء العلاقات العامة، والرئيس "أبو مازن" لم يفلح بطرح القضايا الأساسية ضمن وثيقة مشتركة أو جدول زمني، وفشل في إنجاز أي إجراءات عملية على الأرض يمكن أن يلمسها المواطن الفلسطيني.

خيارات أخرى

وبينما تصر السلطة، وتحديداً الاتجاه الرئيسي في حركة "فتح"، على عدم وجود خيارات أخرى غير الذهاب إلى أنابوليس حتى بعد فشل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل إلى

←

الافتتاحية

مسار المفاوضات

حسناً فعل الوفد المفاوض في أول جلسة تفاوضية بعد مؤتمر أنابوليس، بأن أثار مباشرة موضوع المستوطنات. هذه إحدى العبر الأساسية من مسار أوسلو الذي تضاعف خلاله عدد المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة. كانت هذه نقطة ضعف واضحة في الموقف الفلسطيني آنذاك، على الرغم من مطالبة الوفد المفاوض في حينه بإيقاف الاستيطان. إلا أن رفض إسرائيل للقيام بذلك وقبول الوفد الفلسطيني بالتوصل لاتفاق دون تحقيق هذا الشرط، أضعف الموقف الفلسطيني السياسي لاحقاً.

لا حاجة للتذكير بأن المستوطنات تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي، وهو أيضاً موقف معظم الدول في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، حتى بوجود ما يسمى "رسالة الضمانات" التي أعطاها الرئيس بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في حينه، والتي تشير إلى وجود "حقائق على الأرض" تؤخذ بعين الاعتبار في أي مسار سياسي قادم. هذا لا يغير الموقف القانوني على الرغم من أن الموقف السياسي يختلف عن الموقف القانوني.

الأمر الأساسي هنا هو إذا كانت حكومة "أولمرت" "ضعيفة" إلى حد أنها لا تستطيع تفكيك المستوطنات التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية نفسها أنها غير قانونية، أي لم تسمح الحكومة بها، والتي وعد شارون الرئيس بوش بإزالتها، ولم يتحقق هذا الوعد، فإذا كانت هذه الحكومة ضعيفة إلى هذا الحد، ما هو مآل المفاوضات حول القدس، والحدود، والسيادة، وحق العودة؟

المشكلة الأساسية تكمن في أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال ما يزيد على عقدين من الزمن أصبح كرة قدم في الملعب السياسي الإسرائيلي، تتقاذفه الأحزاب المختلفة، التي تكمن اعتباراتها الأساسية في مواضيع تتعلق بالانتخابات القادمة، ومن سيخلف من في رئاسة الوزراء: اهتمامات ضيقة، محلية، تنافسية، مصلحيه، لا أبعاد إستراتيجية لها تتعلق بحل الصراع.

هذا الوضع نجم عن نجاح دولة إسرائيل في تحييد أي ضغط خارجي عليها، وبخاصة من الولايات المتحدة. وهذا معظمه بفضل عمل وقوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

إذاً، من الجلي، أن أي تقدم في مسار التفاوض يؤدي إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، يلزمه ضغط مباشر من قبل الولايات المتحدة والدول العربية حتى يؤثر على الرأي العام الإسرائيلي، وعلى الحكومة، وقوى اليمين أيضاً.

في غياب ذلك، لا يوجد متسع للتفاؤل بأن هذا المسار سيؤدي إلى نتيجة مقبولة فلسطينياً. فالأجدى والأولى التمسك بالحقوق حتى لو أدى ذلك إلى تعثر هذا المسار. الحقوق أولاً والمسار ثانياً.

• مؤتمر أنابوليس يفرّخ "معارضات" — صفحة ٣

• سلطتان تنفيذيتان بلا رقيب .. والسلطة التشريعية "شاهد زور" — صفحة ٧

• خطة حكومة فياض المقدمة لمؤتمر باريس — صفحة ١٠

ملف خاص

في ذكرى إنطلاقتها..

"حماس" وتجربة الحكم

وثيقة تحدد أسس الحل النهائي، والاستعاضة عنها بإعلان بيان مشترك مكبل ضمن إطار خطة أمنية الطابع هي خارطة الطريق، يذهب أكثر من رأي إلى التأكيد على أن هناك خيارات أخرى فضّلت السلطة عدم الالتفات إليها.

وفي هذا السياق، ترى عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية خالدة جرار أن "أنابوليس لم يكن الخيار الوحيد، والذهاب كان خطأً كبيراً".

وتؤكد أن "أولويات السلطة كانت يجب أن تبدأ بتسوية الموقف الفلسطيني الداخلي ومعالجته، وليس المفاوضات الثنائية، ثم لاحقاً تقوم بالمطالبة بعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية المقرة، وليس تكرار الإطارات نفسها السابقة للمفاوضات التي تتصف كما أنابوليس بالثنائية والانتقالية والجزئية والرعاية الأميركية، وتقوم على أساس التفاوض على قرارات الشرعية واستبدالها بوثائق جديدة".

وتتابع جرار "السلطة تعلم أن النهج المذكور من المفاوضات قد جرب منذ مدريد قبل ١٧ عاماً، وثبت أن التفاوض تحت مظلته لا يحقق أي مكسب للفلسطينيين". لكن عبد الرحمن ينفي ما سبق، مؤكداً أن "أنابوليس كان منبراً دولياً بحد ذاته وليس ثنائياً، وحضرته ٥٢ دولة ومنظمة دولية، ونجح في تسليط الأضواء على نحو غير مسبوق على القضية الفلسطينية على الرغم من التعنت الإسرائيلي، حيث عادت القضية لتفرض نفسها على المستوى العربي والدولي".

ويقولُ "حتى الإسرائيليون أنفسهم اعترفوا أن مؤتمر أنابوليس وضع إسرائيل أمام طريق لا رجعة فيه".

ويؤكد زكريا محمد أن "السلطة امتلكت هامشاً للمناورة وابتزاز الولايات المتحدة، لكنها لم تفعل ذلك، وبقيت مرتهنة لمصالحها الآنية مثل ضمان تدفق أموال المانحين منعاً لانهيار السلطة".

ويستند رأي محمد على المعطيات الدولية التي تفيد بفشل سياسية الولايات المتحدة في المنطقة، موضحاً أن "الوضع الفلسطيني هو في أفضل حالاته منذ ٤٠ سنة جراء الفشل الذريع الذي تشهده السياسة الأميركية في المنطقة والعالم العربي، وعلى الصعيد الآخر هناك خسارة إسرائيل عسكرياً ومعنوياً في حرب لبنان ٢٠٠٦".

وبرأيه، فقد "تهيأت لدى الطرف الفلسطيني ظروف لم تتجمع منذ أربعة عقود، وهي ما كان ينتظرها الرئيس الراحل ياسر عرفات بفارغ الصبر".

ويضيف "الولايات المتحدة العام ٢٠٠٢ هي ليست ذاتها العام ٢٠٠٧ عندما كانت ذريعتها لاحتلال أي بلد وفرض ما تريد على العالم تتمثل بالإرهاب، فالظروف تغيرت اليوم، وطاقة أميركا على الضغط لم تعد مثل السابق، وأهم أسباب عقد مؤتمر أنابوليس التغطية على فشل سياستها في المنطقة".

ويقول، "كان يجب على السلطة عدم الذهاب إلى أنابوليس إلا بعد الحصول على شيء واضح من الولايات المتحدة، وتحديداً المطالبة بجدول زمني لإنهاء الاحتلال، وجدول مماثل للتطبيق على الأرض، لكن رجالات السلطة لا يملكون مهارات للمناورة وابتزاز الولايات المتحدة التي كانت بحاجة ماسة لوجود الفلسطينيين في عرس أنابوليس وليس العكس".

ويتابع محمد "للأسف، بدل أن يكون هذا منطلق المشاركة في أنابوليس، ذهب المفاوض الفلسطيني تحت غطاء بقاء السلطة وعدم إفلاسها، وبقاء السلطة لا يعني بقاء القضية الفلسطينية". بدورها، ترى حركة "حماس" التي نفذت عملية الحسم العسكري في قطاع غزة في حزيران الفائت، بشكل لم يجزّئ الجغرافيا الفلسطينية فحسب، بل الموقف السياسي أيضاً، أن الخيار الآخر للمشاركة في أنابوليس كان العمل على تحقيق الوفاق الوطني. ويقول رضوان "كان على الرئيس محمود عباس العمل على تمتين الجبهة الداخلية والسعي إلى الوفاق الوطني، وإسناد الصمود الشعبي كشرط للمقاومة، إضافة إلى كسب الدعم العربي والدولي والإسلامي". ويؤكد أن "الرئيس اختار المربع الأميركي المضاد للمصلحة والوحدة الفلسطينية، لأن أنابوليس كرّس اشتراطات والتزامات أمنية بشأن خارطة الطريق ستعمق الانشقاق أكثر على المستوى الوطني".

مشاركة بلا ضمانات أو مطالب مسبقة

عندما بدأ الحديث قبل عدة أشهر عن نية الولايات المتحدة عقد "مؤتمر للسلام"، تبارى القادة الفلسطينيون، وعلى رأسهم الرئيس عباس، في أكثر من منبر للتأكيد على أن المشاركة الفلسطينية في المؤتمر ستتم بعد الحصول على ضمانات بوقف النشاطات الاستيطانية وممارسات الاحتلال، والتوصل مع الإسرائيليين إلى إطار عام للمفاوضات النهائية يحدد قضايا التفاوض، ومرجعياتها، والجدول الزمني لكل من التفاوض وعملية تنفيذ ما يتفق عليه.

ولم يكف الرئيس عباس عن الحديث عن جدول زمني لإنهاء الاحتلال، لكن كل ذلك تغير قبل أيام من انعقاد مؤتمر أنابوليس، وتلخص الإنجاز لاحقاً بالذهاب إلى واشنطن نزولاً عند إلحاح الإدارة الأميركية، وجرى التوصل تحت الضغط إلى "إعلان تفاهم" لا يخرج عن إطار خارطة الطريق، خلا حتى من مجرد ذكر قضايا الحل النهائي.

وحول ذلك، يقول عبد الرحمن: في الصراع كل طرف يطرح الأكثر ليصل لأقصى مطالبه، ولكن المحصلة هي في وجود صراع إرادات وتوازن قوى، والذي يتحقق لحظة اللقاء يعبر عن توازن قوى. وبرأيه، فإن "السلطة نجحت في التوصل إلى وثيقة تفاهم عمومية وفضفاضة، لكنها أشارت في الوقت ذاته إلى سقف زمني للتوصل لحل في نهاية عهد بوش، وهذا ما يمكن تحقيقه". وتعلق جرار على ذلك بقولها: السلطة تعرضت لضغوطات كبيرة من الولايات المتحدة، ولم يكن أمامها سوى خيارين: الاستجابة الكاملة أو الصمود، والسلطة فضلت الخيار الأول. وحسب رضوان، فإن "تراجع الرئيس عباس عن مطالبه السابقة يؤكد أنه لا يملك أوراق اللعبة، ولا يستطيع التأثير، وهو أضعف من أن يصر على الثوابت الوطنية ويرفض الاشتراطات الأميركية".

أنابوليس .. أكثر من نقطة ضعف

اعتماد خارطة الطريق كإطار عام يحتكم إليه "مسار أنابوليس"، كان من نقاط الخلاف الأكبر بين المؤيدين والمعارضين، بل إن هذه القضية تهدد بنسف نتائج المؤتمر نفسه حتى في رأي قيادات بارزة في حركة "فتح".

ويقول فارس: المأخذ الرئيسي على مؤتمر أنابوليس يكمن في الاحتكام لخارطة الطريق، بدلاً من الاحتكام لمرجعيات عملية السلام والقرارات الدولية المعلنة بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويؤكد أن "خارطة الطريق قلبت المعادلة ضد الفلسطينيين، لأن عليهم أن يثبتوا أنهم يستطيعون تحقيق الأمن وخلق أجواء السلام، وهذا يختلف عن قرارات الشرعية الدولية التي بنيت على اعتبار أن تطبيقها يشكل الأساس لتلبية الحقوق الفلسطينية، وهو ما يؤدي إلى تحقيق السلام". ويخلص فارس إلى القول: خارطة الطريق أوقفت الهرم على رأسه، وهذا مأخذ كبير يقود للتشكيك على الدوام بقدرة الجانب الفلسطيني على أن يثبت للطرفين الإسرائيلي والأميركي التزامه بما ورد في خارطة الطريق، فهذا أمر تستطيع أن تدحضه إسرائيل دائماً وتجد له الذرائع. وتقول جرار: الإطار الذي طرح في أنابوليس، كما حدده كل من الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، أكد على يهودية الدولة، ما يعني إنهاء حق العودة، وعلى الجانب الآخر تقتصر "رؤية بوش" للدولة الفلسطينية من حيث الجوهر على دولة في إطار حكم ذاتي. وتتابع: تعتمد خارطة الطريق على المسار الأمني لتحديد المسار السياسي، وكأن أنابوليس يقول للسلطة "إذا كنتم بوليساً شاطراً، وجردتم المقاومة من سلاحها، واعتقلتم من يقوم بأعمال المقاومة التي باتت تعرف بأنها عنف، عندها سنقوم بالانتقال إلى المرحلة القادمة". ويعتبر محمد أن "أبرز نقاط ضعف أنابوليس تكمن في موافقة السلطة على مؤتمر ليست له مرجعية سوى خارطة الطريق، التي جرى تثبيتها بموافقة السلطة وإسرائيل والولايات المتحدة لتكون مرجعية الحل النهائي، لأنه لم يتم ذكر أي قرار دولي".

ويضيف: ستواصل السلطة خلال الأشهر القادمة السير وراء الأوهام، في حين أن إسرائيل غير مستعدة للحديث عن أمور الحل النهائي، لأنها مشغولة باستعادة قوة ردعها التي سقطت في حربها العام الماضي ضد حزب الله.

من جانبه، ينتقد عبد الرحمن النظرة السلبية لخارطة الطريق، مؤكداً أنها "تشمل كافة القضايا الراهنة والوضع النهائي، لذا يجب عدم التركيز فقط على الجانب الأمني من خارطة الطريق، القضية أشمل من ذلك، حيث تضمنت الخارطة كل القضايا المباشرة والنهائية والراهنة". إلى جانب الاعتماد على خارطة الطريق وتجلياتها الأمنية، يجمع أكثر من رأي على أن "مسار أنابوليس" أعطى ضوءاً أخضر لبعض الدول العربية للشروع بتطبيع "مبرر" لمستويات من العلاقة مع إسرائيل ما دامت السلطة الفلسطينية كانت حاضرة على رأس المؤتمر، إضافة إلى تعميق الشقاق الوطني الفلسطيني الذي يبدو اليوم في أصعب أيامه، بشكل يؤكد أن إسرائيل خرجت من المؤتمر بوصفها الرابح الأكبر. ويقول الكاتب محمد: إسرائيل أحرزت الكثير عبر ذهاب السلطة إلى المفاوضات، فهي تعتبر ذهاب الدول العربية إلى أنابوليس إشارة حقيقة للتطبيع، وهذا مرهون ببعض الإجراءات والخطوات التي ستتبع لاحقاً. ويعتبر أن "مشاركة السلطة في أنابوليس زادت في تعميق الانشقاق الفلسطيني، الذي أصبح اليوم انشقاقاً سياسياً كاملاً، إضافة إلى تخلي السلطة عن المرجعيات التي يبنى عليها إجماع وطني واستبدالها بوثيقة أنابوليس".

ويؤكد أن "السلطة عبر مشاركتها راهنت على تدفق الدعم المالي، وعزل حركة "حماس" عربياً وعالمياً، وكأن الهدف الوطني بات دمار "حماس" وليس إقامة الدولة الفلسطينية". ويقول رضوان: إن الذهاب إلى أنابوليس عمّق الانشقاق الوطني، وأصبح "أبو مازن" ملزماً باجتثاث المقاومة أو "العنف" على حد تعبيرهم، وما يحدث في نابلس دليل على ذلك، حيث تقوم قوات الأمن الفلسطيني بمطاردة المقاومين في النهار، والاحتلال الإسرائيلي يطاردهم في الليل، لكن المقاومة كفيلة بإفشال المخططات الاستسلامية".

"معضلات" ما بعد أنابوليس

قراءة في محددات الموقف الإسرائيلي

■■ بقلم: أنطوان شلحت

يبدو أنه لا خلاف على أن لقاء أنابوليس الدوليّ [الولايات المتحدة– ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧] أدار، في الظاهر، محرّك "المفاوضات الشاملة"، وربما التفصيلية، بشأن التسوية الدائمة للنزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، التي يتوقع أن تجري، من الآن فصاعداً، عبر أطقم تفاوض متعددة ستعمل بالتوازي مع تطبيق "خريطة الطريق".

ويبدو، في الوقت ذاته، أنه لا خلاف أيضاً على أنّ المنطق الأساس الذي وقف في صلب هذه المقاربة هو منطق الهروب إلى الأمام، والذي يعتبر من الخلافات الجوهرية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بشأن ما بات يعرف باسم "الوضع الدائم".

وبمتابعة ما كتب ونشر في إسرائيل في هذا الصدد، بالإمكان أن نجمل المعيقات التي تعترض طريق التوصل إلى اتفاق دائم، والتي تعدّ معيقات بنيوية بالمقاسات الإسرائيلية، في ما يلي:

١. من شأن أي تقدّم سياسي مهم أن يفجر أزمة سياسية في إسرائيل قد تطيح بالائتلاف الحاكم.

٢. تراجع مكانة السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن)، وبخاصة في أعقاب انقلاب حركة "حماس" في غزة.

٣. انعدام أي اتفاق بشأن معظم القضايا الجوهرية للتسوية الدائمة. وبموجب "تقدير موقف" صادر عن "معهد ريئوت" الإسرائيلي للتخطيط السياسي (مقرّب من وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني)، فإنه علاوة على القضايا الجوهرية الكبيرة –الحدود والقدس واللاجئون– لم يجر بعد التبحّر في قضايا تستوجب مفاوضات مضنية وقرارات تاريخية (مثل تلك التي تتعلق بالمجال الجويّ، وتقاسم مصادر المياه، والاتفاقات الاقتصادية، وما شابه ذلك).

٤. انعدام "إستراتيجية إسرائيلية" بشأن كيفية مواجهة حركة "حماس"، وأساساً إذا ما عادت وأصبحت جزءاً من السلطة الوطنية الفلسطينية بالتقاسم مع حركة "فتح".

ودون التقليل من أهمية هذه المعيقات كافة، يبقى المعيق الأول هو الأكثر قدرة في كبح جماح التعويل على حراك قد يتراءى أنه مترتب على نتائج لقاء أنابوليس، وذلك مع ضرورة صرف النظر عما يجول في خاطر رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، فيما يتعلق بتذوّت "حل الدولتين"، الذي في الوسع القول إنه بات بعد أنابوليس موضع استقطاب المزيد من دعم وتأييد القوى السياسية والشرائح الاجتماعية الإسرائيلية، حتى تلك المحسوبة على "معسكر السلام الإسرائيلي". فعلى الرغم من هذا الاستقطاب، لا تزال هذه القوى ترى أن أولمرت محدود في خياراته التفاوضية لأسباب عديدة ليس أبسطها طبيعة ائتلافه الحاكم.

غداة اللقاء الدوليّ المذكور حيّا رئيس "ميرتس"، عضو الكنيست يوسي بيلين، الخطاب الذي ألقاه أولمرت، غير أنه دعا إلى تغيير مبنى الائتلاف الحكوميّ. وقال بيلين: "إذا كان أولمرت صادقاً بالفعل في كل ما قاله فمن الواضح أن الائتلاف الذي يقف على رأسه بعيد عن ذلك كله، وسيكون مثل حجر الرحى على عنقه لدى أي تقدّم نحو السلام". وأضاف: ما دام الائتلاف مع أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا) وإيلي يشاي (شاس) قائماً، فلا يجوز تصديق جدية نوايا رئيس الحكومة.

أمّا مسألة الموقف من الاستيطان، فقد جاءت قضية جبل أبو غنيم بمثابة إنباء مدوٍّ بما تنطوي عليه تلك النوايا فعلاً.

وحذا رئيس "مركز بيريس للسلام"، أوري سافير، الذي تولى منصب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، وكان رئيس الوفد الإسرائيلي خلال مفاوضات أوسلو، حذو بيلين في الإعراب عن "تأثره البالغ من أداء رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، الذي يتطلع فعلاً إلى التوصل إلى اتفاق واقعي على أساس تقسيم البلاد"، على حدّ اعتقاده. غير أنه أكّد أن أولمرت سيواجه تحديات سياسية جسيمة، وبخاصة من قبل "شاس" و"إسرائيل بيتنا"، ليس في إمكانه أن يجتازها إلاّ عبر التوصل إلى اتفاق، ومن ثمّ الذهاب إلى انتخابات برلمانية [مبكرة]، أو عرض هذا الاتفاق للاستفتاء العام. ولا يحتاج المرء إلى عناء كبير ليدرك أنّ سافير يسقط من حساباته احتمال أن يراوح أولمرت مكانه ["مفاوضات من أجل المفاوضات"]، لأن ذلك يتضاد مع رغبة خفيّة لديه لا بسبب تلاشي مثل هذا الاحتمال.

ربمّا ينبغي البحث عن أهمية لقاء أنابوليس في أفق آخر عدا المحور الإسرائيلي– الفلسطيني، وهو أفق ترميم المكانة المركزية للولايات المتحدة في الدبلوماسية الشرق أوسطية، التي طاولها مساس كبير على خلفية الحرب في العراق، ونتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦.

وفي رأي الباحث في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، مارك هيلر، قد يكون لهذا النجاح الأميركيّ بامتياز وزن إستراتيجي أكبر من مجرّد إحراز تقدم على المسار الإسرائيلي– الفلسطيني، بيد أنه يظل ثانوياً بالنسبة لما كان يشكل في الظاهر بؤرة اللقاء أو نقطة تمحوره، وهي السعي لإحراز اتفاق سلام إسرائيلي– فلسطيني من خلال المفاوضات.

غير أنّ معلقين إسرائيليين آخرين قرأوا هذا "النجاح الأميركي" في سياق دلالات أخرى يبقى الحكم على صدقيتها رهناً بالتطورات اللاحقة، في نقطة تمحور اللقاء السالفة أيضاً. ومن تلك الدلالات أنه بات الآن ثمة ما يبرّر، بنظرة متجددة، المزاعم المكرورة على مدار الأعوام السبعة الفائتة (أي منذ فشل القمة في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، واندلاع الانتفاضة الثانية) ضد الإدارة الأميركية، ومؤداها أنها لا تتدخل بصورة كافية "لفضّ النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني". وكتب أحد هؤلاء أنه كانت لدى أولمرت ذرائع ممتازة لرفض أفكار كوندوليزا رايس بشأن "الأفق السياسي" و"اتفاق الرف"، وكانت لدى عباس ذرائع ممتازة بشأن ضعف أداء [السلطة الوطنية الفلسطينية] الذي يحول دون إمكان الدخول في مفاوضات جادة، وكانت لدى السعوديين أسباب وجيهة لعدم الحضور إلى أنابوليس ما دام الاحتلال مستمراً والمستوطنات قائمة. ومع ذلك، فقد غيّر كل واحد من هؤلاء رأيه ومزاعمه في اللحظة التي تبين له فيها أن الرئيس الأميركي جورج بوش يقف من خلف مبادرة أنابوليس، وأنه غير مستعد لأن يعفي أحداً منها.

مع ذلك لم يفوت بعضهم التأكيد أن الاختبار الحقيقي لبوش ورايس لا يزال رهناً بإصرارهما ومثابرتهما. إن الاحتمال الوحيد لنجاح هذه العملية، أو على الأقل للتقدّم إلى أمام في طريق التسوية كامن، طبقاً لهؤلاء، في إصرار الإدارة الأميركية على الاستمرار فيها. أمّا إذا تخلت الإدارة الأميركية عن هذه العملية فسيندرج لقاء أنابوليس في عداد قائمة الأحداث التاريخية التي تلاشت دون أن تبقي أي أثر وراءها.

"بيان أنابوليس" - ألغام للفلسطينيين...

بالتطرّق الجاف إلى "بيان التفاهم المشترك" الذي صدر عن لقاء أنابوليس، رأى المراسل السياسي لصحيفة هآرتس، ألوف بن، ومراسل الصحيفة في واشنطن، شموئيل روزنر، أنه ينطوي على لغمين يخدمان اليمين [الإسرائيلي]:

– اللغم الأول هو المساواة بين "الإرهاب والتحريض، سواء الذي يقوم به فلسطينيون أو إسرائيليون". ومعنى ذلك أن إيهود أولمرت وافق على كون إسرائيل مسؤولة أيضاً عن الإرهاب والتحريض ضد الفلسطينيين، من جهة وعلى أن تقرّ أميركا في جميع الأحوال من هو المحرّض والإرهابيّ، ومن جهة أخرى موازية ومكملة. وأعاد كلاهما إلى الأذهان أن حكومة أرئيل شارون سبق أن رفضت، في قائمة التحفظات التي قدمتها على خريطة الطريق، المطالبة بأن "تتوقف إسرائيل عن ممارسة العنف والتحريض ضد الفلسطينيين"، وها هي إسرائيل تتنازل الآن عن هذا التحفظ.

– أمّا اللغم الثاني فيكمن في التعهد بـ"بذل كل الجهود" لاستكمال الاتفاق حتى نهاية العام ٢٠٠٨، إذ تمّ هنا قبول المطلب الفلسطيني بوضع جدول زمني للمفاوضات، ورفض الموقف الإسرائيلي الذي دعا إلى إبقاء الموعد مفتوحاً.

غير أن تدقيقاً لمحصلة هذا اللقاء، بموجب انعكاسها في البيان نفسه، سرعان ما يظهر أن هناك لغمين أشدّ وأدهى من ناحية الفلسطينيين.

اللغم الأول: رفض التزامن أو التوازي في تطبيق خريطة الطريق. وليس من المبالغة القول إن الإنجاز الإسرائيلي الرئيس في أنابوليس هو رهن تطبيق الاتفاق المستقبلي، في حال تمّ التوصل إليه، بتنفيذ التعهدات في خريطة الطريق، ورفض المطالبة الفلسطينية بأن يكون تنفيذ ذلك متوازياً. ووفقاً للتقارير الإسرائيلية، فقد رغب الفلسطينيون في أن يطلب من إسرائيل أن تخلي بؤرة استيطانية أو تجمد بناء مستوطنة في مقابل أي "نشاط أمنيّ" يقومون به. وأصرّت إسرائيل على عدم الموازاة، ونجحت في تحقيق ذلك.

اللغم الثاني: حصر مراقبة التطبيق في الطرف الأميركي. فقد كشفت التقارير الإسرائيلية أن قضية هوية الجهة التي ستراقب الطرفين وتقرّ التزامهما بمطالب خريطة الطريق هدّدت بتفجير المحادثات بين رئيسي طاقمي المفاوضات الفلسطيني والإسرائيليّ. وقد اقترح الفلسطينيون والأميركيون أن تتمّ، في المفاوضات الحالية، إقامة لجنة ثلاثية [إسرائيلية– فلسطينية– أميركية] تتولى مناقشة أي قضية وحسمها. غير أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الذي خشي من أن تصبح إسرائيل في موقع الأقلية، عارض ذلك واقترح تعيين محكم أميركيّ بدلاً من اللجنة الثلاثية. وانتصر باراك في هذه النقطة، وأوكلت هذه الوظيفة إلى الجنرال الأميركي جيم جونز، القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي.

وإجمالاً، إذا كان اللغم الأول يفكّك لغم الجدول الزمني [وهو اللغم الثاني، بالنسبة لإسرائيل]، فإن اللغم الثاني يفكّك لغم "المساواة" بين إسرائيل والفلسطينيين في "الإرهاب والتحريض" [وهو اللغم الأول، بالنسبة لإسرائيل]، لأن حقّ إقرار ذلك سيبقى حصرياً في يد أميركا التي بالإمكان أن نتهمها بأي شيء سوى بالودّ أو حتى بالموضوعية إزاء الطرف الفلسطينيّ على حساب ضمور ودّها وانحيازها الكبير للطرف الإسرائيليّ.

قراءة في سلوك المعارضين قبل المؤتمر وبعده

مؤتمر أنابوليس يفرّخ "معارضات" تتفق على مخاطره وتختلف على سبل مواجهتها

"حماس" و "الشعبية" معارضتان لم تلتقيان.

■■ كتب حسن جبر

شهدت الساحة الفلسطينية مع انعقاد مؤتمر أنابوليس حركة سياسية نشطة اصطفت فيها القوى من جديد وفق أفكارها ومواقفها من العملية السياسية برمتها.

وعلى الرغم من أن التحركات السياسية لم تأخذ بعد في مآلاتها النهائية أبعاداً جدية وحقيقية على الأرض، فقد انقسمت الساحة الفلسطينية إلى قسمين بالمجمل: الأول يؤيد المشاركة في أنابوليس، والثاني يرفضها ويحذر من نتائجها.

وفي المعسكر الثاني المعارض، برزت التباينات والتعارضات التقليدية بين معارضة إسلامية اصطفت إلى جانبها منظمات معارضة صغيرة مثل الجبهة الشعبية – القيادة العامة، والصاعقة، وبعض الأطراف الفتحاوية الهامشية، في حين حافظت الجبهتان الشعبية والديمقراطية اللتان انضمت إليهما المبادرة الوطنية على مواقفهما التقليدية من المعارضة الأقرب إلى العقلانية، مع وجود تمايز في "حدود" هذه العقلانية بين الأطراف الثلاثة.

وبين أطراف المعارضة هذه، برزت مواقف معارضة أخرى عبرت عنها بعض الفصائل الفلسطينية الصغيرة التي كانت أقرب إلى القبول بالذهاب إلى أنابوليس، على الرغم من تحذيرها من تعرض الطرف الفلسطيني للضغوط والقبول بحلول لا تستجيب للمطالب الفلسطينية.

ويميل البعض إلى التفريق بين أطراف المعارضة المختلفة التي تنافست في ما بينها في تنظيم النشاطات المعارضة لمؤتمر أنابوليس، والتي عبرت بوضوح عن انقسام المعارضة، وعدم تمكنها من تنظيم نشاط سياسي أو جماهيري موحد معارض على نحو مؤثر في صنع القرار الفلسطيني، قبل انعقاد هذا المؤتمر أو حتى بعده.

إذن، ما الذي جرى وجعل المعارضة تتصرف بهذا الشكل؟ وقبل ذلك هل كانت المعارضة موحدة ومنسجمة؟ وما هي المخاطر المتوقعة من "مسار أنابوليس"؟ وهل يمكن مواجهتها بشكل موحد؟ وما هو المطلوب من أجل بناء معارضة فلسطينية موحدة وقوية تكون قادرة على إعادة توحيد جناحي الوطن؟

هذه الأسئلة كانت مدار نقاش مكثف بين "**آفاق برلمانية**" وممثلي القوى السياسية وبعض المحللين والمفكرين، لاسيما من الاتجاهات الأشد معارضة لمسار التفاوض الراهن.

مجدلاوي: المعارضة لم تكن منسجمة

يؤكد جميل مجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أن المعارضة لمؤتمر أنابوليس لم تكن منسجمة، لافتاً إلى أنها "متعددة كتعدد الطيف الفكري الفلسطيني".

وأشار إلى أن "قوى المعارضة تراوحت بين قوى ترى أن أنابوليس ينطوي على أضرار تطال القضية الفلسطينية والوضع الإقليمي، باعتبارها تظاهرة في خدمة الرئيس الأميركي جورج بوش، ومحاولة لإنقاذ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مما يواجهه من مشاكل داخل إسرائيل".

وتابع: كما أن هناك قسماً من المعارضة رأى ضرورة عدم تسهيل انعقاد أنابوليس وعدم الترويج لانعقاده على الصعيدين العربي والدولي، في حين رأى قسم آخر من المعارضة أن هناك مخاطر جدية من انعقاد أنابوليس وتعامل بحذر شديد، وكان يعتقد أن الإدارة السليمة للمفاوضات يمكن أن تخفف الأضرار الناجمة عن المؤتمر، لكنه وجد نفسه أقرب إلى موقع القسم الأول.

وقال مجدلاوي: الجبهة الشعبية لم تجد أنه بالإمكان أن تشارك في فعاليات مشتركة مع "حماس"، بسبب الأضرار التي ألحقها الحسم العسكري الذي نفذته "حماس" في غزة، ما أنهك الموقف الفلسطيني، لافتاً إلى أنه "ليس صدفة أن تأتي الدعوة إلى عقد مؤتمر أنابوليس بعد نحو شهر من الحسم العسكري".

وتابع: قلنا لهم بوضوح، مع تقديرنا لمساحة الالتقاء السياسي، أن ما قمتم به لا يفتح المجال للعمل المشترك في قطاع غزة.

وقال مجدلاوي: إن تعدد المعارضة كان بسبب تعدد المنطلقات، إلا أن ذلك لم يلغ حقيقة أن الغالبية العظمى كانت أقرب إلى المعارضة المنسجمة، مؤكداً أنه جرى تواصلٌ بين القوى تم في نهايته التوصل إلى كتلتين: الأولى تشكلت من الجبهتين الشعبية والديمقراطية والمبادرة الوطنية وفعاليات من منظمات المجتمع المدني، في حين تشكلت الكتلة الأخرى من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي ومن عمل معهما.

رباح: مطلوب معارضة واقعية تطرح بدائل

أما رمزي رباح، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، فيعتقد أن "المعارضة لمؤتمر أنابوليس كانت معارضتين: الأولى عبرت عنها الحركة الإسلامية وبعض المنظمات الرفضوية التي ترفض التعاطي مع المفاوضات، وتكرر مواقفها باستمرار إزاء أية عملية سياسية من دون أن تقدم البديل أو خياراً آخر، والثانية هي المعارضة الوطنية الواقعية التي تنطلق من اعتبار أن مؤتمر أنابوليس ينطوي على مخاطر ينبغي مواجهتها وتقديم البدائل لها".

وقال: إن هذه المعارضة عبرت عنها الجبهة الديمقراطية، وأحياناً بشكل مشترك مع الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية، مشيراً إلى أن "هذه المعارضة كانت تعتبر أن العملية السياسية والتفاوضية تحتاج إلى مرجعية واضحة وآليات واضحة للمفاوضات في القضايا الجوهرية تكون محكومة بسقف تفاوضي لتجاوز ما جرى في أوسلو".

برهوم: المعارضة أكدت موقفها بانسجام

ويخالف فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، ما ذهب إليه ممثلو القوى السياسية الأخرى من عدم انسجام المعارضة لمؤتمر أنابوليس، مؤكداً أن "كل الأطراف المعارضة أكدت موقفها للمرة الأولى بشكل جماعي ومنسجم، وعقدت مؤتمراتها ونشاطاتها المعارضة للمؤتمر".

وقال: كانت المعارضة محقة في إبداء معارضتها الشديدة لما جري في أنابوليس، مشدداً على أن "ما هو موجود على الأرض من إجراءات بعد أنابوليس يشير بوضوح إلى المؤتمر ودوره".

وتابع: كل ما جرى من قمع وعدوان احتلالي في الأراضي الفلسطينية جرى إقراره في أنابوليس من أجل تشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، متهماً الرئيس محمود عباس بالمشاركة في إقرار هذه القرارات!

وأكد برهوم أن المعارضة للمؤتمر كانت في محلها "بسبب ما يجري من مؤشرات خطيرة تستهدف ضرب المقاومة وتشديد الحصار".

قمع تظاهرم معارضة لمؤتمر "أنابوليس" في الخليل.

أبو رمضان: المعارضة تراوحت بين الاستقطاب والعقلانية

ويتفق محسن أبو رمضان، عضو الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مع الرأي القائل بعدم وجود معارضة منسجمة بشأن الموقف من مؤتمر أنابوليس، وأعرب عن اعتقاده أن "هناك نوعين من المعارضة: الأول كان يقول إن الذهاب إلى أنابوليس هو تنازل وقادته حركتا "حماس" والجهاد الإسلامي، وحاولتا استخدامه من أجل خدمة الموقف السياسي، واستخدام المؤتمر ضمن سياسة استقطابية للسيطرة على النظام السياسي الفلسطيني".

وتابع: أما النوع الثاني من المعارضة، فكانت أكثر عقلانية وبنيت على محاذير وتخوفات من أن يكون المؤتمر مبرراً للضغط على القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات دون تخوين أو تكفير، وذلك بالاستناد إلى الثوابت الوطنية وعدم مناسبة الذهاب إلى المؤتمر دون توحيد الساحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

وقال: إن المعارضة الثانية كانت أكثر عقلانية واستندت إلى منظومة القوانين الدولية المناصرة للشعب الفلسطيني.

العوض: خلاف على أجندة ورؤى المعارضة

بدوره، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، إن الحزب "أدرك منذ بدء التحضيرات لعقد اجتماع أنابوليس حجم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الضغوطات الكبيرة التي تمارسها أميركا وإسرائيل على الجانب الفلسطيني، ومحاولاتهما استغلال الوضع الفلسطيني الناشئ بعد انقلاب حزيران وسيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة بالقوة لاعتصار تنازلات من الجانب الفلسطيني، الذي حاول درء هذه المخاطر عبر المسارعة لإغلاق هذه الثغرة والتوحد لمجابهة ما يلوح في الأفق من مخاطر".

وأضاف: لهذا الغرض، عقد الحزب سلسلة من اللقاءات مع جميع القوى، بما فيها لقاء ثنائي مع حركة "حماس"، لتوضيح ذلك، وقد توجت هذه اللقاءات بإصدار بيان خماسي وقع عليه حزب الشعب والجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب "فدا" والمبادرة الوطنية، يحدد المخاطر من اجتماع أنابوليس وسبل التصدي لها، بما في ذلك الرؤية لتوفر ضمانات ومقدمات لا بد منها قبيل عقده، وتجنباً لمفاوضات ما سمي بالربع ساعة الأخيرة.

وأكد أن الحزب "بذل جهوداً كبيرة لترجمة هذا البيان بأنشطة ميدانية، إلا أنه مع الأسف لم يتم ذلك لإصرار بعض القوى الموقعة على البيان على أشكال تحرك بعيدة عن العمل المشترك بين القوى التي وقعت البيان، وحين اصطدمت هذه القوى بحقيقة أن التحركات بهذا الشكل لن تجدي، بل ولن ترى النور، عادت في الربع ساعة الأخيرة للبحث عن تعاون في هذا الإطار".

وقال: نحن في الحزب لم نوافق على هذه الانتقائية، وآثرنا عدم الدخول في دوامة المؤتمرات التي عقدت في قطاع غزة حرصاً على عدم إرباك شعبنا، لذا طالبنا بضرورة الاتفاق على أجندة متكاملة تتعلق بمختلف جوانب الوضع الفلسطيني، بما فيها الرؤية حول أنابوليس قبل وبعد انعقاده، وصولاً لرؤية متفق عليها للخروج من الأزمة الداخلية على قاعدة واضحة، وبلا أية مواربة.

عوكل: أربعة اتجاهات معارضة!

بدوره، يؤكد الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، ما ذهب إليه سابقوه من أن المعارضة لمؤتمر أنابوليس لم تكن منسجمة، مشيراً إلى أن المعارضة "كانت فيها اتجاهات مختلفة، ونظمت في غزة مثلاً، أربع فعاليات مختلفة".

وأضاف: عبرت "حماس" والجهاد الإسلامي عن الاتجاه الأول الذي عارض أنابوليس كله، أما المعارضة الثانية التي عبرت عنها الجبهتان الشعبية والديمقراطية والمبادرة الوطنية ومعهم بعض المستقلين، فكانت معارضتها للتنازلات، وتطالب بالتمسك بالثوابت، وهي أيضاً بينها تباينات.

وأوضح عوكل أن "الاتجاه الثالث من المعارضة عبرت عنه فصائل صغيرة عقدت مؤتمراً، وهذه المعارضة كانت ضعيفة وموقفها جاء في الإطار العام"، لافتاً إلى أن "الاتجاه الرابع في المعارضة عبر عنه بعض المثقفين الذين يتم حسابهم على المعارضة الثالثة، والذين لم يعارضوا الذهاب للمؤتمر وطالبوا بالتمسك بالحقوق".

ويعتقد عوكل أن "المعارضة إيجابية، لكنها غير قادرة على التأثير، باستثناء حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي اللتين تمتلكان قدرة أكبر على التأثير بسبب الإمكانات العسكرية التي تملكانها".

مخاطر ما بعد "أنابوليس"

وعلى الرغم من اختلاف المعارضة لمؤتمر أنابوليس في سبل مواجهة ما يجري، فإنها تعتقد بوجود مخاطر بعد انتهاء أعمال المؤتمر، حيث يعتقد مجدلاوي أن "المخاطر بعد مؤتمر أنابوليس أصبحت واضحة، وبخاصة بعدما أصبحت خارطة الطريق المرجعية الوحيدة للمفاوضات وفق الوثيقة التي توصل إليها الطرفان، الأمر الذي يعني تجاوز قنوات الشرعية الأخرى التي كانت تشكل مرجعية أكثر وضوحاً وتوازناً في حفظها للحقوق".

وقال: المؤتمر جعل من الولايات المتحدة الراعي والحكم والمقرر الوحيد لما قد ينشأ من تباينات، لافتاً إلى أن "استحضار اللاءات الإسرائيلية يجعل من الممكن تصور كيف يمكن أن يكون الموقف الأميركي الذي أعطى ضمانات لإسرائيل".

وأكد مجدلاوي أن "الطرف الفلسطيني سيكون تحت المطرقة الإسرائيلية، وبخاصة أن هناك نصاً في الوثيقة يشير إلى ضرورة أن يستمر الطرفان في الالتزام بخارطة الطريق حتى يتم التوصل إلى اتفاق سياسي".

وتابع: هذا معناه التزام السلطة بضرب المقاومة، الأمر الذي سيعكس نفسه على العلاقات الوطنية الفلسطينية، وعلى إدارة الشأن الداخلي.

ونوه إلى أن "ما جرى في مخيم العين هو مؤشر للعلاقات الوطنية المتوترة والخطيرة القائمة، إلى جانب الابتزاز السياسي الذي ينسجم مع التحفظات الإسرائيلية". ويؤكد برهوم على وجود مخاطر جدية كبيرة بعد مؤتمر أنابوليس، مشيراً إلى أن "أنابوليس أقر سياسة تجريد المقاومة من سلاحها والقضاء عليها". وقال: المرحلة القادمة مرحلة أمنية ضد كل من يقاوم وضد حركات المقاومة، وعلى رأسها حركة "حماس".

كما انتقد برهوم مؤتمر أنابوليس لعدم إقراره بشرعية ما جرى من انتخابات ديمقراطية فلسطينية ونتائجها.

بدوره، أكد العوض على وجود مخاطر بعد مؤتمر أنابوليس، لافتاً إلى أن ذلك كان واضحاً من خلال خطابات أولمرت والرئيس بوش.

وقال: نلمس أن هناك هوة كبيرة بين الموقف الفلسطيني وما تسعى له إسرائيل وأميركا، حيث يُلاحظ أن بيان التفاهم الذي افتتح به بوش الاجتماع عكس تلك الرغبة من حيث تجاهله التأكيد على جدول زمني ملزم لنهاية المفاوضات، وتجنبه تحديد قضايا الحل النهائي بشكل واضح، علاوة على عدم تحديد قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية كمرجعية لعملية السلام، والتركيز على خارطة الطريق، ووعد بوش كمرجعية لذلك، والاكتفاء بعبارات مبهمة.

وأكد العوض أن "الهوة كبيرة بين ما أشار إليه الرئيس عباس في خطابه، وما أكدوه هم في كلماتهم، الأمر الذي يشير إلى أن المخاطر ستكون كبيرة بعد أنابوليس، وبخاصة بعد بدء الجولات الأولى من التفاوض بعد هذا المؤتمر".

ودعا إلى وضع خطة إستراتيجية للتفاوض مستندة إلى الثوابت الوطنية، والعمل على تحقيق أهداف الشعب بالعودة والحرية والاستقلال والسيادة على أرضه، وفقاً لما حددته وثيقة إعلان الاستقلال ووثيقة الوفاق الوطني، لافتاً إلى "أهمية تشكيل إدارة موحدة لعملية التفاوض، بما في ذلك إعادة تشكيل الوفد المفاوض والإسراع في تشكيل مرجعية للإشراف على عملية المفاوضات تضم مختلف القوى الفلسطينية بإشراف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعدم ترك الأمور على هذا الشكل من الفوضى والاجتهاد التفاوضي".

ويؤمن رباح بوجود مخاطر كبيرة بعد مؤتمر أنابوليس، الأمر الذي تمثل في حذف قضية التوازي في تطبيق خارطة الطريق من وثيقة التفاهم المشترك بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مؤكداً أن تغييب المشاركة الدولية وعدم عرض ما تم التوصل إليه في أنابوليس عزز الشعور بوجود مخاطر.

وقال: إن هناك مخاطر أخرى تتمثل في محاولة الإسرائيليين الدائمة جر الموقف التفاوضي إلى الدائرة الأمنية تحت عناوين مختلفة، ما سيبقي الأمور تتراوح في الدائرة الأمنية من أجل عدم الوصول إلى فتح القضايا الرئيسية.

وطالب رباح الفلسطينيين بالعودة إلى القواسم المشتركة وإيصال رسائل واضحة حول المطالب الفلسطينية، مشدداً على ضرورة الإصرار على أن يكون هناك إشراف دولي على المفاوضات، وليس وفق ما يدور من مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية.

وحذر أبو رمضان من مخاطر يحملها "مسار أنابوليس"، قائلاً: إن الخطر يكمن في الوثيقة التي توافق عليها الطرفان، وتلاها بوش في افتتاح الاجتماع، مؤكداً أن هذه الوثيقة "استندت إلى أن خارطة الطريق هي مرجعية العمل السياسي".

وقال: إن الوثيقة أزالت مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، مشدداً على أن خارطة الطريق لا تشكل مرجعية مناسبة.

وتابع: الفلسطينيون والعرب لم يجبدوا إدارة الحوار مع أميركا، ولم يجمعوا على مبدأ واحد، مشيراً إلى "أهمية أن يصروا على مبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ٦٧، والاعتراف بضرورة تحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق التسوية".

ونوه عوكل إلى أن المخاطر التي طرأت بعد أنابوليس كبيرة، معتبراً أن "الإصرار الإسرائيلي على يهودية الدولة والتمسك بخارطة الطريق كمرجعية وحيدة للتفاوض، ومحاولات دحرجة الموقف العربي باتجاه التطبيع مع إسرائيل، كلها مخاطر تعترض مرحلة ما بعد أنابوليس".

واعتبر أن "الخطر الكبير يتعلق بإسرائيل ومدى جاهزيتها ورغبتها في المصالحة التاريخية"، مؤكداً أن "العامل الإسرائيلي سيكون عامل تفجير".

ما هو المطلوب؟

إذن، ما هو المطلوب لبناء معارضة قوية قادرة على المساهمة في توحيد الوطن؟

يقول مجدلاوي: إن الحلقة المركزية تبدأ بإعادة توحيد جناحي الوطن، وإعادة بناء العلاقات والمؤسسات الوطنية وفق ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني. وأضاف: هنا مربط الفرس ونقطة الانطلاق، لأن الانقسام يترك تأثرات وظلالاً سلبية كبيرة على كل شيء، بما في ذلك مؤسسات السلطة والمنظمة، مطالباً بإنهاء حالة الانقسام وتوحيد المؤسسات وإعادة الاعتبار للبعد الإيجابي التعددي في الساحة الفلسطينية.

من جانبه، أكد برهوم أهمية وجود وحدة فلسطينية خلف المقاومة باعتبارها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني، مشدداً على أهمية أن يكون هناك قرار سياسي فلسطيني قوي.

وقال برهوم: يجب أن تتوحد جبهة المعارضة وتتناغم جميعها في مواجهة أية نتائج أو سياسات ضد المقاومة والحقوق الفلسطينية الثابتة.

وطالب العوض بضرورة توفر وضوح في الرؤيا بين القوى التي يعول عليها أن تكون معارضة بناءة للخروج من المأزق.

وأردف: في هذا الصدد، هناك ثلاث قضايا يجب أن تتفق عليها المعارضة، أولاها خطر الاحتلال وعدوانه المتواصل وما يرافق ذلك من مشاريع ومؤامرات وضغوطات على الجانب الفلسطيني، بما فيها ما يمكن أن نواجهه من مخاطر في أعقاب أنابوليس، ومحاولات دفع الجانب الفلسطيني باتجاه الموافقة على أجندة تتعارض مع الحقوق الوطنية، إلى جانب الخطر الثاني الذي يتمثل في استمرار حالة الانقسام وتكريس حالة الانفصال بين قطاع غزة والضفة، التي بدأت وتعمقت بعد أن سيطرت حركة "حماس" على القطاع وإصرارها على مواصلة ومأسسة ذلك على مستوى كل من السلطة التنفيذية والقضائية وحتى التشريعية.

وأشار إلى أن الخطر الثالث هو ما تتعرض له مسيرة الديمقراطية في فلسطين ومواصلة الاعتداء على حرية الرأي والتعبير والتعددية السياسية، والاعتداء على رجال الإعلام والمؤسسات الصحافية، وكذلك استمرار حملات الاعتقال والمداهمة في قطاع غزة، وما يجري من انتهاكات شبيهة في محافظات الضفة.

وأكد أن "مواجهة هذه المخاطر، وبخاصة الخطرين الأول والثالث، تتطلب إنهاء حالة الانقسام فوراً، وتراجع حركة "حماس" عن سيطرتها على غزة، وفتح الطريق أمام حوار شامل يعالج الأزمة من مختلف جوانبها".

ودعا العوض المعارضة إلى "الابتعاد عن المناورات والمراهنات الثنائية والثلاثية وغيرها، وأن يتم الاتفاق بينها على خطة متكاملة للعمل بموجبها في كل ساحات تواجد الشعب الفلسطيني".

وشدد رباح على "أهمية أن يكون هناك موقف عقلاني، ويتم تشكيل مرجعية سياسية فلسطينية لإدارة المفاوضات والعملية السياسية، حتى يكون الجميع شريكاً ولا يبقى الانفراد قائماً".

وقال: مطلوب أن تضم هذه المرجعية الجميع، وبخاصة من وقع على وثيقة الوفاق الوطني، لافتاً إلى أهمية أن تكون هناك سرعة في معالجة الوضع السياسي الفلسطيني لأن استمرار الانقسام سيؤثر على نتائج المفاوضات.

وتابع: إن مدخل معالجة الوضع السياسي يكمن في تراجع حركة "حماس" عن انقلابها، ليكون بالإمكان مواجهة الضغوط وإدارة المفاوضات من مواقع أقوى. ويميل أبو رمضان إلى التفريق بين المعارضة والرفض، لافتاً إلى أن المدخل لبناء معارضة يكمن في تحقيق الوحدة الوطنية عبر سلسلة من الفعاليات لإنهاء حالة الانقسام.

وشدد على "أهمية أن تقوم المعارضة بمجموعة من الفعاليات السلمية والضاغطة لإجبار صناع القرار على الجلوس على طاولة المفاوضات، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري، مع إنهاء المراسيم والقرارات الرئاسية".

ودعا إلى الاتفاق على برنامج ورؤية موحدة تجنب الشعب الفلسطيني الوقوع في الأخطاء، وتعزز مقومات صموده، مشيراً إلى أهمية إعادة اللحمة السياسية والوطنية على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني.

من جانبه، قال عوكل إن بناء معارضة قوية يجب أن يشمل كل الطيف السياسي خارج إطار حركتي "فتح" و"حماس"، كما أن "المراهنة يجب أن تكون على الحركة الشعبية المنهكة والمستهلكة من الوضع اليومي والحياتي، التي خرجت وشاركت في مهرجان تأبين الرئيس ياسر عرفات في غزة، ولا تعتبر نفسها جزءاً من القوى والفصائل".

ويؤمن عوكل بأن "الضغط الذي ستشهده الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة، سيدفع الحركة الشعبية إلى التحرك لدفع الاتجاهات السياسية لتبني أجندة سياسية موحدة".

هل رفع المفاوضون الفلسطينيون شعار "التفاوض حتى آخر رمق"؟

دعوات لإجراء مراجعة شاملة لنهج المفاوضات وتشكيل مرجعية وطنية عليا لها

▪▪ كتب منتصر حمدان

على الرغم من التوافق المعلن ما بين القيادتين الرسميتين الفلسطينية والإسرائيلية، حول ضرورة مواصلة عقد اللقاءات والاجتماعات من أجل بدء المفاوضات حول قضايا الحل النهائي، في أعقاب مؤتمر أنابوليس، فإن نتائج هذه اللقاءات بينهما تؤكد أنهما أبعد من أي وقت مضى عن الدخول في مفاوضات جدية تفضي إلى تسوية قضايا الحل النهائي.

فبينما تبذل السلطة الفلسطينية مساعيها الحثيثة للضغط من أجل المباشرة بمفاوضات الوضع النهائي التي تشمل أكثر القضايا تعقيداً في القضية الفلسطينية، ومضاعفة التحركات والاتصالات السياسية من أجل إثبات صدق توجهاتها نحو تحقيق السلام، تسعى إسرائيل التي تجيد اللعب على التناقضات الإقليمية والدولية، إلى إغلاق المنافذ كافة أمام السلطة الفلسطينية من خلال محاصرتها بممارسات عملية على الأرض.

واعتبر سياسيون ومحللون محليون في أحاديث منفصلة لـ "آفاق برلمانية"، أن الاندفاع الحاصل باتجاه البدء بمفاوضات الوضع النهائي لا يعني بأي حال من الأحوال تحقيق تقدم جوهري في نتائج هذه المفاوضات، وبخاصة أن إسرائيل تحررت إلى حد كبير من أي ضغوط أميركية في هذه المرحلة، نظراً لقرب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، الأمر الذي يفتح الطريق أمام إسرائيل التي تملك القوة في استغلال هذا الوضع ومضاعفة جهودها باتجاه تنفيذ مخططاتها الأحادية على الأرض، بغض النظر عن رضا أو عدم رضا الجانب الفلسطيني، أو حتى المجتمع الدولي.

وبينما يعلن الجانب الفلسطيني عن تمسكه وإصراره على إنجاز اتفاق سياسي حول قضايا الحل النهائي، وفي مقدمتها، القدس، واللاجئون، والحدود، والمياه، والاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية، تعمل إسرائيل على الأرض على محاصرة القدس بالمستوطنات وتهويدها كمقدمة لإخراجها من المفاوضات، فيما تظهر المخططات الإسرائيلية المتواصلة عزمها على ترسيم الحدود من جانب واحد، عبر الجدار والمستوطنات، في إطار فرض الدولة الفلسطينية المؤقتة على الفلسطينيين بالقوة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى اتفاق سياسي ينتهي بقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين، وإنهاء سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية والمياه.

وهناك من المؤشرات ما يكفي للدلالة على أن إسرائيل تعمد إلى تكرار تجربة أوسلو، عبر التظاهر برغبتها في تحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني، والتوصل إلى اتفاقات سياسية معه، ومن ثم ممارسة سياسة المماطلة طويلة المدى، التي تجعل الطرف الفلسطيني يظهر كأنه يرفع شعار "التفاوض حتى الموت"، وليس حتى إنجاز اتفاق سياسي نهائي يقود إلى إنهاء الصراع، حيث يتفق العديد من القيادات والشخصيات السياسية في هذا الاتجاه مع ضرورة وإلزامية إعادة تقييم تجربة المفاوضات، من خلال فتح نقاش حقيقي وجدي، للاستفادة من التجارب السابقة، وتجنب الوقوع في أخطاء فادحة الضرر، وبخاصة أن مفاوضات الوضع النهائي تدور حول قضايا لا تحتمل الأخطاء، نظراً لحساسيتها بالنسبة للشعب الفلسطيني وقضيته. كما دعا عدد منهم إلى إعادة تشكيل اللجنة العليا للمفاوضات، وعدم حصرها بفصيل دون غيره، كون هذه المفاوضات تمس مصالح الشعب الفلسطيني وجوهر حقوقه الوطنية.

ملوح: الصراع سيبقى مفتوحاً

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عبد الرحيم ملوح، "لو كانت إسرائيل تبحث عن حل سياسي حقيقي، وعملية سياسية حقيقية، واتفاق سياسي جدي مع الشعب الفلسطيني له ترجمات على الأرض، لكانت اتفقت مع الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي كان من أكثر القيادات الفلسطينية قدرة على الاتفاق، وعلى تنفيذه على الأرض".

وأضاف "أعتقد أنه لم يعد بمقدور أحد بعده مهما كانت الحالة في الساحة الفلسطينية، أن يقدم أية تنازلات، وبخاصة أن العشرات من القادة استشهدوا خلال سنوات طويلة من النضال الوطني دفاعاً عن تلك الحقوق".

ودعا ملوح إلى استخلاص النتائج والعبر من تطورات الأحداث السياسية الإقليمية والمحلية لصالح بلورة رؤية فلسطينية موحدة، تحافظ على المشروع الوطني الفلسطيني، مؤكداً وجود مخاطر حقيقية يواجهها هذا المشروع، وبخاصة في ظل ما اعتبره "نجاحات حققتها إسرائيل في تنفيذ مخططاتها في التخلص من أعباء حكم قطاع غزة، وإعلانه كياناً سياسياً معادياً".

وحول إمكانية تحقيق نتائج ملموسة، قال ملوح: منذ العام ١٩٩٢ بالذات، لجأت القيادة الفلسطينية للبحث عن حلول سياسية بشكل فاعل وجدي، على الرغم من أن مثل هذا التوجه كان قائماً قبل ذلك، لكنه في هذه الفترة أصبح ملموساً بشكل واضح. وكما هو معروف، فإن أي صراع يكون حله في نهاية المطاف سياسياً، وبخاصة إذا كان هذا الصراع يدور بين قوتين لا يمكن لإحداهما حسمه لصالحها.

وتابع: ما دام الشعب الفلسطيني متمسكاً بحقوقه ويناضل بالإمكانيات المتوفرة له من أجل حماية حقوقه وصونها، وإسرائيل في الوجه الآخر –كقوة احتلال– تسعى لفرض سياساتها وهيمنتها، فإن الصراع سيبقى مفتوحاً، باعتبار أن الشعب الذي يعيش تحت الاحتلال من حقه مقاومة الاحتلال والسعي لنيل حريته واستقلاله بكل الوسائل الممكنة.

وأضاف: إذا نظرنا للرئيس محمود عباس، فإنه منذ البداية كانت وجهة نظره أن هذا الصراع يمكن حله سياسياً، وكانت رهاناته قائمة على الحل السياسي، ولا تزال هذه المراهنات قائمة لديه، وساعد في تعزيز مثل هذه الرهانات الوضع الإقليمي والدولي، وطبيعة الخلل في موازين القوى القائمة دولياً، وما ترتب على ذلك من خلل في ميزان القوى في الوضع الداخلي.

وأضاف: من الواضح أن الرئيس "أبو مازن" ومن يحمل وجهة نظره في هذه المرحلة، يرى أن هناك ظروفاً دولية وإقليمية من أجل إنهاء العملية السياسية، ووجهة نظره أنه لا يمكن أن يقول لا لهذه العملية السياسية، لاسيما بحكم القوى المشاركة فيها، سواء أكانت الولايات المتحدة الأميركية أم أوروبا وبعض الدول العربية الفاعلة والمؤثرة في القرار العربي والإقليمي، ما يشير إلى تكاتف مجموعة من العوامل التي لا يستطيع فيها التخلي عن العملية السياسية، لكنه يؤكد في كل لحظة على التمسك ببرنامج منظمة التحرير والحقوق الوطنية.

غوشة: مطلوب تشكيل لجنة عليا للمفاوضات

ويرى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، د. سمير غوشة، أهمية الحاجة لإعادة تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمفاوضات، وفتح الطريق أمام مشاركة القوى السياسية كافة، ورفض الطريقة التي تدار بها المفاوضات الحالية، مؤكدا أن هناك نقاشاً جدياً بهذا الاتجاه تجري بلورته مع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، التي تعتبر المرجعية السياسية للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

عشراوي: لا توجد إرادة إسرائيلية لبدء المفاوضات

وقالت د. حنان عشراوي، النائب عن كتلة الطريق الثالث، التي يقودها رئيس الوزراء الحالي د. سلام فياض، "إن إنجاز أية مفاوضات يتطلب إرادة سياسية حقيقية من المجتمع الدولي ومن الطرفين المتفاوضين لإنجاز الاتفاق السياسي، لكن ما نراه الآن هو عدم توفر الإرادة الإسرائيلية الجادة نحو بدء المفاوضات، وعدم توفر الإرادة الأميركية للضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المشاركة في هذه العملية".

ونوهت عشراوي إلى وجود "متطلبات أساسية للدخول في مفاوضات الوضع النهائي، منها ما هو مرتبط بالأطراف الأخرى المشاركة فيها، ومنها ما هو مرتبط بالجانب الفلسطيني"، مشددة على أهمية تفعيل عمل اللجنة العليا للمفاوضات التي جرى تشكيلها في وقت سابق، حتى تقوم بدورها في متابعة هذه العملية بطريقة مهنية، بما يقود إلى تجنب الوقوع في الأخطاء.

واعتبرت أن هذا الأمر "يتطلب إرادة سياسية من قبل القيادة الفلسطينية لإنشاء مرجعية واضحة تحظى بقبول أوسع إجماع سياسي، وتكون مرجعية سياسية واضحة لأية عملية تفاوض حقيقية وفق إستراتيجية واضحة".

وتؤيد عشراوي –إلى حد كبير– إعادة تشكيل الطاقم التفاوضي، ورفده بالكوادر المدربة والمهنية، وفهم جديد للتفاوض، استعداداً لخوض هذه المعركة السياسية المقبلة. وشددت على أهمية التعامل بشفافية كاملة ووضع الجمهور الفلسطيني في صورة تفاصيل المفاوضات كافة، بصراحة ومن دون تضليل، الأمر الذي يعيد ثقة المواطنين بالمفاوضات والأطقم الفلسطينية التي تشارك فيها. كما أكدت على أهمية التمسك الفلسطيني بالأساس الذي جرى بناء عليه الدخول في المفاوضات، والمتمثل بقاعدة الشرعية الدولية، وعدم السماح بأي حال من الأحوال بالتراجع عنها أو القبول بمفاوضات خارج هذه القاعدة.

واختتمت عشراوي حديثها بالقول: هناك أهمية كبيرة لوجود أطراف ضاغطة باتجاه إنجاز الحل النهائي، بحيث تكون لها صلاحية التحكيم والضغط على الطرف الذي يحاول التهرب وعدم الالتزام بما يتم الاتفاق عليه.

الشعيبي: المفاوضات تسير نحو طريق مسدود

وفي هذا الإطار، قال عضو المجلس التشريعي السابق، د. عزمي الشعيبي، "أي طرفين يرغبان في الدخول في مفاوضات لا بد لهما من الاتفاق على أساس هذه المفاوضات لإنجاز الاتفاق بينهما، لكن ما يجري الآن فإنه من الواضح أن للجانب الفلسطيني أساساً للمفاوضات يختلف عن الأساس التفاوضي الذي تحاول إسرائيل فرضه بالقوة على الجانب الفلسطيني، ما يعني أن نتائج المفاوضات تسير بشكل تلقائي إلى الطريق المسدود".

وحذر الشعيبي من مخاطر انسداد أفق العملية السياسية، "الأمر الذي يعني بشكل تلقائي فتح الطريق نحو خيارات العودة للكفاح المسلح، واندلاع مواجهة جديدة بين الشعب الفلسطيني الطامح لإنهاء الاحتلال عن أرضه ونيل حقوقه وإسرائيل". وقال: هذه نتيجة واقعية للطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع الشعب الفلسطيني من ممارسات قتل وتدمير وفرض الحصار والتلاعب حتى بالاتفاقيات التي يتم التوصل إليها.

أبو عرفة: وقف الاستيطان والعدوان ورفع الحصار أولاً

ويشكك المراقب والمحلل السياسي الذي يعيش في مدينة القدس، عبد الرحمن أبو عرفة، بوجود مفاوضات حقيقية، مشيراً إلى أن "الأمر لم يعد مرتبطاً بالأساس برغبة الجانب الفلسطيني في التفاوض، وإنما يرتبط بجملة من العوامل الأخرى التي لها تأثيرات كبيرة على ما يجري حالياً".

ويرى أبو عرفة أهمية كبيرة في البحث عن أفكار إبداعية وخلاقة في مواجهة العنجهية الإسرائيلية ومساعيها للتهرب من استحقاقات السلام، أو من الدخول في مفاوضات سياسية حقيقية، داعياً في الوقت ذاته إلى "إجراء مراجعة سياسية شاملة لكل النهج التفاوضي، ووضع شروط واضحة للبدء بالمفاوضات، أهمها وقف النشاطات الاستيطانية كافة، ورفع الحصار، ووقف عمليات القتل والعدوان".

وقال: المواقف الإسرائيلية الأخيرة بشأن طرح مناقصات لبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة، ورفض التعامل مع المطالب الأميركية بشأن وقف مثل هذه النشاطات، تكشف بشكل جلي الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع المفاوضات أو حتى اللقاءات مع الجانب الفلسطيني.

قراقع: حاجة ملحة لإعادة تقييم نهج المفاوضات

وبرأي النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية، عيسى قراقع، هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم نهج المفاوضات من خلال ضم نخب ومفكرين سياسيين جدد لأطقم المفاوضات، مشيراً في هذا المجال إلى الأخطاء التفاوضية التي ارتكبت على صعيد قضية الأسرى الفلسطينيين في اتفاق أوسلو، حينما جرى القبول باستثناء ٤٠٠ أسير من الإفراجات، مؤكداً أن "هذه التجربة يجب ألا تتكرر، وموضوع الأسرى يجب أن يكون ضمن الأولويات الأساسية لأية مفاوضات مقبلة مع الجانب الإسرائيلي".

دراغمة: على أعضاء اللجنة العليا للمفاوضات الاستقالة

ودعا النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي، د. أيمن دراغمة، أعضاء اللجنة العليا للمفاوضات كافة إلى تقديم استقالاتهم مع اللجنة، وبخاصة في ظل عدم إشراكهم في مضامين المفاوضات واللقاءات الجارية، وقال: راجعت عدداً كبيراً من أعضاء اللجنة حول ما يدور في هذه المفاوضات، إلا أنهم أخبروني أنهم لا يعلمون شيئاً عما يدور فيها، الأمر الذي يكشف –من وجهة نظر دراغمة– عن "وجود إشكاليات حقيقية في تشكيلة الطاقم التفاوضي، ما يستدعي إعادة النظر بجدية في آلية التفاوض، وتشكيل لجنة عليا للمفاوضات، بمشاركة الفصائل والقوى السياسية المؤيدة لعملية السلام والمعارضة لها كافة، بما يشكل ضمانة حقيقية لعدم التفريط بأي من الحقوق الوطنية التي يوجد عليها إجماع وطني".

جرار: ما يجري هو لقاءات لفرض الإملاءات وليست مفاوضات

بدورها، دعت النائب عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى، خالدة جرار، إلى إنهاء الحالة القائمة في نهج المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، والعمل من أجل إيجاد إطار ومرجعية سياسية مرتبطة بالفصائل والقوى السياسية، بحيث لا تكون مرتبطة بشخوص. وقالت: لا أعتقد أن هناك مفاوضات، بل أرى أن هناك لقاءات لفرض الإملاءات من الجانب الإسرائيلي، ما يعني أن الطريقة التي تجري إدارة الأمور فيها فاشلة وتلحق ضرراً بالغاً بالقضية الوطنية، وبخاصة أننا نلمس أن هناك محاولات للخروج عن قرارات الشرعية الدولية.

وأضافت: المطلوب هو إجراء مراجعة سياسية للنهج التفاوضي والتمسك بإطار المؤتمر الدولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وليس للتفاوض عليها، والتأكيد على تعزيز صمود الشعب واستثمار كل عناصر القوة لدى الجانب الفلسطيني في فرض رؤيته والدفاع عن حقوقه الوطنية. كما أيدت أن تكون المفاوضات علنية وبعيدة عن السرية التي سارت بها المفاوضات السابقة.

يهودية الدولة .. مفتاح فهم رؤية إسرائيل للتسوية

بقلم: عوض عبد الفتاح

شكل مؤتمر أنابوليس فرصة دولية جديدة لإسرائيل لإعادة تأكيد المنطلق الأساسي لمشروعها الاستعماري في فلسطين، ألا وهو الجوهر اليهودي الصهيوني، وما يعنيه من ضمان أكثرية يهودية أبدية في كيان يكون قومياً لجميع يهود العالم. وقد حصل هذا بحضور الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وغالبية الدول العربية.

وقد تضمّن البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الأميركي صيغة الحل المتمثلة بـ "دولتين لشعبين"، وهو شعار كان التيار الوطني – القومي داخل منطقة ٤٨ قد أظهر خطورته على مجمل القضية الفلسطينية منذ عقود.

وكما هو معروف، فقد حمل هذا الشعار –ولا يزال– التيار المتأسرل بين عرب الداخل –المنظم وغير المنظم.

للمرة الأولى، يحتل موضوع يهودية الدولة هذا الحيّز الواسع من التداول والنقاش والسجال في ساحة الصراع الأيديولوجي والسياسي بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية وتجسيدها إسرائيل. وحتى فترة قريبة، كان الاحتلال والاستيطان واللاجئون والقدس وموقع كل منها في الحل النهائي، وهي القضايا الأساسية المشكلة للخطاب السياسي العربي والفلسطيني، تناقش بمعزل عن الطبيعة اليهودية الصهيونية لإسرائيل. وما كان غائباً بصورة منهجية عن معالم هذا الخطاب وجوهره، هو موضوع يهودية الدولة، باعتباره المرتكز الأساسي في المفهوم الإسرائيلي لأية تسوية مع الشعب الفلسطيني. وفي الحقيقة، أن الفريق الفلسطيني الذي وقع اتفاق أوسلو مع إسرائيل لم ينتبه إلى هذه المسألة، أو لم يعرها الاهتمام، ولاحظ وسجّل التيار الوطني القومي داخل الخط الأخضر –آنذاك– أن أوسلو كرست ضمنياً يهودية إسرائيل وإسرائيلية مليون ومائتي ألف فلسطيني. وحتى في قمة كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، التي أفشل فيها الشهيد ياسر عرفات فرض حل تصفوي، لم يكن موضوع يهودية الدولة (وما ينتج عن تكريسها من تصفية قضية اللاجئين وأسرلة عرب الداخل) مطروحاً كقضية قائمة بذاتها. على أية حال، نقول إن الشهيد عرفات أصلح الخطأ الذي ارتكبه في أوسلو. ولكن ماذا مع الفريق الذي يقود المفاوضات الآن، والذي انتقد عرفات لرفضه ما عرضه عليه إيهود باراك ولتمسكه بالثوابت؟ وهل يُدرك تماماً الأفق الحقيقي للرؤية الإسرائيلية للتسوية المحكومة بنيوياً وأيديولوجياً بمدى استمرار الهيمنة اليهودية في فلسطين على كل فلسطين.

مفتاح فهم إسرائيل لأية تسوية

يقول الصحافي البريطاني، جوناثان لوك في كتابه **Blood and religion** الصادر حديثاً، إن سياسة الدولة العبرية اتجاه عرب الـ ٤٨ هي مفتاح فهم موقف الدولة العبرية إزاء مجمل القضية الفلسطينية. ولم تكن العبارة الغامضة التي كان يكررها البعض، عندنا في الداخل، بأن من يريد أن يصنع السلام مع الفلسطينيين والعرب عليه أولاً أن يصنع السلام مع مواطني إسرائيل العرب، تفي بالغرض أو تقدم فهماً عميقاً لما تعنيه هذه العبارة.

وقد كان دائماً التيار الوطني داخل الخط الأخضر يشرح هذه المسألة شرحاً علمياً، أيديولوجياً وسياسياً من منظار دور البنية اليهودية الصهيونية في رفض أي حل عادل مع الشعب الفلسطيني.

ولم تأخذ هذه المسألة حجمها الحقيقي إلا بعد أن أعاد هذا التيار تنظيم نفسه العام ١٩٩٦ بقيادة الدكتور عزمي بشارة، وجعل مطلب إلغاء يهودية الدولة وما يترتب على ذلك جوهر برنامجه السياسي ورؤيته للحل. إذ أن إسرائيل ليست دولة احتلال فقط، أيّ كأنها ستصبح دولة طبيعية بعد إنهاء احتلالها للضفة والقطاع، مع أن إنهاءها للاحتلال هو أمر يظل مشكوكاً فيه طالما بقيت إسرائيل متمسكة بهويتها وصهيونيتها.

وعليه، فإن أي تجاوب مع مطلب إسرائيل الاعتراف بها كوطن قومي لليهود ينطوي على خطورة أيديولوجية وسياسية وأخلاقية لا يجوز للضحية أن تقع في فخه.

الانتفاضة وهبة الداخل تفجران النقاش من جديد

لقد أعادت الانتفاضة الثانية طرح حاجة الفكر الصهيوني إلى الأكثرية اليهودية في فلسطين واستمرارها وديمومتها بعد أن تجلى لها "الخطر" مرة ثانية الذي اعتقدت أنها قضت عليه أو على معظمه، ألا وهو الخطر الديموغرافي العربي. وكانت المرة الأولى التي جابهت فيه العامل الديموغرافي العربي، وبوحشية، قبل وخلال العام ٤٨، عندما أدركت أنه لم يكن بالإمكان إقامة دولة يهودية تُضمن فيها هيمنة يهودية مطلقة وتكون ديمقراطية دون ارتكاب عمليات تطهير عرقي منهجية. ولم تختف الرغبة لدى أوساط المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بعد إقامة الدولة العبرية في ارتكاب المزيد من عمليات التطهير والطرد. فقد ظل ذلك هاجساً يسكن عقول أوساط مهمة داخل المؤسسة الصهيونية. عبّر عن ذلك مسؤولون عما سمّوه بالخطأ الإستراتيجي؛ أي خطأ إبقاء مجموعة كبيرة من العرب داخل حدود الدولة اليهودية للعام ١٩٤٨. غير أن الظروف العالمية والاعتراف بإسرائيل من جانب الأمم المتحدة، لجم إسرائيل ومنعها من استئناف عملية التطهير العرقي المنهجية، فاضطرت إلى انتهاج سياسة الاحتواء والعزل ضد عرب الداخل، وممارسة شتى صنوف التمييز والخنق لاحتجاز تطورهم الطبيعي، ولدفع من لا يستطيع التحمل إلى الهجرة. كما أن إسرائيل أملت أن يضطر فلسطينيو الضفة والقطاع إلى الهجرة خلال وعلى أثر عدوان الـ ٦٧. ولكن لم يخرج أو يطرد إلا جزء صغير منهم، وبذلك بقيت المعضلة الديموغرافية قائمة.

وطرحت إسرائيل بعدها مشاريع تسويات تهدف بالأساس إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية، والتخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين. وكان هناك مشروع يغآل ألون الذي اقترح ضم ٢٥–٤٠ في المائة من الضفة. كما كانت لشارون أفكار بأن تكون الأردن هي الدولة الفلسطينية – أي تهجير الفلسطينيين إلى الأردن.

ولكن الانتفاضة الفلسطينية الثانية جاءت لتضع إسرائيل والمشروع الصهيوني أمام التحدي القديم – الجديد بكامل معالمه وحدته، "الخطر العربي الديموغرافي"، وبخاصة بعد أن تأكد لإسرائيل أن الفلسطينيين ليس فقط أنهم لم يهاجروا تحت ضغط الاحتلال والقمع والتمييز، بل أن يكفوا عن إشعال الانتفاضة كل بضع سنوات، والمطالبة بدحر الاحتلال كاملاً وإعادة اللاجئين. ليس هذا فحسب، بل إن ما كانت تخشى منه طيلة الوقت، ألا وهو النمو العددي والدور السياسي لعرب الداخل، ظهر بكامل قوته على أثر تفجر الانتفاضة الفلسطينية.

هكذا، فإن الانتفاضة الفلسطينية أيقظت الدولة العبرية على الأوهام بإمكانية تقهقر الشعب الفلسطيني، قضية وكفاحاً، وأن تواصل التمتع بالغطاء الدولي دون إزعاج. وبدأت تتبلور من جديد التوجهات العنصرية لكيفية التقليل من تأثير الوجود العربي الفلسطيني تحت سيطرة الدولة اليهودية. وشهدت مرحلة الانتفاضة الأخيرة تصريحات وقوانين ومبادرات جوهرها الترانسفير الذي أصبح يحظى بشرعية في البرلمان الإسرائيلي والشارع الإسرائيلي .. وشملت هذه المشاريع كل أطياف اللون السياسي والأيديولوجي الإسرائيلي.

أفكار الترانسفير تنطلق من مؤتمر هرتسليا الأول

انطلقت الموجة الجديدة من الأفكار والتوجهات المعبرة عن الخوف من النمو العددي للعرب في مؤتمر عقد في كانون الأول العام ٢٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية. يذكر أن النقاش حول هذه المسألة كان قد خبا على أثر موجة المهاجرين الروس في أوائل التسعينيات، التي استوعبت على حساب مصالح المواطنين العرب وحقوقهم، وظهرت بعدها تجليات لنوع من الانفتاح على المواطنين العرب داخل الخط الأخضر. ولكن سيطرة الليكود منذ العام ١٩٩٦ أعادت الصراع إلى حدته السابقة، وجاءت الانتفاضة الثانية لتتوج مرحلة جديدة في مسيرة التعامل مع العامل الديموغرافي.

وكان جلياً في هذا المؤتمر التركيز على عرب الداخل أكثر مما هو على الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وكان الدافع لذلك هو مشاركتهم الجماهيرية الشاملة وغير المسبوقة في شموليتها وجرأتها في هبة استمرت (٤ أيام) وأدت إلى شل طرق رئيسية في البلاد. إذ روجت أوساط سياسية وأمنية لوجود جبهة مشتركة منسقة للفلسطينيين من على جانبي الخط الأخضر. واقترحت في هذا المؤتمر تصورات للحلول الواجب اعتمادها إزاء ما أسمته بخطر "الأقلية العربية في إسرائيل"، وانطوت على نوعين من الردود: الاحتواء والتكيف.

وكان من الحلول المطروحة: تعزيز الأغلبية اليهودية من الخارج. كما كانت هناك اقتراحات تنص على تقليل عدد العرب في الداخل عبر تقليص مخصصات الأطفال، وتشجيعهم لنقل مواطنتهم إلى السلطة الفلسطينية مع الحفاظ على حقوق إقامتهم .. هذا إضافة إلى نقل المناطق المأهولة بالسكان العرب إلى مناطق السلطة الفلسطينية، ومقايضة هذه المناطق بمناطق أخرى تكون بديلة لها.

لقد سجل المراقبون أن هذا المؤتمر هو الذي حدد أفكار شارون بالنسبة للانفصال عن الفلسطينيين من طرف واحد، وبالنسبة لموقفه من المواطنين العرب بضرورة إعلان ولائهم للدولة اليهودية، وما يعني ذلك من تقديم الخدمة الوطنية الإسرائيلية كشرط لنيل الحقوق، دون أن يعني ذلك تحقيق المساواة الكاملة بين العرب واليهود، عبر إلغاء البنية القانونية العنصرية لدولة اليهود. إن ما يتبلور الآن في أذهان أقطاب المؤسسة الإسرائيلية هو الانفصال عن الفلسطينيين، إما بالتفاوض وإما من جانب واحد ودون تفاوض. وتشمل اقتراحات الحلول نقل ما يمكن من الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر إلى مناطق السلطة الفلسطينية؛ إما فعلاً وإما سياسياً (عبر مواطنتهم) والتخلص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وتركيزهم شرق الجدار العنصري في كيان أصبحت إسرائيل "مستعدة" لإطلاق اسم دولة عليه. وهو في الواقع دويلة بانتوستونات ومعازل ليس لديها أي مقوم للدولة. هكذا تتصور إسرائيل أنه بإمكانها تحقيق فصل بين قوميتين بحدود واضحة؛ واحدة فلسطينية شرق الجدار العنصري، وأخرى يهودية صهيونية غربه.

ماذا يعني ذلك؟

أولاً، تصفية مطلب الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، إذ أن إسرائيل ستبقى مسيطرة على الأجواء والحدود السياسية الخارجية ومباشرة على حوالي ٤٠٪ من الضفة الغربية.

ثانياً، تصفية حق العودة إلى الداخل.

ثالثاً، تكريس دونية عرب الـ٤٨ إلى الأبد، وإبقاء خطر الترانسفير الفعلي يحوم فوق رؤوسهم.

فيما تذكي "توكيلات النواب" الخلاف الداخلي

سلطتان تنفيذيتان في الضفة والقطاع بلا رقيب .. والسلطة التشريعية "شاهد زور"

جلسة لنواب "حماس" في غزة.

■■كتب حسام عز الدين

مع انقسام النظام السياسي الفلسطيني إلى قسمين، واحد في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة، وظهور حكومتين كل منهما تدعي "الشرعية" وتنفي شرعية الأخرى، باتت الحكومتان تعملان في ظل حالة من انعدام الرقابة البرلمانية، التي يرى البعض في غيابها، أو تغييبها، إسهاماً في بقاء كل حكومة تعمل كما يحلو لها، بل وإطالة أمد الانقسام بعيداً عن آليات الضغط الداخلي التي تدفع باتجاه الحوار والوحدة.

فلا موازنة يتم إقرارها، ولا تصدر تشريعات أو قوانين منذ قرابة العامين، ولا مساءلة وزراء، ولا ثقة، ولا رقابة على حقوق الإنسان، ولا غير ذلك مما أوكل للمجلس التشريعي القيام به، في حين يقول البعض إن المواطن هو من يدفع ثمن كل ذلك، سواء من خلال رفع الأسعار، أم من خلال قمع الحريات الذي مارسته الحكومتان.

وفي حين تدعو مختلف الجهات، سواء المتسببة في حالة الانقسام أم تلك التي لا حول لها ولا قوة، إلى الوحدة وإعادة اللحمة بين الضفة والقطاع، وبالتالي وحدة النظام السياسي على قاعدة الشراكة السياسية واحترام مبدأ التعددية وتداول السلطة والرقابة والمساءلة، فإن الصورة كما يراها نواب من خارج "فتح" و"حماس"، تبدو أكثر سوداوية، في وقت تتعزز فيه قناعة البعض بأن أية عودة للوحدة لن تتم، على الأقل، في المدى المنظور.

في ظل هذا الوضع، باتت السلطة التنفيذية منقسمة إلى حكومتين، تنكران وجود بعضهما البعض:

– تعترف حكومة إسماعيل هنية بأنها مقالة من قبل الرئيس محمود عباس، لكنها تتمسك بموقف تعتبر فيه نفسها حكومة تسيير أعمال، وأن من حقها وصلاحياتها تنفيذ حالة الطوارئ التي كان أعلنها الرئيس عباس عقب إقالتها، لذلك فهي لا تعترف بحكومة فياض، التي لم تنل ثقة المجلس التشريعي.

– لا تعترف حكومة فياض بحكومة هنية، باعتبار أن تشكيل الأولى تم من قبل الرئيس عباس، الذي كلفها بإنفاذ حالة الطوارئ، وهي جاهزة لعرض نفسها كحكومة جديدة عادية على المجلس التشريعي في أي وقت ينعقد فيه المجلس بنصابه القانوني.

ولا تقل حال السلطة التشريعية سوءاً عما تعانيه السلطة التنفيذية، من خلال الانقسام بين الكتلتين البرلمانيتين الأكبر "فتح" و"حماس"، بحيث تبدو الصورة كما يلي:

– تساند كتلة "فتح" البرلمانية الرئيس عباس في قراره القاضي بإقالة حكومة هنية، وتعترف بحكومة فياض، لكنها لا تمارس الرقابة البرلمانية عليها في ظل غياب "التشريعي".

– لا تعترف كتلة "فتح" برئاسة المجلس التشريعي الحالية، باعتبار أن رئاسة المجلس كان المفترض أن يجري انتخابها في الدورة الثانية للمجلس التشريعي، حسب القانون الأساسي، في آذار الماضي، وهي بالتالي لا تعترف بأية جلسة يديرها القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر منذ آذار الماضي.

– تساند كتلة التغيير والإصلاح حكومة هنية، لكنها لا تمارس أية رقابة برلمانية عليها، حتى مع عقدها جلسات للمجلس التشريعي بوكالات عن النواب المختطفين، كما أنها لا تعترف بحكومة فياض.

– تتمسك كتلة التغيير والإصلاح برئاسة المجلس التشريعي، وتعتبر أن استمرار بقاء التشكيلة الراهنة لهيئة رئاسة المجلس هو امتداد لقرار صدر عن الرئيس عباس بتمديد أعمال الدورة الأولى حتى تموز المنصرم، بناء على توافق برلماني. وتقول الكتلة أن القانون الأساسي تحدث عن افتتاح أعمال الدورة في آذار من كل عام، وليس في تموز.

وفي ظل هذه الحالة من الانقسام المزدوج في السلطتين، التنفيذية والتشريعية، لا يمكن النظر إلى السلطة التشريعية باعتبارها تعيش حالة شفاء من عدوى الانقسام، حتى وإن لم تكن حالة الانقسام واضحة بشكل صارخ، مثلما هي عليه في مجالات أخرى.

توكيلات النواب تزيد حالة الانقسام سوءاً

وفي حين منحت حالة الشلل التام للمجلس التشريعي الرئيس عباس "شرعية" استخدام حقه الدستوري في إصدار قرارات تأخذ صفة القانون، فإن حركة "حماس"، سواء على مستوى الحكومة المقالة أم المجلس التشريعي، أخذت بالبحث عن كل ما يمكّنها من وقف ممارسة هذا الحق الذي كفله القانون الأساسي لرئيس السلطة.

ويجيز القانون الأساسي لرئيس السلطة إصدار قرارات تأخذ صفة القانون، على أن تعرض هذه القرارات على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور مثل هذه القرارات.

ولذلك، عمدت حركة "حماس" إلى الحصول على توكيلات من نوابها المعتقلين، واعتبار كل نائب أصدر توكيلاً كأنه حضر جلسة "التشريعي"، مستندة في هذه الخطوة إلى أنه لا يوجد في القانون الأساسي أو النظام الداخلي للمجلس ما يمنع ذلك.

ويؤكد نائب عن كتلة التغيير والإصلاح أن انعقاد جلسة المجلس التشريعي بتوكيلات النواب المعتقلين "ليس قانونياً"، مشيراً إلى أن الخلاف على عقد المجلس لجلساته بشكل عام لم يعد خلافاً قانونياً أو تشريعياً "بقدر ما هو خلاف نضالي" بالدرجة الأولى.

وكانت كتلة التغيير والإصلاح عقدت جلستين للمجلس التشريعي قبل أسبوعين، اعتبرتهما شرعيتين، بعد أن تم الإعلان عن حصول الكتلة على توكيلات من ٣٥ نائباً من داخل سجون الاحتلال، ومشاركة خمسة نواب من الضفة الغربية عبر الهاتف من أحد المكاتب في مدينة رام الله.

وقال هذا النائب، الذي فضل عدم نشر اسمه، "نحن نعرف وندرك تماماً أن قضية توكيلات النواب غير قانونية، لكن المعركة الآن سياسية ونضالية بالدرجة الأولى، ونحن في الكتلة نبحث عن أي شيء لنحافظ على بقاء المجلس التشريعي قائماً".

وعقب المباشرة بعقد جلسات المجلس بموجب التوكيلات، قامت قوات الاحتلال باعتقال ثلاثة نواب جدد من الكتلة ذاتها في الضفة الغربية، هم: مريم صالح، وخالد طافش، وحاتم قفيشة. وهو الأمر الذي اعتبرته حركة "حماس" تأكيداً على سياسة إسرائيلية تسعى إلى شل المجلس التشريعي بالكامل.

وأضافت قضية التوكيلات عن نواب كتلة التغيير والإصلاح المعتقلين في سجون الاحتلال، التي حصلت عليها الكتلة من خلال محامين، قضية خلافية جديدة ليس مع كتلة "فتح" فحسب، وإنما امتد الأمر ليثير معارضة الكتل البرلمانية الأخرى.

وكان هدف كتلة التغيير وحركة "حماس" من هذه التوكيلات، واضحاً مع انعقاد الجلسة الأولى للمجلس في غزة، حيث أعلن خلالها عن إلغاء القرارات والمراسيم التي صدرت عن الرئيس عباس، وبخاصة القرارات التي أخذت صفة القانون حسب ما تجيزه له المادة (٤٣) من القانون الأساسي.

وأعلنت غالبية الكتل والقوائم البرلمانية معارضتها لفكرة احتساب حضور النواب المعتقلين ضمن النصاب من خلال توكيلهم نوّاباً آخرين، في حين اعتبر مراقبون أن هذه التوكيلات تلغي حق النائب في النقاش وتمثيل ناخبيه الذين صوتوا له، لاسيما على مستوى الدوائر، في حال طرحت أية قضية من القضايا.

وفي حين كان نواب كتلة "فتح" قد أعلنوا سابقاً عدم شرعية أية جلسة تعقد للمجلس التشريعي بهيئة رئاسته الحالية باعتبارها غير شرعية، مؤكدين أنهم لن يحضروا أية جلسة لهذا السبب، إلا إذا كانت جلسة افتتاح لدورة جديدة بناء على دعوة الرئيس، فإن نواباً مستقلين يرون أن الإبقاء على المجلس التشريعي لم يعد قضية قانونية أو دستورية بقدر ما أصبح "غاية وطنية"، كما يقول النائب حسن خريشة، الذي أعلن استقالته من هيئة رئاسة المجلس احتجاجاً على ما اعتبره تقصيراً من النواب في الحفاظ على دور المجلس.

وقال خريشة، إن إسرائيل لعبت دوراً أساسياً في تعطيل أعمال ودور المجلس التشريعي، منوهاً في هذا السياق إلى ما قامت به مؤخراً، باعتقال ثلاثة نواب إسهاماً بتعطيل إمكانية التئام المجلس التشريعي بشكل دستوري.

وعلى الرغم من أن خريشة لم يشارك في أعمال الجلسة الأولى التي دعت إليها كتلة التغيير والإصلاح، واعتبرها غير قانونية، فإنه يرى أن محاولة الكتلة تسيير أعمال المجلس التشريعي من خلال التوكيلات تعكس "نوايا طيبة ومحاولة لتفعيل دور المجلس التشريعي".

وأضاف خريشة "قضية عقد جلسات المجلس التشريعي من عدمها، لم تعد قضية قانونية ولا دستورية، بل أصبحت عملاً نضالياً ضد الاحتلال الإسرائيلي".

وقال "ما جرى، بشأن قصة التوكيلات، حالة غير مسبوقة قانونياً، وقد تكون غير صحيحة، لكن أنا أفهم القضية الآن بأنها نضال ضد الاحتلال".

ولم تجد قضية التوكيلات قبولاً لدى القوائم البرلمانية، ومن ضمنها كتلة الشهيد أبو علي مصطفى، حيث قالت النائب خالدة جرار "نحن نرى أن توكيلات النواب غير قانونية، وهناك بدائل أخرى يمكن الحديث عنها، لكن التوكيل بالإنابة غير قانوني".

وكانت جرار تشير بـ "البدائل" إلى ما أجازه قانون الانتخابات بشأن إمكانية استبدال نواب القوائم، بنواب آخرين من القائمة نفسها، شريطة أن يقدم المستبدلون استقالاتهم من المجلس التشريعي، وهو الأمر الذي يعتبر صعباً.

وفي حين يطلق البعض وصف "الموت السريري" على حالة الشلل التي يعانيها المجلس التشريعي، فإن جرار لا تعتبر أن الوضع هو كذلك، وقالت "الوضع صعب، وفي النهاية ستعود الوحدة السياسية، والأمر بحاجة إلى وقت، لكنه سيكون طويلاً".

"تشريع" في غياب السلطة التشريعية!

وشكل استمرار غياب المجلس التشريعي عن مناقشة واستصدار القوانين والتشريعات، إلى بروز اجتهادات في القانون لمنح السلطة التنفيذية، ممثلة بالحكومتين في الضفة والقطاع على حد سواء، حق إصدار تشريعات وقوانين، وسط جدل حول ما إذا كان ذلك من حق أي منهما أصلاً.

ففي أيلول الماضي، صدرت الحكومة المقالة قراراً بتشكيل "مجلس العدل الأعلى"، وحدد القرار الحكومي صلاحيات هذا المجلس وآلية تشكيله.

وبعد أيام، صادقت الحكومة المقالة على تنسيب وزير العدل لستة من أعضاء هذا المجلس، على أن يقوم هؤلاء بتنسيب ثلاثة أعضاء آخرين يصادق عليهم وزير العدل.

وعبّر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن صدمته الشديدة لقرار الحكومة المقالة بإنشاء ما سمي بـ "مجلس العدل الأعلى" وتنسيب أعضائه. وأكد "عدم قانونية هذا المجلس الذي يغتصب صلاحيات مجلس القضاء الأعلى القائم على نحو قانوني"، لاسيما أن الحكومة المقالة لا تمتلك أية صلاحية لتشكيله. ورأى المركز في هذا الإجراء "خطوة إضافية في سلسلة من الخطوات التي سبق وأن اتخذتها الحكومة المقالة استهدفت المس بالسلطة القضائية وتقويضها".

واعتبر أن قرار الحكومة المقالة "يتعارض مع صلاحيات مجلس القضاء الأعلى المشكل بناء على قانون السلطة القضائية ساري المفعول".

وبالمقابل، شرعت حكومة فياض بإقرار "خطة تشريعية" عرفتها بأنها "الترجمة التشريعية للسياسة العامة التي تتبناها الحكومة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمالية".

وفي ظل غياب المجلس التشريعي عن الرقابة، فتح الباب أمام الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة لإصدار تشريعات، تحت مسمى "قانون بقرار"، وباتت الحكومتان تعملان دون أي رقيب برلماني.

وانتقد خريشة توجه حكومة فياض لإقرار خطة تشريعية خاصة بها، وقال "لا يحق لهم إصدار تشريعات، وهذه الحكومة هي أصلاً غير شرعية لأنها لم تحظ بثقة المجلس التشريعي".

كذلك، اعتبر خريشة حكومة هنيّة "غير شرعية"، منوهاً إلى أن القانون الأساسي لم يخول أية حكومة إصدار تشريعات. وقال "القانون خول الرئيس إصدار قرارات تأخذ صفة القوانين، ضمن شروط محددة، ولم يخول القانون أياً من الحكومات القيام بذلك".

وردت الإدارة العامة للشؤون القانونية في مجلس الوزراء برام الله على معارضي حق الحكومة في إصدار التشريعات، بالقول: صحيح أن السلطة التشريعية هي صاحبة الاختصاص الأصيل في الصلاحيات التشريعية للدولة، ألا أن هذا الاختصاص الأصيل لا يجعل من هذه السلطة "التشريعية" الجهة الحصرية والمحتكرة للتشريع. وجاء في تفسير الإدارة العامة لحق الحكومة في إصدار تشريعات، "هناك دور تشريعي كبير للحكومات في معظم دول العالم وحتى في أعرقها برلمانية".

وتوافق النائب جرار على حق الحكومة في وضع التشريعات لتنفيذ سياستها كما يرد في خطابها الذي تمنح لأجله الثقة، إلا أنها أشارت إلى أن الحكومة "لم تقدم للحصول على ثقة المجلس التشريعي".

وحسب جرار، فإن "الحالة السياسية الراهنة هي التي باتت تفرض نفسها على المؤسسات الفلسطينية كافة، في السلطات الثلاث، بحيث أصبحت كل مؤسسة تعمل وحدها".

وتوقعت أن تستمر حالة الانقسام السياسي على حالها طالما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة، "بل إن الحالة السياسية إذا استمرت على ما هي عليه، ستؤدي إلى مزيد من الانقسام وتساهم في تعزيزه"، حسب جرار.

هل "الاستوزار" هو السبب الحقيقي؟!

أصوات من داخل "فتح" وخارجها تطالب بتعديل جزئي أو شامل في الحكومة .. لا يطال رئيسها

▪▪ كتب حسام عز الدين

غطت الخلافات الدائرة بين حركتي "فتح" و"حماس"، وبين الحكومتين القائمتين في رام الله وغزة، على مستوى الخلافات داخل حركة "فتح" فيما يتعلق بأداء حكومة د. سلام فياض، إلا أن هذه الخلافات قد تظهر إلى العلن عقب النتائج التي من الممكن أن يتمخض عنها مؤتمر المانحين في باريس، الذي تحاول من خلاله حكومة فياض الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم المالي لتوفير الالتزامات المترتبة عليها، من رواتب، ومساعدات، ومشاريع تنموية، وسد عجز الخزينة العامة، وهو الأمر الذي قد يعزز في نهاية المطاف من قدرتها على الصمود في مواجهة منتقديها والمطالبين بتغييرات وزارية في تشكيلتها، أو ربما تغييرها بالكامل.

وعلى ما يبدو، فإن رئيس الوزراء استشعر تأثير وجود مثل هذه الخلافات، وهو الأمر الذي دفعه في المؤتمر الصحافي الذي عقده قبل مغادرته إلى باريس، للتأكيد على أهمية توقيت تحويل الأموال التي طالبت بها السلطة من دول المانحين، التي تقدر بـ٥ر٦ مليار دولار.

وتتمحور الآراء داخل حركة "فتح" ما بين المطالبة بتغيير كامل للحكومة، وما بين إجراء تعديلات طفيفة تضمن إدخال شخصيات جديدة من الصف القيادي الأول في حركة "فتح".

وقال الناطق باسم "فتح" فهمي الزعارير، إن الجدل داخل الحركة لا يطال رئيس الوزراء فياض "وإنما بعض الوزراء".

ويبدو أن عدد الجهات المعارضة للحكومة، من خارج حركة "حماس"، سيرتفع إذا قيست بالإجراءات الجديدة التي بادرت إليها الحكومة قبل التوجه إلى باريس، وبعد أن حصلت على "الضوء الأخضر" عقب مؤتمر أنابوليس لتلقي الدعم بشكل يصعب "مهمة" المطالبين بتغييرها.

وفي حين يتفق مسؤولون في "فتح" ومراقبون من خارجها على أن الحكومة حققت نجاحات مهمة على صعيد ضبط الفلتان الأمني، وكذلك على الصعيد الاقتصادي، فإن الإخفاق الذي ما زالت الحكومة تعاني منه، والذي اعتبر البعض أنه ليس من مسؤولياتها، وإنما من مسؤولية الفصائل الفلسطينية، تمثل في عدم تحقيق وحدة شطري الوطن بعد الانقسام الذي وقع عقب سيطرة "حماس" على قطاع غزة.

وقال الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، إن الحكومة "حققت إنجازات وأخفقت في تحقيق إنجازات، لاسيما فيما يتعلق برفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والحواجز والاستيطان، في حين أن بعض الوزارات لا تزال مشلولة".

ويقول مراقبون، إن الرغبة بإجراء تعديل في الحكومة، باتت موجودة ليس في داخل حركة "فتح" فقط، وإنما في خارجها أيضاً.

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والتي يرى مراقبون إنها ستكون محط خلافات مقبلة:

- عملية قمع التظاهرات التي نظمت في الأراضي الفلسطينية ضد مؤتمر أنابوليس، والتي مارستها الحكومة بشكل غير مسبوق.
- استمرار إمساك وزراء في حكومة فياض بأكثر من حقيبة وزارية، في ظل استمرار فشل المجلس التشريعي في الانعقاد لمنح الثقة للحكومة، وغياب شخصيات فتحاوية معروفة عن ساحة الحكومة.
- إشكاليات الرواتب، وتقليص أعداد من الموظفين، ومنهم موظفون من حركة "فتح".
- إقرار خطة التنمية للسنوات الثلاث القادمة، وتجاهل إشراك المنظمات الأهلية في إعداد الخطة، وهو ما عبرت عنه شبكة المنظمات الأهلية في مؤتمر صحافي، أعلنت فيه انتقادها العلني لطريقة وضع وإقرار خطة التنمية التي عرضتها الحكومة، وتجاهلت فيها المنظمات الأهلية، في حين تسود تقديرات بأن رئيس الوزراء بات يحظى بمستوى عال من ثقة الدول المانحة، التي بدورها ستفضل تحويل الدعم المالي إلى خطته التنموية، بدلاً من المشاريع التي تعرضها المنظمات الأهلية.
- الخطة الأمنية والتنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، فيما يتعلق بتحرك أفراد الأمن من مدينة إلى أخرى، على الرغم من وجود تأييد كبير لتطبيق الخطة الأمنية وإنهاء حالة الفلتان الأمني، إضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالمطاردين، وقيام إسرائيل باعتقال "مطلوبين" كان يفترض أن الخطة الأمنية شملتهم.
- إقرار مشروع قانون الأحزاب الفلسطينية من قبل الحكومة ورفعه للرئيس محمود عباس من أجل إصداره بقرار، وهو القانون الذي كان محط خلاف دائم حتى في المجلس التشريعي السابق.

الحوراني: المطلوب تغيير جزئي

غير أن النائب السابق، وعضو المجلس الثوري في حركة "فتح"، محمد الحوراني، قلل من حدة تناقض الآراء داخل حركة "فتح" فيما يتعلق بحكومة فياض، وقال إن "شرعية حكومة فياض جاءت أصلاً من حركة فتح".

وأضاف "نعتقد أن هناك بعض القرارات الخاطئة التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بشؤون الموظفين ورواتبهم، ومنها قرار منع التظاهرات ضد أنابوليس".

إلا أن الحوراني لا يرى أن التغيير المطلوب في حكومة فياض هو "تغيير جذري"، وقال "نعتقد أن معالجة الموضوع يجب ألا تكون جذرية، بمعنى تغيير الحكومة، وإنما تغيير جزئي بما يلائم بعض متطلبات الوضع".

وفي حين رشحت معلومات تفيد برغبة قيادات من حركة "فتح" في الدخول في الحكومة، فإن الحوراني أشار إلى أن الأمر الخلافي "لا يتعلق بإضافة أشخاص من حركة "فتح" بقدر ما يتعلق بتنشيط الحكومة وخلق صلة تنسيقية على مستوى فاعل بما يجنب اتخاذ قرارات خاطئة".

وفيما يتعلق بحصة المنظمات الأهلية من خطة التنمية، يبدي بعض قيادات "فتح" تأييدهم لتقليص ما تحصل عليه هذا المنظمات من الدول المانحة، وقال الحوراني "إن أي دعم للشعب الفلسطيني يجب أن يصل إلى الجهات التي يستفيد منها الشعب الفلسطيني".

وأضاف "هناك تضخم كبير في المنظمات الأهلية، والمعادلة تتمثل في أن تكون هذه المنظمات موجودة، لكن ليس بهذا الحجم، وإذا وصلت أموال الدعم من خلال خطة تنمية وطنية فهذا أفضل".

وحول ما يتعلق بقرار الحكومة إقرار مشروع قانون الأحزاب، قال الحوراني "قانون الأحزاب كان مطروحاً سابقاً في المجلس التشريعي، وأعتقد أنه يجب أن يكون موجوداً".

وعلى الرغم من أن عملية إقرار قانون الأحزاب تتم في ظل غياب المجلس التشريعي، فإن الحوراني يرى أن إقرار القانون وصياغته بشكل نهائي "يجب أن يتم من خلال حوار شامل بين الفصائل الفلسطينية المختلفة،

←

وتحديداً المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية".

بين تعديل وتغيير كامل

ولم يخفِ الزعارير، وجود حالة من الجدل داخل حركة "فتح" بشأن حكومة فياض، بحيث تنقسم الآراء داخل الحركة إلى قسمين:

■ هناك من يطالب بإجراء تعديل وزاري، بحيث يشمل تغيير وإضافة وزراء محددين.

■هناك من يرى أن الحكومة الحالية لا يمكن لها أن تستمر بصفتها حكومة تسيير أعمال، في حين أن مصير جلسات المجلس التشريعي لم يتقرر بعد، وبالتالي فإنه لا يوجد ما يناقض إمكانية تشكيل حكومة كاملة من ٢٤ وزيراً تستمر إلى حين انعقاد المجلس التشريعي وإنهاء الأزمة السياسية الداخلية التي تعيق تحقيق ذلك.

وقال الزعارير، "هناك أحاديث بشأن حكومة فياض، هذا صحيح، ولكن حتى هذه اللحظة حكومة فياض هي حكومة مكلفة رسمياً، وهي حكومة تسيير أعمال، ولم ينعقد المجلس التشريعي لمنحها الثقة".

وشدد على أن الانتقادات الموجهة للحكومة "لا تشمل رئيسها سلام فياض، وإنما بعض الوزارات".

ونوه إلى أنه "لا يوجد في داخل "فتح" اعتراض على شخصية فياض، لكن هناك اعتراضات على بعض الإجراءات في بعض الوزارات، التي تستهدف أبناء حركة "فتح"، وهو أمر مرفوض".

وأضاف "في ظل انعدام إمكانية انعقاد المجلس التشريعي، فالأصل أن يتم توسيعها، أو تشكيل حكومة جديدة بكامل وزرائها حتى انعقاد المجلس التشريعي".

وفيما يخص الانتقادات التي وجهت للحكومة، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق الجزء الخاص بالخطة الأمنية فيما يتعلق بالمطاردين، قال الزعارير "هذا جزء لا تتحمل مسؤوليته الحكومة، ومن يتحمل الإخفاق في تحقيقه هو الجانب الإسرائيلي".

وتابع "لا توجد أية تحفظات على الخطة الأمنية وأهمية توفير الأمن وإنهاء حالة الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية، ويدرك الجميع أنه لا توجد في الأراضي الفلسطينية سلطة مطلقة للحكومة".

لكن الانتقاد الذي حملته آراء في داخل "فتح" يتعلق بمستوى الحريات الذي منحته الحكومة للشارع الفلسطيني.

وقال الزعارير، "هناك محاولات لتنظيم هذا الحق المكفول بالقانون، وحركة "فتح" أبدت احتجاجها على أية محاولة لقمع حرية التعبير عن الرأي، وهو ما أعلنته الحركة رسمياً، وحتى الرئيس اعترض على هذا الموضوع، وأصدر أمراً بإطلاق سراح كل من اعتقل على خلفية التظاهرات ضد أنابوليس".

وأضاف "بالمجمل، لا يوجد اعتراض على مجمل الملف الأمني، لكن هذه الحكومة هي حكومة تسيير أعمال، وفي ظل استحالة انعقاد المجلس التشريعي من الممكن تشكيل حكومة جديدة، تكون بمثابة حكومة مكلفة حتى انعقاد المجلس التشريعي وإنهاء الأزمة السياسية القائمة".

ويقر الزعارير بأن الحكومة الحالية حققت إنجازات كبيرة قد تسجل لصالح حركة "فتح" بالدرجة الأولى، وقال "الحكومة أدت واجبها بشكل كبير وحققت إنجازات حقيقية وملموسة، لكن هذا يعني أنه من المفيد لكل الوزراء أن يفهموا أن العمق الجماهيري والمظلة لهذه الحكومة هي حركة فتح".

وختم الزعارير حديثه بالقول، "الحديث عن تغيير الحكومة داخلياً لم يرقَ إلى مستوى القرار، ولكنه يجري في بعض المستويات القيادية لحركة "فتح"، وهو انعكاس لآراء وأفكار تتناقلها القيادات الميدانية والوسيطة".

ومما يوسع دائرة الانتقادات الموجهة للحكومة داخل حركة "فتح"، ما صدر عن أوساط سياسية معارضة للحكومة، ومفاده أن حكومة فياض تسعى للبحث عن حلول اقتصادية قبيل البحث عن الحلول السياسية.

غير أن ما صدر عن فياض قبل توجهه إلى مؤتمر باريس بأيام، دحض ذلك، حينما أكد أن الحل السياسي هو الأساس، وأنه لا يمكن تنفيذ أية خطة تنموية من دون الحل السياسي.

وإضافة إلى ذلك، أكد فياض أن خطة التنمية التي وضعتها الحكومة "هي خطة خاصة للحكومة ولا تسعى للمس بالمساعدات التي تحصل عليها المنظمات الأهلية".

انتقادات من خارج "فتح"

ولا يبدو أن الرغبة في إجراء تعديلات على حكومة فياض، مقتصرة فقط على حركة "فتح"، بل تتعداها إلى مراقبين وكتاب أعمدة.

واعتبر الكاتب المصري أن إجراء تعديلات على حكومة فياض "هو شيء ضروري، سواء نجحت الحكومة في الحصول على دعم المانحين في باريس أم لم تنجح".

وقال "بتقديري، إنه سيكون هناك تغيير أو تعديل في الحكومة، وهناك أوساط متعددة من داخل حركة "فتح" ومن خارجها تطالب بإجراء تعديلات".

ويتفق المصري مع الزعارير، على أن الرغبة في تعديل الحكومة لا تشمل رئيس الوزراء، إلا أنه اعتبر أن هناك وزراء "ضعفاء" في الحكومة.

ومن الأسباب التي عرضها المصري، والتي قد تفسح المجال لبحث إجراء تعديلات في الحكومة، أسباب إدارية وأخرى موضوعية، من أبرزها:

■ لا يمكن للحكومة أن تواصل عملها في ظل رئيس حكومة قوي وحكومة ضعيفة.

■ غياب حركة "فتح" عن الحكومة، وهي التي تعطي الشرعية لهذه الحكومة.

■ الحكومة الحالية ليست لديها القدرة على تحقيق الوحدة وتجاوز الانقسام.

ويفرق المصري ما بين الرغبة في إجراء تعديل على الحكومة لغايات "الاستوزار"، وما بين الرغبة الهادفة إلى توسيع الحكومة بهدف العمل على تحقيق الوحدة الوطنية والجغرافية.

وقال، "لذلك، هناك تأييد لإجراء التغيير لسد النقص في الحكومة، وليس زيادة المستوزرين، لاسيما أن من الصحيح القول إن هناك رغبة من البعض في التعديل كجزء من الاستوزار".

الفلسطينيون بعد مؤتمر أنابوليس

الحوار المستحيل .. توافق على ضرورته وشروط تنسفه

■■ كتب مصطفى بشارات

"انفض السامر وذهب السمّار" ... هكذا كتبت إحدى الفضائيات على شاشتها الصغيرة معلقة صبيحة اليوم التالي لمؤتمر أنابوليس؛ وإذا كان ثمة "تسطيح" للأمور في التعليق، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ذهب ليواجه ائتلافه الحاكم، وبصرف النظر عن الاختلافات بين أطراف هذا الائتلاف، فإنها لا تزال في إطار البيت الواحد. أما الرئيس محمود عباس، فعاد من أنابوليس إلى حضرة الواقع المر الذي بات معه، وجهاً لوجه من دون أن يفارق مخيلته، منذ الرابع عشر من حزيران الماضي، عندما سيطرت حركة "حماس" بقوة السلاح على قطاع غزة. وعليه، انتقلت المسألة من اختلافات إلى خلافات عميقة، وبعد أن كانت في داخل البيت الواحد، ولو شكلياً، أصبح هناك حكمان: واحد في رام الله والآخر في غزة، وبقي السؤال الذي لا يزال معلقاً: هل لا يزال هناك متسع للحوار؟ وإذا كان ثمة متسع؛ فماذا عن فرص انطلاق ونجاح هذا الحوار بعد مؤتمر أنابوليس؟

الحوار.. ضمانة لرفع الحصار واستعادة الوحدة

في تعقيبه على هذا السؤال، قال د. زياد أبو عمرو، عضو المجلس التشريعي، وزير الشؤون الخارجية السابق، "إن موضوع الحوار أصبح أكثر إلحاحية بعد مؤتمر أنابوليس، لأن استمرار حالة الانفصال تهدد مستقبل القضية الفلسطينية برمتها، ولأنه طالما بقي الخلاف قائماً فإنه سيكون من الصعب رفع الحصار القائم على قطاع غزة".

وأضاف أبو عمرو، الذي خاض انتخابات المجلس التشريعي الثانية بصفته مستقلاً لكن بدعم من حركة "حماس"، "إن الحوار هو المدخل الوحيد لإنهاء الحصار وإعادة توحيد الأرض الفلسطينية".

وأوضح أن الأمر بحاجة لتهيئة الأجواء، "فعلى حركة "حماس"، لأنها قامت بالحسم، أن تقوم أولاً بمبادرة يستجيب لها الطرف الثاني"، داعياً إلى الابتعاد عن فرض الشروط والتصلب أو اتخاذ إجراءات أحادية من الجانبين، "فتح" و"حماس".

وتابع مفصلاً: على حركة "حماس" أن تبدي استعدادها لإعادة الأمور إلى نصابها في حالة من التوافق الوطني، ولتسليم المقار الرسمية للرئيس محمود عباس والشرعية، وأن تبدي أيضاً استعدادها للبحث في تشكيل حكومة انتقالية وإعادة بناء المؤسسة الأمنية.

واعتبر أبو عمرو أن "موقفاً معلناً من حركة "حماس" يحتوي على هذه النقاط بشكل بيان نوايا حسنة يمكن أن يستجلب رداً إيجابياً من قبل الرئيس وحركة فتح"، مضيفاً "إن هناك أفكاراً تطرح ويتم تداولها بهذا الشأن، لكنها لم تصل إلى نقطة الانطلاق".

المرض موجود عند الكل

واتفق حازم أبو شنب، عضو قيادة حركة "فتح" في قطاع غزة، مع ما ذهب إليه أبو عمرو، وقال: إن هناك فرصة كبيرة بعد مؤتمر أنابوليس للملمة الوضع الداخلي الفلسطيني، وهو ما ظهر جلياً في كلمات الرئيس في خطاباته الأخيرة، مضيفاً أن "هذا يعزز الفرص أمام حركة "حماس" لأن تقوم بإنهاء الانقلاب الذي أقدمت عليه". وشدد على أن "الصورة كانت واضحة منذ البداية: حركة "فتح" دعمت هذا الاتجاه، والآن السلطة تذهب بهذا الاتجاه، والمطلوب من حركة "حماس" أن تذهب باتجاه الوحدة الداخلية والشراكة السياسية والامتناع عن استخدام القوة والعنف من أي طرف".

وفي وقت أقر فيه بأن "المرض موجود عند الكل ويتمثل بالشرذمة ورفض فكرة الشراكة"، رفض أبو شنب ما يروج عن وجود أطراف في "فتح" تعول على اجتياح إسرائيلي شامل لقطاع غزة يطيح بحركة "حماس"، وقال: هذه شائعات غير عاقلة وترديدها غير عاقل، مضيفاً: الكل يعرف تماماً أن "فتح" هي التي بدأت وزرعت ورسخت وأدارت المقاومة في فلسطين؛ بل وساعدت أطرافاً عربية وغير عربية على بناء وممارسة المقاومة.

الشروط حل غير عملي

في المقابل، قال د. أحمد يوسف، المستشار في وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المقالة، وأحد قادة "حماس"، إن الحركة تريد الحوار ولكن من دون أي شروط، وأضاف: مستعدون لطرح كل القضايا على طاولة المفاوضات والتوصل إلى تفاهمات ترضي الجميع لتعيد وحدة الصف وتماسك السلطة، بحيث تكون قادرة على محاورة الإسرائيليين من موقع قوة. واعتبر يوسف أن وضع شروط مسبقة على "حماس" قبل إجراء حوار معها "حل غير عملي"، وقال: كما أن الأخ "أبو مازن" لا يضع اشتراطات على الإسرائيليين مقابل محاورتهم، فمن باب أولى ألا يضع اشتراطات على "حماس". وكشف عن وعود عربية بإطلاق الحوار بين حركتي "فتح" و"حماس" خلال الفترة المقبلة، وقال: كانت هناك تحركات لإطلاق الحوار، لكن الكل كان يقول بتأجيله إلى ما بعد مؤتمر أنابوليس ... الآن وبعد أن انفض "عرس أنابوليس"، فقد أصبحت الأمور مهيأة للحوار.

وتابع: إن هناك نيات صادقة من طرف "حماس" للحوار، مشدداً على أن "إطلاق الحوار أصبح أكثر مدعاة بعد مؤتمر أنابوليس، وذلك لمواجهة التعنت الإسرائيلي، ولكي يكون الطرف الفلسطيني في وضع متماسك ويحاور الإسرائيليين بلسان قوي مبين".

أضغاث أحلام

وحول موضوع الاجتياح الإسرائيلي الشامل لقطاع غزة، قال يوسف: أعرف أن هناك من يراهن داخل حركة "فتح" على أن تقوم إسرائيل بضرب القطاع، وبالتالي تسهل عملية الانقلاب على السلطة هناك، لكنه أضاف: هذا أضغاث أحلام، فقناعتي أن الاجتياح لن يقع بالصورة التي راهن عليها البعض، ذلك أن إسرائيل غير مستعدة لخسارة أي جندي، أو أن تجعل رام الله أقوى من غزة أو العكس. وتابع: الإسرائيليون معنيون بأن يبقى الانقسام، فتستفرد إسرائيل بالضفة، وتستمر بمصادرة الأرض وبناء المستوطنات فيها، وتبقي على قطاع غزة محاصراً مشلولاً.

المطلوب.. العودة للشعب

في غضون ذلك، قال سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية، النائب د. مصطفى البرغوثي، إنه "بعد الذي جرى في مؤتمر أنابوليس، وفي مواجهة التعنت الإسرائيلي، فإن الاستنتاج يقول أن يعودوا للحوار (فتح وحماس)، وأن يقبل الجميع بالديمقراطية كمبدأ، وأن نعود للشعب، وأن نخرج المجلس التشريعي من حالة الشلل التي يعيشها".

وأوضح البرغوثي وجهة نظره بقوله: الحل أن تكون هناك حكومة انتقالية تعمل على استعادة وحدة المؤسسات الفلسطينية وتعد لانتخابات ديمقراطية تعتمد نتائجها، وأن يجري ذلك بالتوافق بين الجميع.

وأشار، كذلك، إلى "ضرورة العمل على إحياء منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أن العديد من الفصائل غير ممثلة فيها"، وانتقد مؤتمر أنابوليس، وقال: إن كل الوثائق التي خرج بها المؤتمر لم تذكر شيئاً عن قضايا الحل النهائي، وإن الرابح الأول من المؤتمر هو إسرائيل.

لاعبون رئيسيون .. أم أحجار شطرنج؟!

أما مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ناصيف المعلم، فأكد أن "هناك ضرورة من كل الأطراف، وبخاصة حركتي "فتح" و"حماس"، من أجل الخضوع لإرادة الشعب"، وقال: إن كل استطلاعات الرأي تقول إن أغلبية الشعب الفلسطيني ترفض الانفصال، وهذا يعني أن أية قيادة شرعية، حتى تحافظ على شرعيتها، عليها بالضرورة أن تأخذ وتتبنى مواقف من تمثل.

وأضاف: أما القضية الثانية، فتتعلق بالمفاوضات كقضية نضالية .. ولا أعتقد أن أي إنسان فلسطيني يرفض الدخول في هذه المعركة، لكن لأن هذه المعركة قاسية ومعقدة وبحاجة لكل الجهود، فإنه لا يمكننا أن نستغلها في ظل الفصل السياسي، لأن الفصل ليس فقط ثغرة يمكن للإسرائيليين النفاذ منها، بل فجوة يمكن لكافة الأطراف المعادية الدخول منها. وأوضح أنه "مطلوب بالمستوى ذاته إرجاع الثقة بأهمية النضال الجماهيري، لأن الأخير يشكل أكبر مكمن قوة للشعب الفلسطيني، فمن خلاله نستطيع أن نكون لاعبين رئيسيين في أية عملية سياسية: سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي، وبغير ذلك سنبقى أحجار شطرنج".

حسب خطة قدمتها حكومة فياض لمؤتمر باريس

٥ر٦ مليار دولار ثلثاها لدعم الموازنة .. والباقي لبرامج: الإصلاح الأمني، البرنامج الاجتماعي، إصلاح المؤسسات والنمو الاقتصادي

■■ كتب جعفر صدقة

منذ أطلقها رئيس الوزراء د. سلام فياض قبل حوالي ثلاثة أشهر، وخطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ حديث الناس وشاغلهم، وما من ندوة أو ورشة، وما أكثرها، وإلا وكانت محور نقاش المشاركين فيها، على الرغم من أن أحداً خارج الحكومة لم يطلع عليها أو يرها على الأقل، حتى قبل يوم واحد من مؤتمر باريس الذي ستقدم للمانحين فيه، وكل ما نعرفه عنها هو ما تنقله لنا وسائل الإعلام عن أعضاء هذه الحكومة.

قليلون يتوقعون أن تعود السلطة من باريس بأقل من المبلغ المطلوب لتمويل هذه الخطة، وهو ٥ر٦ مليار دولار، لكن قليلون أيضاً يعلمون الأولويات، أو ترتيبها على الأقل، التي حددتها الحكومة كوجهة لإنفاق هذا المبلغ، وبخاصة الجزء المتعلق بالجانب الاستثماري في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

أما في قطاع غزة، فالثقة بأن تقود الخطة إلى إحداث تغيير، ولو بسيط، في الواقع المأساوي هناك، تكاد تكون معدومة، حتى وإن توفر العزم و"النوايا الطيبة" للحكومة، بأن تشمل الخطة القطاع على قدم المساواة مع الضفة الغربية. وبالإجمال، فإن الورقة التي أعدها البنك الدولي بشأن هذه الخطة وينوي تقديمها إلى مؤتمر باريس قطعت، أو كادت، بأن النمو الذي قد تقود إليه الخطة في الضفة الغربية رهن بـ "تخفيف" الإغلاق من قبل إسرائيل، على افتراض أنها ستمول كاملة. أما في قطاع غزة، فإن إحداث النمو في قطاع غزة هدف بعيد المنال.

علي أبو شهلا، رجل أعمال واقتصادي في قطاع غزة، ومن الداعين لحركة "حماس" صباح مساء إلى العودة عن سيطرتها بالقوة على قطاع غزة لما ألحقته هذه الخطوة من دمار اقتصادي، وبخاصة للقطاع الخاص، لا يعتقد أن تحدث خطة الإصلاح والتنمية لحكومة فياض أثراً ملموساً هناك، وقال: لا أرى أنها تقدم شيئاً يمكن أن ينقذ القطاع الخاص من الانهيار.

وأضاف: حتى الآن، لم نطلع على الخطة، ولم نرها، وحتى إن تضمنت تنفيذ مشاريع في البنى التحتية كما نسمع دائماً من الحكومة، أعتقد أنها أهملت القطاع الخاص في قطاع غزة.

لكن تخصيص الجزء الأكبر من التمويل المطلوب للخطة لدعم الموازنة من شأنه ضمان استمرار دفع رواتب الموظفين، بما في ذلك في قطاع غزة، ما يعتبر المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الفلسطيني، غير أن أبو شهلا لا يرى في ذلك إنصافاً، ويقول "ليس عدلاً، أن يستمر موظف الحكومة بتلقي راتبه حتى لو كان جالساً في البيت، بينما فقد عشرات الآلاف من العاملين في القطاع الخاص وظائفهم، وبالتالي مصدر رزقهم".

أبو شهلا "متأكد" من أن حكومة فياض صادقة في توجهها نحو إدماج قطاع غزة في خططها التنموية، "لكن ما نسمعه صباح مساء من تصريحات إسرائيلية، وحتى أميركية، يؤكد أنهم معنيون بإحداث فرق كبير بين الضفة والقطاع، ويرهنون استمرار المفاوضات ببقاء الحال في الأراضي الفلسطينية (الانقسام بين الضفة والقطاع) على ما هو عليه، على الرغم من أن حصارهم لحركة "حماس" ينعكس على ١ر٥ مليون إنسان في القطاع".

في الضفة الغربية، العديد من الأكاديميين والاقتصاديين كان الجواب على لسانهم واحداً عند سؤالهم عن الخطة، "لم نطلع عليها، لذا لا نستطيع التعقيب"!

بصراحة، لم أسأل وزير التخطيط د. سمير عبد الله عن سبب إحجام الحكومة عن مناقشة الخطة مع مختلف الفئات، أكاديميين وغيرهم، كما درجت عليه العادة في خطط التنمية السابقة، علماً أنه يبدي تعاوناً دائماً مع الصحافيين.

أجندة فلسطينية

من جانبه، يؤكد عبد الله أن خطة الإصلاح والتنمية تقدم "أجندة" فلسطينية تشمل في جوهرها ترتيب الأوضاع المالية للسلطة للسنوات الثلاث القادمة، إضافة إلى برنامجي استثمار وإصلاح شامل، "كل ذلك كرزمة واحدة تم تحديدها بشكل متكامل كأجندة استندت إلى الأولويات التي أقرتها الحكومة".

الخطة تحتاج إلى تمويل قيمته ٥ر٦ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، منها حوالي ٤ مليارات دولار لدعم الموازنة بواقع ٧٠-٨٠ مليون دولار شهرياً لتعويض المبالغ التي كانت تحصل عليها الحكومة من المستحقات الضريبية التي كانت محتجزة في إسرائيل، واستكملت تحويلها للسلطة مطلع الشهر الجاري.

أما المبلغ المتبقي، ومقداره نحو ١ر٦٤٤ مليار دولار، فسيخصص للإصلاح والاستثمار ضمن أربعة برامج رئيسية: الأول الإصلاح الأمني وتعزيز سيادة القانون تحقيقاً للشعار الذي رفعته الحكومة منذ تشكيلها، والثاني، والأهم بنظر عبد الله، البرنامج الاجتماعي ومحاربة الفقر وبناء شبكة أمان شاملة، والثالث إصلاح المؤسسات بما يقود إلى تعزيز الحكم الرشيد، والرابع إحداث نمو اقتصادي وإنهاء حالة الركود بتنفيذ مشاريع في مختلف قطاعات البنى التحتية. وفي التفاصيل، يشمل البرنامج الأول إعادة تأهيل وتطوير أداء

لقاءات "اقتصادية" برعاية توني بلير

الأجهزة الأمنية، وتطوير كافة مؤسسات تحقيق العدالة، بما يشمل جهاز القضاء والنيابة العامة ووزارة العدل والشرطة المدنية، وخصصت الخطة لهذا البرنامج ٢٢٪ (من ١ر٦٤٤ مليار دولار).

ويعطي البرنامج الثاني، الاجتماعي، الوزن الأكبر لقطاع التعليم في جانبيه الكمي من حيث بناء المدارس والمرافق لاستيعاب العدد الكبير من التلاميذ الجدد سنوياً، والنوعي بتطوير المناهج التعليمية ورفع كفاءة المدرسين، كما يولي هذا البرنامج اهتماماً لتطوير الخدمات الصحية، أيضاً، من الناحيتين الكمية والنوعية، بالتركيز على خدمات الصحة الأولية، وإصلاح التأمين الصحي، وتوفير إمكانيات العلاج داخل الأراضي الفلسطينية، والحد من التحويلات للعلاج في الخارج.

وقال عبد الله: في قطاع الصحة، سنركز على تحصين الأطفال بتوفير المطاعيم الوقائية بصورة كاملة، وتطوير بعض المستشفيات حتى تكون قادرة على إجراء عمليات جراحية لعلاج حالات تحول حالياً إلى الخارج، ما يستنزف الخزينة، وتنفيذ المشاريع في هذا المجال يعتمد على جدواها من حيث التوفير.

وأضاف أن هذا البرنامج يسعى أيضاً، لتوفير شبكة أمان اجتماعية "كفيلة بإيصال المساعدات لمستحقيها، وتركيز الرعاية على كبار السن والأطفال والمرأة والفئات المستضعفة، ومحاربة تسييس المساعدات الإنسانية، كما يولي اهتماماً أكبر لقضايا الشباب، وتمكينهم في سوق العمل، وتوفير متطلبات الاستثمار المكثف في المرافق الخاصة بهم من ثقافية ورياضية.

ويحظى البرنامج الاجتماعي بالجزء الأكبر (حوالي ٦٠٠ مليون دولار تشكل ٣٠٪) من التمويل المطلوب.

أما البرنامج الثالث، إصلاح المؤسسات، قال عبد الله، إنه يسعى إلى تطوير الأداء الحكومي وتعزيز الفصل بين السلطات، وتحقيق الشفافية والمساءلة، وتطوير البنى المؤسسية للسلطة، ورفع كفاءة العاملين في القطاع العام، وتطوير العمل الحكومي برؤية بناء مؤسسات الدولة، وسيخصص لهذا البرنامج حوالي ٢٢٪ من التمويل المطلوب.

ويركز البرنامج الثالث، التنمية الاقتصادية، على دعم القطاع الخاص وتقليص المخاطر التي يواجهها وتحفيزه للعب دوره كقاطرة للتنمية.

ويتضمن هذا البرنامج، بحسب عبد الله، مشاريع للنهوض بالبنى التحتية في مختلف المجالات: طرق ومياه وصرف صحي وكهرباء ومواصلات ومرافق بلدية، وخصص له حوالي ٢٣٪ من التمويل المطلوب خارج إطار دعم الموازنة.

وقال وزير التخطيط، إن مشاريع البنى التحتية المتضمنة في خطة الإصلاح والتنمية حددت استناداً إلى أربعة أسس: إلحاحيتها، وتأثيرها على حياة المواطنين، وجاهزيتها للتنفيذ، والتوزيع العادل بين الضفة والقطاع، وفيما بين المحافظات المختلفة.

ومن بين هذه المشاريع، إعادة تأهيل مطار غزة، والبنى التحتية الخارجية لمشاريع الإسكان الموجهة لذوي الدخل المحدود، ومشاريع في مجال الصرف الصحي لتجنب خطر فيضانات برك تجميع المياه العادمة في القطاع، وتزويد قطاع الطاقة بعدادات مسبقة الدفع، وإيصال تيار كهربائي دائم للتجمعات التي لا يتوفر فيها حتى الآن، وبناء ٧٠ مدرسة سنوياً.

وفيما يتعلق بالدعم المباشر للقطاع الخاص، تتضمن الخطة مشاريع لتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامجاً لتحديث الصناعة، وآخر لترويج المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، والارتقاء بمواصفاتها.

وفي مجال التنمية الاقتصادية أيضاً، قال عبد الله إن الخطة أولت اهتماماً لقطاع الزراعة، لم يحظَ به في الخطط السابقة، باعتباره قطاعاً مهماً من حيث عدد المعتمدين عليه، ولدوره في تحسين الأمن الغذائي، موضحاً أن الخطة تخصص حوالي ٦٠ مليون دولار لتنفيذ مشاريع في هذا القطاع كتأهيل الطرق الزراعية، وتنفيذ برامج تصدير، ودعم صناعات تقوم على الزراعة.

دعم الموازنة

وفيما يتعلق بالجزء المخصص لدعم الموازنة من التمويل المطلوب، نوه عبد الله إلى "عجز هائل" بلغ في العام الماضي حوالي ١ر٥ مليار دولار بسبب النقص في الإيرادات المحلية التي لم تصل إلى مليار دولار، مقابل نفقات بلغ حجمها حوالي ٢ر٥ مليار دولار.

وحدد عبد الله أربعة أسباب لهذا العجز ينبغي علاجها لتقليصه خلال السنوات القادمة، وهي: التضخم في الوظيفة العمومية وارتفاع فاتورة الرواتب بعد تطبيق قانون الخدمة المدنية في العام ٢٠٠٥، وارتفاع التحويلات الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة، والديون التي تراكمت على الحكومة للبنوك والقطاع الخاص، واضطرار الحكومة لتسديد فاتورة الكهرباء والمياه بعد ارتفاع نسبة تخلف المواطنين عن السداد.

إجراءات لخفض العجز

وتستهدف الحكومة خفض العجز في الموازنة العامة بنسبة ١٠٪ سنوياً خلال السنوات الثلاث القادمة، باتخاذ إجراءات تعالج في جوهرها المشاكل الأربع المسببة للعجز.

ويتعلق الإجراء الأول بترشيد الوظيفة العمومية، "حيث لن تكون هناك زيادة في عدد الموظفين، باستثناء قطاع التعليم، وإلى حد ما قطاع الصحة، حسبما قال عبد الله، مع بعض الاستثناءات في الوزارات، وتشجيع التقاعد المبكر لمن يرغب، وإحالة الموظفين الذي لا يقومون بعملهم بكفاءة إلى التقاعد الإجباري، وإنهاء خدمات من هم ليسوا على رأس عملهم.

وأوضح أن إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالوظيفة العمومية بدأت فعلاً منذ تسلمها مهامها في حزيران الماضي، "حيث انخفض عدد الموظفين من ١٨٥ ألفاً إلى حوالي ١٦١ ألفاً حالياً، ونتوقع أن ينخفض إلى حوالي ١٥٠ ألفاً في نهاية العام القادم".

وأكد وزير التخطيط أن الحكومة "ستتعامل مع موضوع خفض أعداد الموظفين بعقلانية، ولن نزج بالموظفين إلى البطالة، وإنما سنعمل على خلق ظروف لجذب العاملين في الوظيفة العمومية للعمل في القطاع الخاص، الذي نتوقع أن ينطلق باستثمارات في مختلف القطاعات".

وأضاف: في العام ٢٠١٠، سيكون هناك ما لا يقل عن ٣٠٪ من الموظفين قد أمضوا أكثر من ١٥ عاما في الخدمة، وهي الفترة المحددة للتقاعد المبكر، وعندها سيكون بالإمكان تقليص القطاع الحكومي بنسبة معقولة تساعد على بناء قطاع حكومي كفء ومتوازن في نفقاته مع الإيرادات العامة.

ونوه إلى أن الحكومة ركزت في الاجتماعات الأخيرة لها مع المانحين على موضوع التقاعد المبكر للموظفين، "وسنركز عليه في مؤتمر باريس".

ديون البنوك والقطاع الخاص

وفيما يتعلق بديون الحكومة للقطاع الخاص والبنوك، أشار عبد الله إلى أنه تم تسديد جزء منها، لكن تسديدها كاملة سيحتاج إلى سنوات قادمة، مضيفاً أن عدداً من الدول "أبدى استعداداً لتقديم مساعدات فورية لتمكين الحكومة من الاستمرار في دفع التزاماتها؛ سواء تجاه الموظفين أم تجاه القطاع الخاص".

فاتورة المياه والكهرباء

أحد أبرز أسباب العجز في الموازنة العامة للسلطة، بحسب عبد الله، يتمثل باضطرارها لدفع حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لتسديد الفارق بين استهلاك الأراضي الفلسطينية من الكهرباء والمياه من جهة، وما يجبى من المواطنين من جهة أخرى.

وبرأيه، فإن جزءاً من تخلف المواطنين عن السداد يعود لعدم قدرتهم فعلاً بسبب الظروف الاقتصادية وانقطاع الرواتب لمدة عام ونصف، "لكن الجزء الآخر كان غير مبرر، وسببه استغلال البعض لحالة الفلتان الأمني".

وقال: بدأنا نقاشاً معمقاً مع البلديات والمجالس المحلية لتحسين الجباية، لأن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى أزمة من الصعب الخروج منها.

وتابع: القادر على الدفع يجب أن يدفع ثمن الخدمات التي يتلقاها، أما الفقراء فإن شبكة الأمان الاجتماعي ستساعدهم عبر تحويلات نقدية، وبهذا فإن الحكومة توصل المساعدة لمن يستحقها فقط، وسيتم ذلك بناء على مسوح وسجلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

دعم البلديات

وقال عبد الله: إن برنامج إصلاح المؤسسات يشمل تطوير دور البلديات والمجالس المحلية، لأهمية دورها في تقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية، والخطة تسعى لتمكين هذه المجالس من تطوير قدراتها وتعزيز اللامركزية لتكون هذه المؤسسات مسؤولة ومساءلة إزاء نوعية الحياة في نطاق ولايتها.

وأضاف: نسعى أيضاً، إلى تشجيع البلديات على تطوير مجالس وخطط استثمارية مشتركة، وتوحيد الهيئات المتقاربة للاستفادة من اقتصادات الحجم وتحقيق النجاعة في استخدام الموارد، والحفاظ على البيئة.

جدل حول تجربة الحكم في تركيا والحكم في ظل الاحتلال

هل تمتلك "حماس" مشروع حكم في فلسطين؟

العريان: الإخوان المسلمون يقدمون تحرير الأوطان على إصلاح الحكم

حمد: "حماس" لم تفكر بالدخول في السلطة والانضمام إلى الحكومة

المصري: "حماس" تمتلك مشروعاً للحكم وقدمت نموذجاً ناجحاً

العريان

حمد

المصري

▪▪كتب حسن جبر

هل تملك حركة "حماس" مشروعاً للحكم، أم أنها ما زالت تعتمد على ما قدمه السلف الصالح من الإسلاميين من وجهات نظر في الحكم لم تأخذ حظها في التطبيق الشامل والكامل في العصر الحديث؟ وإذا كانت "حماس" تملك هذا المشروع للحكم، فهل مارست هذا المشروع وطبقته في قطاع غزة بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي؟ والسؤال الأهم، هل ما مارسته من حسم عسكري في غزة يندرج ضمن هذا المشروع؟ وإن كانت الإجابة لا، فكيف ستتراجع "حماس" عما فعلته في غزة؟ وفي السياق ذاته، إن كانت "حماس" تملك مشروعاً للحكم، فهل ما فعلته في غزة يندرج تحت هذا الإطار؟ ... وهل ستعمم هذا الأمر ليشمل الضفة الغربية؟

وأين تقف "حماس" من تجربة حركة الإخوان المسلمين الذين بذلوا مساعي كبيرة منذ سنوات للوصول إلى الحكم في عدد من البلدان؟ وماذا تقول الحركة الأم عن ممارسة الحكم تحت الاحتلال كما يجري في فلسطين؟ وهل ناقش الإخوان هذه المعضلة: إمكانية الحكم تحت الاحتلال، وما قبل الدولة؟

في ضوء ذلك، ما الفارق بين تجربة غزة في الحكم وتجربة الإسلاميين في تركيا، الذين وصلوا إلى سدة الحكم فيها عبر الانتخابات الديمقراطية؟ وهل تنطبق حتى تجربة مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية في كل من مصر والأردن، كدولتين مستقلتين، على تجربة مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية في مجتمع ما قبل التحرر والاستقلال في الأراضي الفلسطينية؟

هذه الأسئلة ما زالت تثار بين المفكرين والسياسيين، الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض، فمنهم من قال بوجود مشروع للحكم لدى "حماس"، ومنهم من عارض، مشيراً إلى أنه ليس لديها مشروع حكم، مستبعداً أن تتم ممارسة الحكم وتطبيقه بشكل تام في ظل وجود الاحتلال.

حمد: مشروع تحرير لا حكم

يعتقد غازي حمد، القيادي في حركة حماس، الذي يصنف من بين المعتدلين في الحركة، أن مشروع "حماس" كان ينصب على قضية التحرير بالأساس، لافتاً إلى أن "حماس لم تفكر في السابق بالدخول في السلطة والانضمام إلى الحكومة، ووقفت دوماً ضد مشروع أوسلو والسلطة، وركزت عملها على موضوع الإصلاح الداخلي وتربية المجتمع".

ويشير حمد إلى أن مشروع "حماس" تدرّج في أكثر من مرحلة، بدءاً من مراحل الدعوة والعمل الخيري إلى المقاومة، "لذلك لم ترتب نفسها جيداً لهذا الشكل".

المصري: "حماس" قدمت نموذجاً ناجحاً

من جانبه، يؤكد النائب مشير المصري، العضو القيادي في حركة "حماس"، أن لدى "حماس" مشروعاً للحكم باعتبارها حركة شمولية تعمل في الساحة الفلسطينية منذ سنوات طويلة في شتى جوانب الحياة.

ويقول: إن "حماس" قدمت رؤيتها للحكم في الساحة الفلسطينية، سواء من خلال إعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي، أم تعزيز الصمود للشعب الفلسطيني ووضح حد للفلتان الأمني وتجسيد الوحدة الوطنية.

ويؤكد المصري أن "ما حدث في غزة من حسم عسكري هو لمواجهة البؤر المصطنعة التي وقفت في طريق مشروع حركة "حماس"، ولتعزيز خيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي الذي رفضه البعض وأراد حسمه عن طريق الفوضى والفلتان وإفشال الحكومة.

ويضيف: ما حدث هو حالة طارئة على مشروع الحكم الذي وضعته "حماس" منذ الشهر الأول لتشكيل الحكومة.

ويؤمن المصري بأن "حماس قدمت في غزة نموذجاً واضحاً وناجحاً على الرغم من الحصار الخانق والقاتل"، لافتاً إلى أن الحركة "قدمت نموذجاً على مستوى معالجة الملفات الداخلية فشلت السلطة الوطنية التي شكلتها حركة "فتح" في تقديمه".

السلفيون: الحكم لا يأتي بالعصا

ويطرح إبراهيم الأسطل، أحد أبرز القيادات السلفية في قطاع غزة، وجهة نظر مغايرة بشأن مشروع الحكم لدى "حماس"، لافتاً إلى أن "الحكم لا بد أن تكون له مقومات متكاملة". وقال: الأمر العسكري لا يكفي لحكم الناس، ويجب أن تكون هناك سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية، مؤكداً أن "من يريد أن يمارس الحكم يجب أن تكون له الإمكانات المتاحة".

وتابع: الحكم لا يأتي بالعصا، وهناك قضايا كثيرة يجب أن تتوفر.

العريان: تحرير الأوطان يتقدم على إصلاح الحكم

بدوره، أكد د. عصام العريان، القيادي البارز في حركة الإخوان المسلمين بمصر، في حديث لـ "**آفاق برلمانية**"، أن برنامج الإخوان المسلمين اتجاه الحكم هو تقديم تحرير الأوطان على إصلاح الحكم، لافتاً إلى أن "أي حكم تحت وجود الاحتلال لن يستطيع تنفيذ البرامج الإصلاحية التي يريدها".

وقال العريان: إن القاعدة العامة للإخوان أن يلتزموا بتحرير الأوطان قبل إصلاح الحكم، مشيراً إلى أن "جدوى الإصلاح في ظل وجود الاحتلال تكاد تكون معدومة".

وأضاف: إن فوز "حماس" في الانتخابات والحصول على سلطة وهمية كان مفاجئاً للجميع، وبخاصة للذين قرروا المشاركة في الانتخابات.

ونوه إلى أن قرار المشاركة في الحكومة والسلطة لم يكن مخططاً له، مشدداً على أن "التصور الذي كان في ذهن المشاركين أنهم سيكونون معارضة قوية في البرلمان".

وقال العريان: لقد واجهوا مشكلة كبيرة: هل يردون التفويض الشعبي ويمنون بانتكاسة شعبية، أم يشكلون حكومة ببرنامج مقاومة؟

وتابع: "حماس" لا تستمتع بأبهة السلطة وهي في السلطة و"التشريعي"، مؤكداً أن مشروع "حماس" كان مشروع مقاومة.

من المبكر الحكم على التجربة

من جانبه، قال د. جواد الحمد، المحلل والمتابع لشؤون الحركات الإسلامية، ومدير مركز الشرق الأوسط في العاصمة الأردنية عمّان، إنه لا يمكن الحكم على تجربة "حماس" الفريدة من نوعها في هذه الفترة الوجيزة.

وأكد أن "لدى حماس برنامجاً متكاملاً للحكم، إلا أنه ألقيت أمامها مشاكل كبيرة وفرض عليها الحصار المشدد"، مؤكداً أن الحركة "أبدت في بعض الجوانب كفاءة مميزة وتميزت عن حكومات فتح".

ونوه إلى أن "حماس لم تتمكن من تطبيق نظرياتها في موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وأكد الحمد أن حركة "فتح" أخطأت في عدم إسناد حركة "حماس" في الحكم، مشيراً إلى أن "تجربة "حماس" في السلطة تجربة غريبة، حيث تقام سلطة تتمتع باستقلال نسبي تحت الاحتلال".

"حماس" والمعادلة المستحيلة

وقال عدنان أبو عامر، المحلل والمتابع لشؤون الحركات الإسلامية، إن "إستراتيجية حركة "حماس" في مرحلة ما بعد الحكم، تضمنت الاستجابة المناسبة لسلوك الاحتلال، وردات فعله، التي باتت معلومة لدى أطفال فلسطين، بحيث تضمن استمرار التعاطف والتأييد الشعبي لبرنامجها ومطالبها العادلة".

وأضاف: حركة "حماس" اجتهدت في المزج بين الفعل السياسي والعسكري من خلال ممارسة المقاومة وكأنها ليست في البرلمان والحكومة، وممارسة استحقاقات الحكم، بحيث لا تؤثر على أداء المقاومة.

وتابع: مع ذلك، فقد كان من الصعب تمرير هذه المعادلة، إن لم يكن من المستحيل تمريرها، لأن وجود الحركة في المجلس التشريعي يلزمها بأن تكون جزءاً من المعادلة السياسية شاءت أم أبت.

وقال أبو عامر: كان السؤال الملح على الدوام منذ وجودها في "التشريعي": كيف يمكن أن تكون الحركة جزءاً من منظومة ملزمة بأن تكون فيها ضمن إستراتيجية التسوية، بينما نداء الحق والواجب يستصرخها أن تبقي يدها على الزناد. ولعل هذا أدى في بعض المراحل إلى تمزق نفسي وجدل داخلي في جنبات الحركة، يشدها ذات اليمين تارة وذات اليسار تارة أخرى. وهكذا، انشغلت الحركة بالجمع بين ما بدا "متناقضاً"!

وتساءل: كيف يمكن أن تنجح حكومة في إدارة الأوضاع بطريقة فاعلة، ونصف وزرائها وثلث نوابها، والعشرات من رؤساء وأعضاء مجالسها البلدية، يقبعون في السجون؟ كيف يمكن أن تحقق هذه الحكومة طموحات ناخبيها ورئيس وزرائها مطارد، ورئيس البرلمان التابع لها معتقل، ويتنقل وزراؤها بسرية مطلقة خشية مواجهة المصير نفسه؟

ويعتقد أبو عامر أنه "كان على حركة "حماس"، حكومة وحركة، الإدراك منذ البداية، حفاظاً على مشروع المقاومة، أن الجلوس على مقعدين أمر متعذر، وسيفضي لكسر ظهر الجالس بينهما"، مؤكداً أن "من حق "حماس" استثمار فوزها وأن تحظى بفرصها، والاختيار بين السلطة بما عليها من واجبات والتزامات، أو المعارضة– المقاومة بما لديها من هوامش حركة ومرونة".

وتابع: كان من المدهش حقاً أن تبقى الحركة تصر على أن المقاومة العسكرية هي خيارها الوحيد في الوقت الذي قررت فيه دخول العملية الانتخابية، وتقوم بتشكيل حكومة تمثل مصالح الشعب، وليس مصالح "حماس" فقط.

وأكد أنه "كان من الأجدى أن تدرك الحركة أن من يريد اعتماد المقاومة العسكرية خياره الوحيد لا يدخل عملية سياسية وانتخابات تمثيلية، بل يبقى على هامشها، بحيث لا يتأثر بها، ويحافظ على أسلوبه الكفاحي بعيداً عن ازدواجية المسؤوليات، تلك الازدواجية التي توفر له أن يختار منها ما شاء في الوقت الذي يريده لخدمة مصالحه الخاصة وبرامجه العقائدية، وبالتالي يرهن القضية ككل ضمن هذه الازدواجية.

"الجهاد": لن نذهب إلى السلطة في ظل الاحتلال

وقال نافذ عزام، القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي التي لم تشارك في الانتخابات التشريعية، إنه من المشروع لأية جماعة تحمل تصوراً معيناً أن تسعى للوصول إلى الحكم، مؤكداً أن "الجهاد لا يمكن أن تذهب إلى السلطة في ظل وجود الاحتلال وإجراءاته المباشرة".

وتابع: تجربة "حماس" صعبة منذ البداية، ولم يتح لها خوض التجربة بحرية كاملة، ولم تعمل بصورة طبيعية، وبعض خطواتها كانت تأتي كردات فعل على إجراءات وخطوات تؤخذ في رام الله.

محيسن: "حماس" لا تملك مشروع حكم متكاملاً

بدوره، قال تيسير محيسن، الخبير في الشؤون التنموية والسياسية، إن المؤشرات التي يمكن قراءتها من تجربة "حماس" خلال الشهور الماضية، تؤكد أنه "ليس لديها أي مشروع حكم متكامل وواضح المعالم، على الرغم من ادعاءاتها أن الحصار والمشاكل الداخلية هي التي حالت دون ذلك".

وتابع: لم نقرأ أو نسمع في أدبيات وبرامج "حماس" أية معالم حكم أو إدارة، والمؤشرات العملية أكدت أنه ليس لدى "حماس" أي مشروع ديمقراطي يقبل التعدد، ولم تقدم أي برنامج متكامل.

وأضاف: من الصعوبة بمكان الاعتقاد أن ما تقدمه "حماس" هو نموذج للحكم الإسلامي، مؤكداً أن "كل ما تمارسه لا يتقاطع مع الأطروحات الإسلامية".

وأكد محيسن أنه "من الصعوبة أيضاً، أن يتم الحصول على نظرية موحدة للحكم في الإسلام بسبب وجود اجتهادات فكرية متعددة"، مشيراً إلى أن "قادة الإخوان في مصر وتونس والأردن قدموا اجتهادات فكرية متعددة نحو فكرة التصالح مع الانتخابات والديمقراطية".

موقف الحركة الأم

في المقابل، لا يمكن الحكم على تجربة "حماس" بإيجابياتها وسلبياتها دون التطرق إلى الحركة الأم ومواقفها ووجهات نظرها في قضية الحكم الإسلامي.

وفي هذا السياق، قال حمد: إن الإخوان المسلمين ليست لديهم نظرة موحدة في هذا المشروع، واعتمدوا على خصوصية كل منطقة بسبب التباين في الظروف السياسية لكل بلد.

وتابع: كانت لدى الإخوان المسلمين في فلسطين مواقف من المشاركة السياسية، إلا أن هذه الرؤية تطورت في أكثر من اتجاه، وبخاصة بعد أن أصبحوا يشكلون مركز ثقل إثر فوزهم في الانتخابات البلدية والتشريعية.

الحكم إحدى وسائل التحرير!

واعتبر المصري أن هدف "حماس" الإستراتيجي الآن هو تحرير الأرض، لافتاً إلى أن "مشروع "حماس" في الحكم هو وسيلة من هذه الوسائل".

وتابع: نحن نتحدث عن واقع استثنائي في منظومة الحكم في العالم، لذا من الطبيعي أن يكون مشروع الحكم استثنائياً ومعقداً في بعض جوانبه.

وأكد أنه "من الطبيعي كذلك، أن تتقدم "حماس" بمشروع حكم في ظل فشل مشروع التسوية"، مشيراً إلى أن "حماس قدمت مشروع حكم تحت حراب الاحتلال برؤية قابلة للتطبيق، إلا أن العقبات الداخلية كانت أشد، وحاولت وما زالت تحاول إفشال هذا المشروع".

بدوره، أكد عزام أن حركة الجهاد الإسلامي لا يمكن أن تذهب إلى السلطة في ظل وجود الاحتلال الأمر الذي دفع الجهاد إلى رفض الدخول والمشاركة في الانتخابات.

ويعتقد عزام بعدم إمكانية ممارسة السلطة والحكم كما تريد المقاومة في ظل وجود الاحتلال واتفاقية أوسلو، مشدداً على أن "الوضع الفلسطيني برمته نشأ كإحدى نتائج أوسلو".

وقال: لن تستطيع أية قوة ممارسة الحكم والسلطة بشكل متصل، والدليل ما تواجهه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من مشاكل وعقوبات.

وحول إمكانية أن تتراجع "حماس" عن مشروعها، قال الأسطل: إذا كانت مقتنعة أن ما فعلته خطأ فالأصل أن تتراجع، أما إذا لم تقتنع فستكون هناك مشكلة، مؤكداً أن التراجع عن الخطأ أمر محمود، داعياً جميع الأطراف لتقديم المصلحة العليا على المصلحة الحزبية.

وعلى الرغم من كل هذا الجدل، يؤمن المصري بأن "حماس ليست بحاجة

←

لتعميم تجربة غزة في الضفة الغربية، لأنها لم تأتِ على ظهر دبابة، وبالحديد والنار، بل عبر اختيارها من الأغلبية الشعبية".

وقال: نحن مطمئنون لاحتضان شعبنا لمشروعنا، وأجزم أن ما حدث في غزة حالة طارئة، لأن ما حدث لم يكن انقلاباً، معتبراً أن "من مارس الانقلاب هو من حاول الانقلاب على نتائج الانتخابات وتواطأ مع الحصار الخارجي".

وعن إمكانية أن يقوم حكم إسلامي في ظل الاحتلال، قال الأسطل: الاحتلال عدو الإسلام والدين والوطن، ولا يمكن أن يتقبل أي حكم شرعي، لافتاً إلى أن ذلك "لا يعني عدم المطالبة بتحكيم الشريعة".

وأضاف: بقدر ما نستطيع، يجب أن نحتكم إلى الشريعة، مؤكداً أن "الشريعة أهم من أن تختزل في أي جانب معين".

نموذج التجربة التركية

يذكر أن الإسلاميين في العالم العربي والإسلامي دائماً يتحدثون عن تجارب ناجحة لمشروع حكم إسلامي ويسوقون تركيا مثالاً عن ذلك النجاح.

وأكد حمد أن نموذج تركيا نموذج ناجح، "ويتطلع الإخوان المسلمون إليه باعتباره النموذج الناجح في الوصول للحكم".

وأعرب عن أمله في أن تتمكن الحركات الإسلامية في فلسطين من الاستفادة من تجربة تركيا وتجنب كل الأشياء التي يمكن أن تحرفها عن الوصول إلى أهدافها.

وأردف: هناك أشياء كثيرة يمكن الاستفادة منها، وبخاصة قضية التدرج في إدارة الحكم.

ونوه إلى أن "الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات ليس ضمانة للنجاح، لأن التحدي هو في ما بعد الحكم".

وتابع: مطلوب أن تخرج الحركات الإسلامية التي تصل إلى الحكم من دائرة التنظيم إلى دائرة الحكم وتغير أشياء كثيرة.

وعن الفرق بين تركيا وقطاع غزة، قال حمد: إن هناك فروقاً كثيرة، لكن هناك أيضاً قواسم مشتركة كثيرة.

وأضاف: نجحت تركيا في مسألة استيعاب وتحييد الخصوم وعدم الانجرار إلى محاولات الصدام مع الجيش والرئاسة، وهذا أيضاً ما واجه الحركة الإسلامية في السودان.

المقارنة غير واردة

بدوره، أكد العريان أن "المقارنة بين النموذج التركي والنموذج الفلسطيني ليست واردة على الإطلاق، حيث أن تركيا بلد مستقر على الرغم من وجود تحالفات له، في حين أن غزة تعيش احتلالاً استيطانياً يستدعي المقاومة".

وقال: إن الوضع في غزة غريب، وقد عودتنا فلسطين أنها تأتي بكل شيء غريب، مؤكداً أن "حماس تدفع ثمن نجاحها وتفويض الشعب".

وأضاف: لم يكن لدى "حماس" مشروع للسلطة في ظل الاحتلال، مشدداً على أن "الإخوان المسلمين لديهم مشروع أوسع من مجرد الحكم فقط".

غزة ليست تركيا ولا السودان!

وبشأن النموذج التركي، قال الأسطل أن هناك اتفاقاً واختلافاً، مشدداً على أن "تركيا خرجت من الأزمة بأقل الخسائر، في حين أن الأزمة الفلسطينية ما زالت قائمة، وأريقت فيها أرواح وممتلكات".

وتابع: هناك اتفاق بين غزة وتركيا في رفض تعامل المجتمع الدولي مع الطرفين.

وقال الأسطل: لكن غزة تختلف عن تركيا في أنها ما زالت منطقة محتلة، و"حماس" لا تمتلك مشروعاً إصلاحياً بل لديها مشروع مقاومة.

وأكد عزام أنه لا يمكن مقارنة نموذج غزة بأي نموذج آخر؛ سواء في تركيا أم لبنان أم السودان.

ونوه محيسن إلى أن "تركيا قدمت تجربة جميلة في الحكم والمزاوجة بين العلمانية وبين الانتخابات والديمقراطية"، مشيراً إلى أن "التجربة ما زالت قيد الدرس، وتوجد صعوبة في العثور على ما يسمى تجربة الحكم في الإسلام"، وهذا ما يرفضه المصري مشيراً إلى أن "حماس قادرة على تقديم النموذج الإسلامي الناجح إذا توفرت لها الأجواء الديمقراطية".

الأولوية لاستعادة الوحدة والمقاومة

وبعيداً عن السجال الفكري والتنظيمي، يرى العريان بضرورة أن تجري الفصائل الفلسطينية حواراً جاداً للخروج من الأزمة.

وقال: نصحنا "حماس" وكل القيادات الفلسطينية بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ولم الشمل الفلسطيني، وعدم الجري خلف سراب المفاوضات، واعتماد خطة مقاومة تشمل جميع الطرق والأشكال النضالية.

ويؤمن العريان بقدرة الشعب الفلسطيني على التحرك للأمام والمقاومة، لافتاً إلى أن "الشعب الفلسطيني أثبت دوماً أنه أكفأ من قياداته والفصائل، ودوماً أثرى المقاومة والنضال".

وأكد الأسطل كذلك، أن السلفيين الذين لم يكونوا مع أي طرف ضد الآخر قدموا النصيحة إلى الأطراف كافة بضرورة العودة إلى الوحدة وعدم سفك الدم الفلسطيني.

وتابع: من العار أن يسفك الدم الفلسطيني بأيد فلسطينية.

يذكر أن السلفيين ما زالوا يعتبرون الرئيس محمود عباس ولي الأمر الذي يجب إطاعته في الخير.

ويعتقد الحمد بضرورة "أن يجلس الفرقاء على الطاولة وممارسة القتال الكلامي بعيداً عن التحريض"، مؤكداً أن "الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني أفشل الرئيس محمود عباس وأضعف حركة حماس".

.. وتدفع بالتيار المعتدل في "حماس" نحو الصعود

تجربة قصيرة في الحكم ألحقت ضرراً بعيد المدى بالتيارات الإسلامية

كتب عيسى سعد الله

لم تمنع تجربة حركة "حماس" القصيرة في الحكم في قطاع غزة تحديداً، من توجيه لوم قاس وانتقادات إلى التجربة، ووصفها بأنها فاشلة ومضرة بتجربة التيارات الإسلامية في الحكم، باعتبار أنها جاءت في وقت وظرف وطريقة غير مناسبة تماماً، وإن كان التقويم يختلف لدى قياديين في "حماس" أصروا على نجاح التجربة "بشكل نسبي"، على الرغم من التضارب في تصريحات عدد منهم.

وتعتبر التصريحات المتناقضة لقياديين في الحركة حول نية، أو عدم نية الحركة، نقل تجربة غزة إلى الضفة الحجر الأساس في الاختلاف حول تقويم التجربة سلباً أم إيجاباً، أو حول أمور أخرى.

وبخلاف التيارات الوطنية صاحبة المواقف المعارضة والمؤكدة على أن تجربة "حماس" في الحكم "كارثية"، اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي، والدعوية السلفية، باعتبارهما من الجهات الإسلامية الأقرب إلى "حماس"، أنه كان من الأفضل ألا تمر "حماس" بهذه التجربة.

تضرر شعبية "حماس"

لكن د. يونس الأسطل، عضو المجلس التشريعي عن "حماس"، وأبرز قياديها المتشددين، يقول إن تجربة "حكم حماس" بشكل عام لقطاع غزة خلال الأشهر الستة الماضية "جيدة نسبياً"، على الرغم من اعترافه بالصعوبات الكبيرة التي يواجهها المواطنون في القطاع بشكل عام، و"حماس" بشكل خاص.

وأقر الأسطل، الذي أصر على أن ما يدلي به لـ "آفاق برلمانية"، هو تعبير عن وجهة نظره، بتأثير الحصار والإجراءات التي اتخذت ضد القطاع، و"حماس"، عقب سيطرة الأخيرة على القطاع، على شعبية الحركة، مشيراً إلى أن الكثير ممن تضرروا اقتصادياً أو أمنياً من الوضع المستجد حملوا "حماس" المسؤولية، وبالتالي فقدت الحركة بعضاً من أسهمها في الشارع.

لكن الأسطل يتوقع "أن تحقق الحركة أهدافها في النهاية كونها حركة تؤمن بالله والمقاومة".

واستبعد تراجع الحركة عما أقدمت عليه في القطاع، مؤكداً أن "أي حديث عن ذلك لن يكون إلا في إطار التصريحات والمبادرات التي أعلنت عنها، وفي مقدمتها الحوار غير المشروط".

وعلى الرغم من تقديره بأن "حماس" لن تفشل في قطاع غزة، فإنه أبدى مخاوف بسيطة جداً لهذا الاعتبار، "كون الشعب يعيش الآن في مرحلة تحرر وليس إقامة دولة، لذلك فإن كل ما جرى ما هو إلا دعم للمقاومة".

وألمح الأسطل إلى تطلع "حماس" لنقل التجربة إلى الضفة الغربية، عازياً عدم الإقدام على هذه الخطوة في الوقت الراهن إلى "عدم توفر الإمكانات البشرية والفنية وعدم توفر السلاح"، وهو بذلك يخالف تصريحات رسمية صدرت عن قياديين في الحركة يرفضون هذه الفكرة، كما تحدث عن ذلك د. أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال، وأحد أبرز المعتدلين، الذي أكد رفض الحركة المطلق السيطرة على الضفة.

وفي الوقت ذاته، أكد الأسطل أن "حماس" في الضفة في موقع ضعف لا يمكّنها من الاستيلاء على أي شيء، بسبب وجود الآلاف من أبنائها في السجون الإسرائيلية والفلسطينية، بالإضافة إلى صعوبة تحرك المقاتلين هناك، وصعوبة تهريب السلاح.

ردات فعل!

غير أن يوسف فسر في حديثه لـ "**آفاق برلمانية**"، عدم نقل تجربة "حماس" إلى الضفة بأن "الوضع في قطاع غزة لا يشجع على القيام بذلك"، معتبراً أن فكرة إعادة تكرار تجربة غزة في الضفة "غير واردة على الإطلاق بسبب الظروف التي تمر بها الضفة، وعدم نية الحركة فعل ذلك".

واختلف الأسطل عن يوسف في تفسير الأصوات القيادية التي خرجت من "حماس" ونادت بالسيطرة على الضفة. فقد عزا يوسف هذه المواقف إلى كونها "ردات فعل على ما تقوم به السلطة هناك، وهي تعبر عن رأي أصحابها".

أما الأسطل، فقد اعتبرها "شخصية جداً"، ولم تصدر عن قياديين في الحركة، مع العلم أن هذه التصريحات أطلقها كل من القياديين د. محمود الزهّار ود. نزار ريان!

لكنه حاول أن ينفي نية "حماس" نقل التجربة إلى الضفة، على الرغم من تشبيهه ما تقوم به السلطة في الضفة الآن بما كانت تقوم به في القطاع، "ما استوجب ما قامت به حركة حماس".

تيار "قاعدي"

وفي وقت نفى فيه يوسف والأسطل وجود خلافات داخل "حماس" حول "أسلوب الحكم"، فإنهما اختلفا حول طبيعة وجود تيارات قريبة من فكر تنظيم القاعدة داخل الحركة، حيث أكد الأسطل وجود تيار "قريب فكرياً" من القاعدة، مشيراً إلى أن هذا التيار الذي أفرزته الأوضاع الحالية "يطرح مواقفه في اجتماعات الحركة"، إلا أن يوسف نفى بشدة وجود هذا التيار، مبيناً أن "حماس" خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين.

وحول مخاطر تعرض الحركة لحدوث "هزات" داخلية، قال الأسطل إنه في أسوء حالات الحركة "قد يحدث انشقاق بسيط جداً ويكون على مستوى أفراد قلائل"، اعتبرهم ممن "لا يصلحون لقيادة الحركة"، لكنه استبعد أن يكون ذلك في الوقت القريب، الأمر الذي اعتبره كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، شيئاً يمكن حدوثه في أي وقت بسبب طبيعة الظروف الصعبة التي تمر بها "حماس".

وقال الغول لـ"**آفاق برلمانية**": من غير المستبعد أن يحصل انشقاق في "حماس"، لأن تاريخ الحركات والأحزاب الفلسطينية مليء بالانقسامات، وبخاصة في الأوقات الصعبة، و"حماس" جزء من هذا التاريخ.

وفي تعقيبه على احتمالات تأثير التطورات والضغوط السياسية على "حماس"، قال الأسطل: إن "حماس" لا تجري وراء العمل السياسي، وإنما العمل السياسي يجري وراءها.

وعلى الرغم من التصريحات المتناقضة التي تصدر باستمرار عن قيادات في "حماس" في الداخل والخارج، وآخرها تصريح الزهّار الذي ألمح فيه إلى نية الحركة تكرار تجربة القطاع في الضفة، الأمر الذي نفاه القيادي في "حماس" في الخارج محمود أبو مرزوق منتصف الشهر الماضي، غير أن الأسطل ويوسف لا يعترفان بوجود خلافات بين جناحين في الحركة.

وفي دلالة أخرى على مدى التخبط أو الخلاف، نفى إسماعيل رضوان، الناطق باسم "حماس"، علم الحركة بأي حوارات تجري أو ستجري في القاهرة، علما أن يوسف أعلن خلال الحديث معه عن قرب حدوث حوارات بين "فتح" و"حماس" عن طريق وساطات عربية، ثم تتالت التصريحات من بعض القياديين، مثل أيمن طه، التي لا تنفي حدوث حوارات، وإن كانت تنفي حدوث اتفاق على "تفاهمات" محددة.

فشل أم كبوة؟!

ويرفض قادة "حماس"، أيضاً، الاعتراف بـ "الفشل"، حيث يعتبر الأسطل أن الفشل بالنسبة إلى "حماس" هو "أن تترك حمل راية الإسلام والجهاد".

ولم يستبعد أن تحصل "كبوة"، لكنها لن تصل إلى مرحلة الفشل، مشيراً إلى أن "الحركة ستتدارك هذه الكبوات عندما تقع".

وفي المقابل، يقر يوسف بتصاعد مكانة التيار الوسطي المعتدل داخل "حماس"، معتبراً أنه من المبكر الحكم على تجربة "حماس" في الحكم، باعتبار أنه لم يمض على وجودها في الحكم سوى سنتين تقريباً.

وقال إنه "ليس من العدل والإنصاف الحكم على هذه التجربة خلال هذه الفترة"، وهو الأمر الذي أجمع عليه كثيرون، لكن ذلك لم يمنع هؤلاء من انتقاد التجربة، واعتبار أنه لو لم تحدث لكان أفضل، كما تحدث عن ذلك عدد من علماء السنة "الدعويين" الذين أكدوا فشل التجربة، وأثرها السلبي على الواقع الفلسطيني والحركات الإسلامية في العالم.

الدعوة السلفية: تجربة ضارة

واعتبر أحد علماء الدعوة السلفية بالقطاع، في حديث لـ "**آفاق برلمانية**"، أن تجربة "حماس" في الحكم "أضرت بالتيارات الإسلامية".

وأضاف العالم، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، "إنه لا يمكن أن تضع رأساً سليماً لجسد فاسد، لأن إصلاح المجتمع هو الصحيح".

وأشار إلى أن "الأخطاء التي وقعوا (قادة "حماس") فيها من خلال التجربة جلبت إلى المسلمين سوءاً في الفهم قد ينتج عنه إضرار بالدعوة الإسلامية ونوع من التقهقر، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة توضيح للمنهج الإسلامي الصحيح".

ويشير يوسف إلى أن "حماس" تحتاج إلى سنوات من أجل التكيف مع الواقع السياسي، منوهاً إلى أن جماعة الإخوان المسلمين، وما يدور في فلكها من حركات إسلامية اتخذت منذ مطلع عقد التسعينيات قراراً بالمشاركة في الحكم عبر صناديق الاقتراع.

ويقول إنه كان يمكن أن تكون تجربة "حماس" في الحكم شبيهة بتجربة الإسلاميين في تركيا، منوهاً إلى أن "حركة "حماس" ستبقى جزءاً من الحركة الإسلامية في حال فشلها لا سمح الله، وستظل جزءاً من المشروع الإسلامي إذا ما حصلت نكسة"، مضيفاً أن "أية نكسة لن تؤثر على المد الإسلامي الذي له المستقبل".

وعلى الرغم من المشاركة العربية الواسعة في اجتماع "أنابوليس" الذي عارضته "حماس" بقوة، فإن يوسف لا يزال يعول على العمق العربي الذي أهملته منظمة التحرير الفلسطينية، على حد قوله، من خلال تفردها بالحلول مع إسرائيل.

ومع ذلك، لا يراهن يوسف على الأنظمة العربية، وإنما على ما أطلق عليها "الطاقات الكامنة في هذه المجتمعات".

واعتبر أن "حركة "حماس" وكل الشعب الفلسطيني بجميع فئاته سيفشلون إذا لم يعيدوا اللحمة إلى شطري الوطن".

وأقر يوسف بوجود حوارات داخل "حماس" للبحث في سبل الخروج من المأزق الحالي، مشيراً إلى وجود أفكار متعددة تصب في هذا الاتجاه.

"حماس" لا تشكل نموذجاً

من جانبه، اعتبر المحلل السياسي د. ناجي شراب، أنه من الصعب الحكم على تجربة "حماس" الآن، مضيفاً: إن "حماس" تركز على تثبيت وجودها في الداخل وتتبنى إستراتيجية الصمود والبقاء، وفي الوقت ذاته فإنها تعطي تركيزاً وأهمية في حكمها للبعد الأمني، حتى تتم المقارنة بين الوضعين الحالي والسابق.

وبالنسبة لتجربة "حماس" في حكمها لقطاع غزة خلال الأشهر الستة الماضية، قال شراب: إن أية حكومة تواجه ما تواجهه "حماس" الآن في القطاع فإنها تعتبر فاشلة، لكن "حماس" تحمّل جهات خارجية مسؤولية الفشل كما هو معهود لدى الحركات الإسلامية.

ويتوقع شراب ألا تشكل "حماس" نموذجاً لتيارات إسلامية أخرى على صعيد الحكم، لأن الحركة "لم تعلن صراحة وبشكل رسمي عن نيتها تطبيق نظام حكم إسلامي في القطاع، على الرغم من قيامها بتثبيت الحكم الإسلامي على أرض الواقع"، حسب رأيه.

وأشار إلى وجود حراك واختلافات فكرية داخل "حماس"، لم ترقَ إلى مستوى الانقسام والتشرذم، "على الأقل في المنظور القريب".

ومن أبرز هذه الخلافات، حسب شراب، التصريحات المتضاربة التي تصدر بشكل شبه يومي عن قادة "حماس"، وتتمثل بالتمسك أحياناً بشرعية الرئيس محمود عباس والمجلس التشريعي، في حين تصدر تصريحات أخرى تهاجم الرئيس وتطعن في شرعيته.

وقال: تسعى الحركات الإسلامية في الحكم للاستئثار الكامل بالسلطة، وحتى إن دخلت في ائتلافات حكومية فإنها تبقى في دائرة التكتيكات.

واستبعد نجاح تجربة الحكم الإسلامي في غزة نظراً لضيق المساحة في القطاع، وبخاصة أن الحكم يتطلب مكونات ومقومات كبيرة تفوق ما هو قائم في قطاع غزة عشرات الأضعاف.

وتوقع شراب أن تقدم "حماس" على تكرار التجربة في الضفة لو امتلكت القدرة، "باعتبار أن الحكم هدف لها".

وأكد الغول أن تجربة "حماس" أثرت بشكل سلبي جداً على التيارات الإسلامية في الدول الأخرى، مبيناً أن الهزيمة التي لحقت بالأحزاب الإسلامية في الأردن هي نتيجة مباشرة لتجربة "حماس" في غزة، بالإضافة إلى النكسة التي لحقت بحزب العدالة الإسلامي في المغرب للسبب نفسه.

وقال: إن "حماس" وبعكس الانطباع الذي حصل لدى الحركات الإسلامية العالمية خلال فترة كفاح "حماس" وتفانيها في العمل المقاوم، فإن تجربتها في كيفية الاستئثار بالحكم لا تروق للحركات والتيارات الأخرى، بسبب الدماء الكثيرة التي سالت من أجل وصولها إلى الحكم.

وأضاف: إن "حماس" لم تستخلص العبر والدروس، ومفادها أن الحالة الفلسطينية تتطلب مشاركة الجميع في مؤسسات العمل الوطني، مؤكداً أن الاستئثار بالحكم هو أحد العوامل التي أدت إلى تراجع "حماس"، ثم إن الصراع على السلطة من خلال الحسم العسكري، و"البروفات العسكرية" التي سبقت الحسم، أثّرا على الحركات الإسلامية في البلدان الأخرى.

ويتفق الغول في الرأي مع يوسف حول إمكانية سيطرة التيار الواقعي في "حماس"، عازياً ذلك إلى رغبته في العودة إلى الوحدة الوطنية والتخلص من الحالة الحالية. وحول عدم نقل "حماس" تجربة غزة إلى الضفة، أشار إلى أنه "ربما نتج لديها استنتاج بأن ما جرى في غزة ألحق الأذى والضرر بها".

وقال: إن سبب عدم عودة "حماس" عن سيطرتها على غزة يعود إلى عدم اعتراف قادتها على الأقل ظاهرياً بأنهم أخطأوا، أو أنهم يواجهون مشاكل، بالإضافة إلى كونها تريد تحقيق مكاسب سياسية ومحاصصة لم تحققها خلال اتفاق مكة، وهو الأمر الذي يدفعها للإصرار على الحوار قبل إنهاء الحسم العسكري.

فتاوى كبار أئمة السنة

ويشير الشيخ عبد الناصر أبو مصطفى، نائب رئيس جمعية دار الكتاب والسنة "الدعوة السلفية"، إلى وجود إقبال ملحوظ من قبل المواطنين على منهج أهل السنة خلال الأشهر الأخيرة، بعدما كان العديد من عامة الناس يعترضون عل فتاوى كبار أئمة السنة فيما يتعلق بـ "النوازل"، وبخاصة ما كان يطرحه علماء السنة "الدعويون" من معارضة الانتخابات مثلاً.

وأضاف أبو مصطفى في حديث لـ "آفاق برلمانية": إن هؤلاء بدأوا يدركون أن علماء السنة "الدعويين" على حق وصواب، وأنهم أبعد نظراً في المآلات، فيما يتعلق بمصلحة الأمة، والتعامل مع السلطان وكل النوازل العظيمة.

وأكد أن من الضروري أن ينطلق أي حكم من كتاب الله وسنة رسوله، منوهاً إلى وجود فرق بين الشورى والديمقراطية التي تمارس الآن. ورأى أن في تجربة حركة "حماس" "جوانب توافق الشرع، وأخرى لا توافقه بسبب الواقع المعقد".

واعتبر الشيخ نافذ عزام، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، أن تجربة "حماس" في الحكم "ليست مثالية"، لما تعرضت له من مضايقات وعثرات من أطراف عدة، بالإضافة إلى الردود غير المناسبة من "حماس" التي انتهجت "المناكفة" في الكثير من القضايا. لكنه رفض وصف التجربة بأنها فاشلة، نظراً لأن "حماس" لم تأخذ فرصتها.

وأضاف: إن هذه التجربة أثرت سلباً على حركة الجهاد الإسلامي على الرغم من ثقة الحركة بمواقفها السابقة الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية، أو الحكومات المختلفة، باعتبار أن عمل هذه المؤسسات محكوم باتفاقات أوسلو.

وقال: إن المطلوب من "حماس" أن تقوّم تجربتها السابقة. ونوه إلى أن "الجهاد" كانت تعتقد أن ابتعاد "حماس" عن هذه "المعمعة" سيكون أفضل لحركة الجهاد الإسلامي، مشيراً إلى أن "الجهاد الإسلامي" كانت على ثقة بأن "حماس" ستواجه كل هذه المشاكل والقضايا.

فيما تواجه الحركة العوامل الخارجية بسلاح "انتظار تغيرها"

هل تنجح "حماس" في إنهاء العزلة الدولية دون الاستجابة للشروط الأميركية الأوروبية؟

..يوسف: حوار أميركي وغربي قد يُفتح مع "حماس" إذا فاز الديمقراطيون..

حشود في مهرجان انطلاقة "حماس" (أ.ف.ب)

..كتب محمد الجمل

على الرغم من إخفاق حركة "حماس" الواضح في إحداث اختراقات ذات شأن في علاقاتها مع الغرب، أو القفز عن الشروط التي وضعتها أميركا وأوروبا، لأسباب إسرائيلية غالباً، لاندماج الحركة كطرف مقبول في النظام السياسي الدولي، فإن "حماس" لم تستسلم للأمر الواقع، مؤكدة على لسان بعض قادتها، أنها ستواصل صمودها وتمسكها بمواقفها، حتى يجبر الآخرون على تغيير مواقفهم تجاهها.

ولم يقف سقف المراهنات داخل الحركة على ما سبق ذكره، فقد ذهب قادة من "حماس" في مراهناتهم إلى أبعد من ذلك، متحدثين عن توقع حدوث تغير كبير في السياسة الخارجية الأميركية، وبخاصة على صعيد العلاقة مع "حماس"، في حال وصل الديمقراطيون إلى سدة الحكم، ما سيتيح للحركة الانفتاح على العالم، من دون الخضوع للشروط التي فرضت عليها لإحداث هذا الانفتاح.

وعلى الرغم من أن ما يتحدث عنه بعض قادة الحركة يبدو بعيد المنال من الناحية العملية، كما أكد بعض المحللين السياسيين، فإن "حماس" ماضية في برنامجها، وتواصل حكمها لقطاع غزة، معتمدة على الصمود وحده كوسيلة لإنهاء الحصار، أملاً بحدوث متغيرات دولية وإقليمية تخدم موقفها.

يوسف: سنجبرهم على كسر الحصار

من جانبه، أكد د. أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، أن "حماس" لن تستجيب للشروط الأميركية الأوروبية التي وصفها بالظالمة، من أجل رفع الحصار وإقامة علاقات مع الحركة، مبدياً تفاؤله بأن "أميركا وأوروبا هما من سيتراجع عن شروطهما، التي وضعاها في السابق".

وقال يوسف: على الرغم من أن الحصار يبدو الآن في أشد مراحله، فإننا على يقين أن الأمور تغيرت كثيراً، فشرط الاعتراف بإسرائيل لإقامة علاقات مع "حماس"، لم يعد شرطاً منطقياً، فهم أدركوا ذلك، وبدأوا بالتراجع، بعد أن أيقنوا أن "حماس" متمسكة بمواقفها وثوابتها، مستشهداً على ذلك برسالة وقع عليها ساسة أميركيون وصفهم بـ "المرموقين" وأرسلت إلى الرئيس الأميركي جورج بوش، تطالبه بتغيير سياساته في الشرق الأوسط، بما في ذلك إعادة النظر في العلاقة مع "حماس".

وأشار إلى أنه على الرغم من الحملة الأميركية التي نفذت لمقاطعة "حماس"، فإن الأخيرة لم تفشل في إقامة علاقات مع العالم الغربي، موضحاً أن تلك العلاقات "لا تزال في طور السرية، بسبب الضغوط الأميركية".

وقال: ثمة جهات أوروبية رسمية وشعبية تلتقي بحركة "حماس" بشكل مستمر، نتحدث معهم، والاتصالات والعلاقات ما زالت قائمة، لكنهم يقولون لنا خلال المحادثات اعذرونا في الوقت الحالي، لأن أميركا ما زالت تضغط علينا، كي لا نتواصل مع حركة "حماس"، ومع ذلك فهم يأتون ويتحدثون إلينا بمستويات مختلفة، ويقولون إننا نريد أن نبقي هذه الاتصالات سرية في المرحلة الحالية.

هنية في مهرجان انطلاقة "حماس" (أ.ب)

ونوه إلى أن "حماس لمست حرص الأوروبيين على إقامة علاقة معها، وهم مقتنعون أنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية دون حركة "حماس"، لأن الحركة لاعب أساسي في الحل، كونها جزءاً من الحل، وليست جزءاً من المشكلة".

وتابع: قالوا لنا بشكل صريح إنهم سيخسرون الكثير إذا عارضوا أميركا، وأقاموا علاقات معنا، لكنهم لن يخسروا شيئاً إذا قاطعونا"!

وأشار إلى أن رسالة "حماس" للغرب وأميركا دائماً واضحة: إننا فعلاً تيار إسلامي لا يريد تصعيد الصراع مع الغرب، إنما نريد أن نفتح قنوات ونتواصل مع الغرب، ونسعى لجسر الهوة القائمة بين الغرب وبين العالم الإسلامي، ونحن دعاة حوار بين الثقافات، ولسنا دعاة صراع حضارات، كما يحاول البعض أن يظهرنا، ونحن أقرب إلى نموذج "اردوغان" من نموذج "طالبان" مع كل الاحترام لجهاد الشعب الأفغاني.

مراهنات على فوز الديمقراطيين

وأكد يوسف أن حركة "حماس" تراهن على حدوث تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الأميركية في حال فاز الديمقراطيون في الانتخابات الرئاسية الأميركية المنوي عقدها بعد نحو عام، مشيراً إلى أن قادة من الحركة التقوا مسؤولين في الحزب الديمقراطي الأميركي سراً، وقد عبر الأخيرون عن استيائهم الشديد من سياسة أميركا الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بما يسمى "الحرب على الإرهاب".

ونوه إلى أن المسؤولين الأميركيين وعدوا بإحداث تغييرات جذرية في سياسة أميركا الخارجية، بغية تحسين صورتها أمام العالم، موضحاً أن حواراً أميركياً وغربياً قد يفتح مع "حماس"، في حال فاز الديمقراطيون، "حينها سيسارع الجميع للحوار معنا"، حسب تعبيره.

حكم مليء بالمصاعب

وتطرق يوسف في حديثه إلى تجربة "حماس" في الحكم، مؤكداً أن الحركة لم تفشل في تجربة الحكم، على الرغم مما أسماه "التآمر الدولي والإقليمي والمحلي الهادف إلى إفشالها". ونوه إلى أنها "استطاعت تحقيق الكثير من الإنجازات، بعد أن أوقفت سقف التنازلات السياسية، وحافظت على الثوابت الفلسطينية، وحمت برنامج المقاومة".

وقال: ظلمنا ظلماً كبيراً، فمنذ اللحظة الأولى لفوزنا في انتخابات المجلس التشريعي وتشكيل الحكومة العاشرة، مارست علينا خمس جهات بقيادة أميركا ضغطاً كبيراً، وبدأت تحاك ضدنا المؤامرات تلو المؤامرات بهدف إفشالنا.

وتابع: بدأت أميركا بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل بقيادة حملة مقاطعة واسعة ضدنا، وكانت أوروبا أول المستجيبين، تبعها محيطنا العربي، فكان عدد من الدول العربية يخشى من أن يجرّئ نموذج "حماس" في غزة بعض الحركات والأحزاب العربية، لتحذو حذوها.

وأردف: كانت المناكفات الداخلية وما رافقها من عدوان إسرائيلي متواصل، تمثل في اختطاف النواب، واغتيال المقاومين، وإغلاق المعابر، وتشديد الحصار، ضمن الحرب المفتوحة التي فرضت على حركة "حماس".

وقال: إن تجربة "حماس" القصيرة كشفت أميركا أمام العالم على حقيقتها، وأظهرت للجميع أن ادعاءها بأنها ناشرة وداعية للديمقراطية ادعاء كاذب، وأنها تكيل بمكيالين .. نحن على يقين أن أميركا تريد أن تظهر "حماس" في السياسة على أنها فاشلة، وأنها لم تنجح في عملها في الحكومة، وذلك بهدف دفع الشعب الفلسطيني لتغيير قناعاته فيما يتعلق بالثوابت، وبالتالي عدم منح أصواتهم لحركة حماس".

وأضاف: في المقابل، ظهرت صورة حركة "حماس" في أنظار العالم برمته بوصفها حركة "براغماتية" ومعتدلة، شكلت نموذجاً يتطلع إليه كل العاملين في مجال العمل الإسلامي، ونموذجاً يحتذي به، أو يعتز به كنموذج إسلامي، حيث قدمت صورة مضيئة من خلال الانتخابات، وأيضاً في الحكم.

وفي نهاية حديثه، أكد يوسف "وجود جهود عربية لرأب الصدع بين الأشقاء الفلسطينيين"، مشيراً إلى وجود اتصالات ومبادرات قدمها كل من اليمن، والسودان، والسعودية، وقال: الرئيس محمود عباس لا يزال يشترط إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في قطاع غزة قبل الدخول في حوار مع "حماس"، لكنه أكد أن إعادة الوضع إلى سابق عهده في القطاع "بحاجة إلى ترتيبات وتفاهمات".

تجربة حكم فاشلة

من جانبه، أكد نافذ غنيم، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، أن تجربة حركة "حماس" في الحكم ألحقت ضرراً كبيرا بالفلسطينيين وقضيتهم من نواح عدة، "فمن الناحية السياسية حقق انقلاب "حماس" في غزة هدفاً لطالما سعت إسرائيل لتحقيقه، وهو الفصل بين الضفة والقطاع، وبالتالي عرقلة قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، وهو الهدف الذي طالما سعى الفلسطينيون لتحقيقه".

وتطرق غنيم إلى آثار ما حدث في قطاع غزة على نظرة العالم للفلسطينيين، مشيراً إلى أن ما حدث "ألحق ضرراً بالغاً بمستوى العلاقات الخارجية الفلسطينية، فبعد أن كان العالم ينظر إلى الفلسطينيين بوصفهم دعاة تحرر، تغيرت تلك النظرة، وبدا واضحاً أن هناك تراجعاً في حجم التعاطف الغربي والعربي مع الفلسطينيين"، مشيراً إلى أن إسرائيل استغلت ذلك وبدأت بتسريع تنفيذ مخططاتها، وخنق الفلسطينيين والتنكيل بهم.

وقال: إن ما سبق ذكره يعكس حجم الأزمة التي تسببت فيها حركة "حماس"، ولهذا فإن حكماً بهذه المواصفات لا يمكن أن يكون ناجحاً، ولا نتوقع له الاستمرارية.

وأكد أن "حماس"، وإن كانت لم تعلن أنها تحاول إقامة حكم إسلامي، فإن ذلك واضح من خلال ما يجري على الأرض، مشيراً إلى أن "هذه التجربة الفاشلة في الساحة الفلسطينية أصبحت لها تأثيرات خارجية"، مستدلاً على ذلك بما أظهرته نتائج الانتخابات الأردنية الأخيرة، من تراجع في شعبية التيار الإسلامي، وقال: إن هذا دليل على عدم اقتناع الشارع العربي بما حدث في غزة.

"حماس" فشلت في حوار الغرب

وبرأي غنيم، فإن "حركة "حماس" فشلت في إقامة حوارات واتصالات مع العالم الغربي، لأسباب عدة، أبرزها تعنتها في مواقفها، وعدم مرونتها بشكل كاف حيال مطالب أميركا وأوروبا، وبخاصة فيما يتعلق بمواقفها اتجاه الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، كما أن الانقلاب الذي قامت به في غزة، أظهرها أمام الغرب كأنها حركة باطنية، تنفذ ما لا تعلنه، وكحركة لا تؤمن بالديمقراطية والشراكة السياسية".

ونوه إلى أن اختيار "حماس"، للمحور المناوئ للغرب، الذي تتزعمه إيران، وضعها في خندق معارض للمصالح الأميركية والأوروبية، وبالتالي صعب الحوار معها.

وأكد أن ما قامت به حركة "حماس" "أضر بها قبل أن يضر بالفلسطينيين، فبعد أن كانت نجحت في إحداث اختراق واندماج في النظام السياسي الدولي، بعد موافقتها على المشاركة في حكومة وحدة، عاد هذا الإنجاز لينكسر بقوة بعد انقلاب غزة، ووضع حركة "حماس" في عزلة عربية ودولية كبيرة".

وأوضح أن "حماس يجب أن تقوم بأمرين لتنهي الحصار وتندمج في النظام السياسي الدولي: أولاً، أن تتراجع عن انقلابها، وتعيد الشرعية للرئيس، وثانياً، أن تغير من مواقفها وبرنامجها وتحالفاتها، لتصبح حركة تتبنى مواقف الشرعية الدولية".

موسى: الصمود خيارنا الوحيد

أما النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، والقيادي في حركة "حماس"، د. يحيى موسى، فأكد أنه "من الظلم والإجحاف الحديث عن تقييم تجربة حركة "حماس" في الحكم، في ظل الحرب الشعواء التي تشن على الحركة من دول عظمى كأميركا ودول أوروبا".

وقال: ندرك أن الحرب ليست موجهة ضد "حماس" وحدها، بل ضد المقاومة، بهدف تصفيتها، ونحن الآن في قمة الصراع، فالضغوط الأميركية والإسرائيلية والأوروبية وصلت إلى ذروتها، والتخاذل العربي على حاله، لا خيار أمامنا سوى الصمود، وسنبقى صامدين، حتى يجبر الآخرون على التراجع عن مواقفهم، ويضطروا لتغيير طريقة تعاملهم معنا.

وقال متسائلاً: ما البديل عن صمودنا؟ أي تراجع عن المواقف يعني أننا سنقبل بحالة استسلام كامل، وهذا لن يحدث، لن نصبح يوماً عملاء لأميركا وإسرائيل كما فعل الآخرون.

وأكد أن "حماس قدمت نموذجاً مميزاً في الصمود، وظلت صامدة على الرغم من الحصار الخانق، وعلى الرغم من افتقارها لأي من مقومات الصمود، وعلى الرغم من أنها تركت وحدها في الميدان"، معرباً عن ثقته بأن الحصار سيتراجع تدريجياً أمام الصمود الشعبي الفلسطيني، إلى أن ينتهي كلياً.

وساق موسى مثالاً لما حدث في قضية الحجاج، قائلاً: في البداية، كان هناك رفض لسفر حجاج قطاع غزة، وكانت هناك جملة من الشروط والإملاءات للسماح بسفرهم، ولكن حكومة هنية رفضت هذه الإملاءات، وصمدت على مواقفها، إلى أن أجبر الآخرون على التراجع عن مواقفهم، وتم السماح للحجاج بالسفر من خلال معبر رفح.

وفيما يتعلق بموقف الدول العربية من حركة "حماس"، أكد موسى أن "الدول العربية خذلت "حماس"، وتبنت الموقف الأميركي والغربي المعادي للحركة، بدلاً من وقوفها إلى جانب الفلسطينيين ومساعدتهم في مواجهة الحصار".

وحول ما إذا كان الموقف العربي نتاج مخاوف من انتقال تجربة "حماس" إلى بعض البلدان العربية، أكد موسى أن "أميركا ودول الغرب استغلت هذه المخاوف، وعملت على تنميتها وتضخيمها، وهدفت من وراء ذلك إلى خلق هوة كبيرة بين العرب وحركة "حماس"، وللأسف نجحت في هذا إلى حد بعيد".

وأوضح أنه على الرغم من كل ذلك، فإن "حماس" لا تزال تؤمن بأن العمق العربي يشكل صمام الأمان للقضية الفلسطينية، ولا تزال تمد يدها للدول العربية، للوقوف إلى جانب الفلسطينيين في محنتهم، معرباً عن أمله بتغير الموقف العربي.

عزام: المرحلة الحالية تتطلب التوحد

من جانبه، استبعد الشيخ نافذ عزام، القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي، أن تكون "حماس" تحاول إقامة نظام حكم إسلامي في غزة، مشيراً إلى أن ما أعلنه قادة "حماس"، وما يتخذ على الأرض من خطوات لا يشير إلى ذلك، وأن "مثل هذا الطرح لا يعدو كونه محاولة أميركية لتشديد المقاطعة والعزلة ضد حركة حماس".

وتطرق عزام في حديثه إلى تقييم تجربة "حماس" في الحكم، مقسماً تلك التجربة إلى مرحلتين: الأولى تمتد منذ فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية إلى ما قبل مرحلة الحسم العسكري، مؤكداً أن الحركة ظلمت في تلك المرحلة، ولم تعطَ فرصة كافية، فقد فرض الحصار عليها، وبدأت تطالَب بتقديم تنازلات والاستجابة للإملاءات، وعانت من عزلة دولية كبيرة، جراء رفضها الاستجابة للشروط الإسرائيلية والأميركية. وأشار إلى أن معظم الفصائل الفلسطينية، بما فيها الجهاد الإسلامي، وقفت مع "حماس" وقت ذاك، على الرغم من وجود تعارض في بعض المواقف معها، ودعمت موقفها.

وأوضح أن "حماس" وعلى الرغم من كل ذلك، استطاعت الحفاظ على علاقات جيدة مع دول عربية ذات ثقل وتأثير سياسي في المنطقة، كمصر والسعودية، وكانت تلك العلاقة في تطور.

وتحدث عزام عن المرحلة الثانية "مرحلة ما بعد الحسم العسكري"، قائلاً: إن "حماس" أخطأت حين أقدمت على الحسم العسكري، وعالجت الأمور بالقوة، ما تسبب في تسارع تشديد الحصار على قطاع غزة، وما تبع ذلك من مقاطعة عربية عانت –ولا تزال– منها الحركة.

وانتقد مواقف الدول العربية، التي أكد "إنها انصاعت للضغوط الأميركية، ولم يكن لها موقف إيجابي قوي اتجاه الحصار المفروض على قطاع غزة"، مشدداً على أهمية الدور العربي في رأب الصدع بين الفلسطينيين، وقال: صحيح أن هناك جهوداً فلسطينية تبذل لرأب الصدع بين الأشقاء الفلسطينيين، لكن هذه الجهود لم تثمر عن نتائج حتى الآن. ثمة حاجة ملحة لتدخل دول وأطراف عربية تحظى باحترام وقبول الطرفين، ليتم إنهاء الوضع القائم، ولم الشمل الفلسطيني.

ونوه إلى أن "أميركا ودولاً غربية تستفيد من استمرار القطيعة بين الفلسطينيين، لذلك فهي عملت وستعمل على توسيع الهوة بينهم، من خلال تنظيم مؤتمرات مثل مؤتمر أنابوليس، وغيره من المحاولات التفريقية"، متوقعاً أن تمارس أميركا ضغوطاً على أية دولة عربية قد تحاول لعب دور الوسيط بين "حماس" و"فتح".

وحول توقعاته لمستقبل تجربة "حماس" في الحكم، وإن كانت ستتمكن من الصمود في وجه الحصار القائم، أكد عزام أن أي فصيل فلسطيني لا يمكنه مواجهة الوضع الراهن منفرداً، مشدداً على ضرورة أن يتوحد الفلسطينيون ليواجهوا التحديات والضغوط القائمة مجتمعين.

حصار أميركي أكثر منه إسرائيلي

من جانبه، اعتبر المحلل السياسي د. مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، أن "الحصار المفروض على قطاع غزة أميركي أكثر منه إسرائيلي"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية ضغطت على إسرائيل كي لا تعقد هدنة مع "حماس"، أو تقيم أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الحركة، على الرغم من أن إسرائيل لم يكن يعنيها كثيراً من يحكم غزة، بقدر ما يعنيها أن يتم وقف إطلاق الصواريخ التي تنطلق باتجاه بلدة "سديروت" وغيرها من البلدات الإسرائيلية، وضبط الأمن داخل القطاع، بما يخلق أجواء من الهدوء قرب مناطق الاحتكاك.

ونوه أبو سعدة إلى أن "أميركا أرادت تصفية وإنهاء حركة "حماس"، لترسل رسالة إلى الحركات الإسلامية في العالم العربي كافة، مفادها أن أية حركة أو حزب إسلامي سيحاول الوصول إلى سدة الحكم بالقوة، سيكون مصيره ما يحدث مع حماس"، لافتاً إلى أن أميركا تضغط على الدول العربية التي لها تأثير على الفلسطينيين كي لا تتدخل في التوصل إلى مصالحة بين "فتح" و"حماس".

وعزا فشل "حماس" في إحداث اختراق على صعيد العلاقات مع الأوروبيين، إلى سببين: أولهما معارضة بعض الدول لما يتبناه بعض قادة الحركة من فكر يدعو إلى تحرير فلسطين التاريخية "من البحر إلى النهر"، الأمر الذي ترفضه الدول الأوروبية، التي تؤمن عموماً بقيام دولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل. وثانيهما أن الدول الأوروبية استجابت للضغوط الأميركية وأحجمت عن إقامة أية علاقات مع "حماس".

وقلل أبو سعدة من أهمية تصريحات يوسف بشأن وجود علاقات أوروبية سرية مع "حماس"، وقال: منذ فوز حركة "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي ونحن نسمع بتلك التصريحات، ولم نرَ لها أي صدى على أرض الواقع. وفي تعقيبه على تصريحات بعض قادة "حماس"، بشأن إمكانية حدوث تغيير في السياسة الأميركية في حال فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية القادمة، أشار أبو سعدة إلى أن "السياسة الخارجية الأميركية ثابتة ولم تتغير منذ سنوات، حتى في ظل تغير الرؤساء والأحزاب التي حكمت أميركا، لاسيما على صعيد العلاقة مع إسرائيل، التي تعتبرها أميركا حليفاً إستراتيجياً".

وحول خيارات "حماس" في حال تواصل الحصار، أكد أبو سعدة أن خيارات الحركة في هذا الإطار محدودة للغاية، وتتمثل في أحد أمرين: إما الاستجابة للمبادرات المحلية، كمبادرة الجبهتين الشعبية والديمقراطية والمبادرة الوطنية، للتراجع عن نتائج الحسم العسكري، وهذا أمر مستبعد، أو قلب الطاولة على الجميع، وقال: في حال شعرت "حماس" أن الحصار قد يلحق ضرراً مباشراً بها، وأن هناك عدواناً إسرائيلياً لتصفيتها، فلن تقف مكتوفة الأيدي، وقد تقدم على القيام بمفاجآت غير متوقعة.

ونوه إلى أن خيارات "حماس" في هذا الإطار عديدة، كفتح المعابر بالقوة، أو فتح الشريط الحدودي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية ومصر، أو غيرها من الأمور التي يمكن من خلالها إحداث حالة من الفوضى، قد تؤدي إلى خلط الأوراق وتغير في السياسات.

"المرجعية العليا لإدارة القطاع" وصفة لتعميق الانقسام بدل تعزيز الشراكة

"حماس" تؤكد إيمانها بالشراكة السياسية .. والفصائل تحذّر من تكرار نموذج هيمنة الحزب الواحد

▪▪ كتب فايز أبو عون

شدد محللون سياسيون، وقادة تنظيمات، ومراقبون للشأن الفلسطيني العام، لاسيما بعد القطيعة المطلقة بين حركتي "فتح" وحماس" التي أعقبت ما سُميّ بانقلاب حركة "حماس" من خلال أذرعها العسكرية (القوة التنفيذية، وكتائب القسّام)، على أهمية السير بخطوات حثيثة نحو الأمام، والدعوة الجادة والصادقة من قبل جميع الأطراف إلى شراكة سياسية حقيقية، تُعيد الوضع الفلسطيني إلى سياقه الصحيح، المتمثل بتوحيد الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره التناقض الرئيس. ورأى المحللون والقادة السياسيون في أحاديث منفصلة لـ "**آفاق برلمانية**"، أنّ دعوة "حماس" لحركة "فتح" للحوار والشراكة السياسية من حيث انتهت في غزة، هي دعوات غير واقعية، ولا تؤسس لحوار وطني جدي، مجمعين على أن الأمر يتطلب إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل منتصف حزيران الماضي، ووقف كل الحملات الإعلامية والتحريض السياسي، كمقدمة لتهيئة أجواء صحية لحوار وطني يفضي إلى المصالحة، ومن ثم إلى مثل هذه الشراكة السياسية.

وعلى الرغم من أنهم أجمعوا على أن إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحسم العسكري الذي نفذته حركة "حماس" في قطاع غزة، وسيطرت من خلاله على المقار الأمنية والعسكرية، والمؤسسات المدنية كافة، من الممكن أن يؤسس لشراكة حقيقية تحظى بأولوية جميع الفصائل والأحزاب الوطنية الفلسطينية، وتُفضي إلى التوافق على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، بما يمكن من إخراج الفلسطينيين من أزمتهم الحالية، إلا أنهم عادوا واستبعدوا ذلك في الوقت القريب، على الرغم من أن مصادر قيادية في حركة "حماس" كشفت عن التوصل إلى "ورقة تفاهمات" مع حركة "فتح" ستمهد لاستئناف الحوار بين الحركتين قريباً، وذلك في أول اختراق جدي في مسألة "المصالحة".

وحسب مصادر إعلامية عدة، فإنه على الرغم من التوافق على كثير من نقاط الخلاف في جولات من الحوار، التي تمت بضوء أخضر من قيادة حركة "حماس" في الداخل والخارج، ومن الرئيس محمود عباس، فإن بعض النقاط ما زالت عالقة، لاسيما مَن سيخطو الخطوة الأولى نحو المصالحة وآلية تنفيذ التفاهمات، وبخاصة من حيث تراجع "حماس" عن سيطرتها المسلحة على غزة، لافتين إلى أن "حماس" باتت مقتنعة، ولو داخلياً، بأن عليها أن تخطو الخطوة الأولى المتمثلة في التراجع عن تداعيات ما حصل في قطاع غزة، إلا أنها تسعى إلى أن تكون هذه الخطوة في إطار اتفاق متكامل مع "فتح" والرئيس عباس.

هنية يطالب بترسيخ مفاهيم الشراكة السياسية

وفي هذا السياق، وللإطلاع على مدى رغبة حركة "حماس" في الوصول إلى شراكة سياسية حقيقية، تُخفف من حالة الاحتقان، وإن كان هناك رؤية لدى "حماس" تحتمل مثل هذه الشراكة أم لا، وأسباب عدم محاولتها إشراك فصائل مثل "فتح" أو حتى غيرها من الفصائل في إدارة شؤون القطاع، وماهية رؤيتها للشراكة السياسية في النظام السياسي، سواء على مستوى السلطة أم منظمة التحرير، شدد رئيس وزراء الحكومة المُقالة إسماعيل هنية على ضرورة العمل من أجل إرساء وترسيخ مفاهيم الشراكة السياسية في الساحة الفلسطينية، مشيراً إلى أن "الكل مسخر لخدمة الوطن دون النظر إلى مصالح حزبية أو أمور شتى أخرى".

وقال هنية: إن جهاز الشرطة بكل تكويناته اليوم يدلل على مدى وجود شراكة سياسية واضحة، لإسيما أن قائد الشرطة في قطاع غزة اللواء توفيق جبر، هو قيادي فتحاوي يقود عدداً من القادة من "حماس" وفصائل أخرى ومستقلين، علاوة على قيادات من فصائل أخرى تقود عناصر من جهات مختلفة.

واستطرد قائلاً: لكن قرار عودة قيادة "فتح" في رام الله للحوار والشراكة السياسية مع "حماس" وباقي الفصائل الفلسطينية الأخرى، أصبح بيد أميركا التي عملت وما زالت على التهيئة لحوار فلسطيني – إسرائيلي، على الرغم من أن "حماس" طرحت مبادرة، واستجابت لمبادرات أخرى كان آخرها المبادرة اليمنية.

وأضاف: لقد خضنا الانتخابات ودخلنا غمار السياسة لإيماننا بالشراكة، لافتاً إلى ما قدمته حركة "حماس" في سبيل تعزيز الشراكة في حكومة الوحدة، حيث "قامت بالتنازل عن الوزارات السيادية، وغيبت عدداً من قادتها، ووافقت على أن يتعامل العالم مع وزراء "فتح" وباقي الفصائل دون "حماس".

وتابع: إننا جميعاً مسخرون لخدمة الوطن، ولا بد من العمل على تقديم أفضل ما يكون للوطن دون أدنى حسابات شخصية أو حزبية. وجدد هنية التأكيد على أن "الوطن هو أكبر من الجميع، وأن الانتماء للحركات والفصائل ما هو إلا وسيلة لخدمة الوطن والقضية"، مضيفاً أنه "على الرغم من أنهم في رام الله أصبحوا مرتبطين بالقرار الأميركي، فإننا دائماً متفائلون ولا نتحرك بالأفق المسدود، ولهذا لدينا اتصالات في الساحات الفلسطينية والعربية والخارجية، ولكن الانفراج لن يتم إلا بالحوار، والشراكة السياسية في كل الشأن الفلسطيني".

وأضاف: لكن للأسف، هناك من يقوم بتعميق الأزمة، لذا فإن الكرة في الملعب الآخر، وعلى الإخوة في رام الله أن يتحرروا من القيد الأميركي، لافتاً إلى أنه طرح عشر نقاط في خطابه المطول في مركز رشاد الشوّا، "من أبرزها الشراكة السياسية، واحترام الاتفاقات الموقعة داخلياً، والاعتراف بوحدة الشرعيات، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية، وإعادة بناء منظمة التحرير". وحول إمكانية إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة للخروج من الأزمة، والتأسيس لشراكة حقيقية، قال هنيّة: لا يمكن إجراء انتخابات مبكرة دون توفر شرطين أساسيين، أولهما: السند الدستوري، وثانيهما: التوافق الوطني، كما أنه لا توجد انتخابات بمقاس سياسي معين، فكما أنهم يطالبون بانتخابات تشريعية رئاسية مبكرة، فنحن نطالب بانتخابات للمجلس الوطني يشارك فيها كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وأضاف: إذا جرى الحديث عن منظمة التحرير وشروط الالتزام ببرنامجها للمشاركة في أي انتخابات قادمة، فيمكن القول إن هذا البرنامج لم يوصل الشعب الفلسطيني إلى حقوقه، بل العكس تماماً، فقد أدخلنا من مأزق إلى آخر، ونحن نؤكد أن حركة "حماس" حركة لا تُمحى بالمراسيم، لأنها حركة كبيرة ومتجذّرة في الشعب الفلسطيني، والتعامل معها على قاعدة قرارات ومراسيم ليس في محله.

بحر: "حماس" لا تعارض تشكيل مرجعية عليا لإدارة الأزمة بالقطاع

ولم يختلف رأي النائب د. أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، عن رأي هنيّة، حيث قال: بالطبع، هناك لدى حركة "حماس" رؤية تحتمل الشراكة السياسية مع الآخرين، لأن ذلك أمر طبيعي بالنسبة لها، كما أنه بمثابة إستراتيجية ثابتة للحركة، لأنها تؤمن بالتعددية السياسية، والدليل على ذلك، حكومة الوحدة الوطنية التي جمعت كل ألوان الطيف السياسي، ونالت بثقة ما نسبته ٩٦٪ من أعضاء المجلس التشريعي.

وأضاف بحر: أما فيما يتعلق بتشكيل مرجعية عليا لإدارة الأزمة بالقطاع، فحركة "حماس" طالما طرحت، وما زالت، هذا الموضوع بكل أبعاده على رجال الأعمال الذين تقدموا بمبادرة جيدة لإدارة المعابر، كما أن هناك قضايا أخرى مطروحة على الساحة، وليست هناك أية ممانعة من أن يتفق الطيف الفلسطيني على مستوى رام الله وغزة للوقوف صفاً واحداً في وجه المخططات الأميركية والإسرائيلية.

وجواباً عن سؤال حول ما إذا كانت "حماس" تسعى لإعادة إنتاج نموذج هيمنة الحزب الواحد، نفى بحر ذلك، قائلاً: إن الجميع يعلم أن "حماس" دعت، وما زالت، إلى وحدة الصف الفلسطيني في الضفة والقطاع، وأنها ترفض رفضاً قاطعاً هذا الانقسام الحاصل، كما أنها في كل التصريحات واللقاءات تدعو إلى الحوار الذي يؤدي إلى الشراكة، ولكن المشكلة في الأخوة برام الله الذين يريدون حواراً مشروطاً، ونحن نقول نجلس دون شروط ونتحاور.

أبو شنب: الشراكة السياسية بعد العودة عن "الانقلاب"

وفي هذا السياق، قال القيادي في حركة "فتح"، حازم أبو شنب، إن "فتح" بدأت منذ العام ٢٠٠٤، أي بعد استشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات، تخطو خطوات سريعة نحو دمقرطة المجتمع الفلسطيني، بحيث أجرت انتخابات رئاسية أعقبتها انتخابات مجالس محلية وتشريعية، وذلك لسببين أولهما توافق المجتمع الفلسطيني، وثانيهما لرغبة "فتح" القوية لتعزيز هذه الدمقرطة.

وأضاف أبو شنب: بالتالي، فإن أساس الفكر الفتحاوي هو الحفاظ على الثوابت الوطنية، وأهم أعمدته الوحدة الوطنية التي تُرجمت على أرض الواقع بانتخابات ديمقراطية، ما يعني بالضرورة القبول بمبدأ الشراكة السياسية، وهذا ما ظهر جلياً في الانتخابات التشريعية وتكليف الرئيس عباس لرئيس وزراء من "حماس" لتقديم تشكيلة وزارية ليحصل على مصادقته، وقد قبل الرئيس بذلك، وبعدها بحكومة وحدة وطنية، الأمر الذي يدلل على أن فكرة الشراكة السياسية مقبولة، بل وعملت على أساسها حركة "فتح".

ولفت إلى أن "الأساس ليس تشكيل مرجعية عليا لإدارة القطاع، أو أية تشكيلة أخرى، بل هو حل الخلاف الداخلي، وتصويب الخطأ الذي نشأ في القطاع من خلال العودة عن الانقلاب وتبعاته، ومن ثم الحديث عن شراكة سياسية، وعلاقات مستقبلية".

وحول ما إذا كانت "فتح" ترى أن "حماس" تسعى لإعادة نموذج هيمنة الحزب الواحد من خلال إجراءاتها على الأرض، قال أبو شنب: من الواضح جداً أن هناك إشكالية لدى بعض الفصائل، وعند حركة "حماس" بالذات، حيث يبدو جلياً أن هناك من يرغب في أن يكون شريكاً، وهناك من يرغب في أن يكون إقصائياً يحكم وحده في الساحة الفلسطينية دون الآخرين، والغلبة حتى الآن عند من لا يرغبون في الشراكة مع أي طرف من الأطراف.

الغول: المطلوب إعادة توحيد المؤسسة الفلسطينية

بدوره، أكد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كايد الغول، أن التأسيس لشراكة سياسية حقيقية، يمكن أن يتأتى إذا تم إنهاء الوضع القائم الآن على قاعدة برنامج مشترك، وبرنامج ينهي حالة التفرد في مؤسسات السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مشيراً إلى أنه "من المفترض على كل طرف من الأطراف، أن يكون قد استخلص العبر والدروس، ومفادها أن الوضع الفلسطيني والقضية الفلسطينية لا يمكن أن يقادا إلا من خلال إطار جماعي يعكس توازن القوى من جهة، كما يعكس متطلبات مرحلة التحرر الوطني من جهة أخرى".

وأضاف الغول: إن مثل هذا الأمر، يتطلب الشراكة الفعلية، لا الشكلية، في مختلف مؤسسات العمل الوطني، سواء على صعيد السلطة أم المنظمة، بعيداً عن المحاصصة والتفرد الذي عانينا منه وما زلنا حتى الآن.

وحول أسباب عدم تشكيل مرجعية عليا لإدارة القطاع، قال: إن المطلوب ليس مرجعية لإدارة القطاع، وإنما إعادة توحيد المؤسسة الفلسطينية، لأن هذا من شأنه أن يعيد الاعتبار لوحدة المؤسسة أولاً، ولوحدة الشعب والقضية ثانياً، مضيفاً أنه "في ضوء ما هو قائم من انقسام، فإن تشكيل أية مرجعية لن يغير من واقع الحال كثيراً في قطاع غزة؛ ولذلك فإن المعالجة للحصار، وكل ما يعانيه الشعب، تتم من خلال إعادة توحيد المؤسسات الرسمية، لا الإبقاء عليها في حالة تشرذم".

ونوه الغول إلى أن "الشراكة لن تتحقق في ظل حالة الانقسام القائمة، بل في ظل إقدام حركة "حماس" على الخطوة الأولى، وهي إعادة المؤسسات للرئيس عباس باعتباره شرعية غير مطعون بها، ثم إعلان الاستعداد للعودة عن نتائج الحسم العسكري، وطرح كل موضوعات الخلاف على طاولة البحث"، موضحاً أنه "إلى أن تُنجز هذه الموضوعات، يجب أن تتشكل حكومة انتقالية تُعالج الشأن الفلسطيني خلال هذه المرحلة، وتُعد لانتخابات تشريعية ورئاسية جديدة على أساس التمثيل النسبي الكامل، الذي من شأنه إنهاء حالة التفرد".

البطش: لا شراكة دون وقف الممارسات المرفوضة والعودة للحوار

القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، اعتبر أن "مبدأ الشراكة السياسية هو ما تسعى إليه القوى الوطنية والإسلامية كافة للوصول بالوضع الفلسطيني إلى أرقى مستويات العمل السياسي، وذلك خدمة للقضية الفلسطينية العادلة". وأوضح أنه "للوصول إلى شراكة حقيقية، يجب العودة أولاً للحوار والمصالحة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة التي تعيشها الساحة الفلسطينية، لأنه لا يمكن تحقيق شراكة سياسية في ظل انقسام سياسي بهذا المستوى بين الضفة والقطاع، ووجود حكومتين لشعب واحد". وأردف البطش: أما ثانياً، فيجب وقف جميع الممارسات المرفوضة من قبل الشرطة في غزة، والشرطة في الضفة، ووقف انتهاك الحرمات والقيم من قبل أطراف النزاع الداخلي، والتحريض الإعلامي المتبادل، الذي لا يؤدي إلى شراكة ومشاركة سياسية. وتابع قائلاً: إذا أردنا شراكة حقيقية، يجب البدء بحوار وطني جاد، يتناول جميع قضايا الخلاف لإصلاح الانقسام والضرر الذي لحق بالقضية الفلسطينية. وفيما يتعلق بإمكانية تشكيل مرجعية عليا لإدارة القطاع، قال البطش: إن تشكيل مثل هذه المرجعية، لا يمكنه النجاح في إدارة القطاع وتخفيف الأزمة في ظل حالة الانقسام الموجودة، كما أن حركة "حماس" لم تطرح مثل هذا الموضوع الذي قد يؤدي إلى نشوب صراعات جانبية هنا وهناك.

ونوه إلى أن الحل الوحيد يكمن في المصالحة الوطنية الشاملة، للانتقال من حالة التشتت والانقسام الوطني، إلى الحوار الجاد والبناء، والوحدة الوطنية الحقيقية لمواجهة المخططات الإسرائيلية والأميركية.

وحول مدى إمكانية دخول حركة الجهاد الإسلامي في شراكة سياسية إذا ما دُعيت إلى ذلك، وأسباب وقوفها "موقف المتفرج"، كما يقول البعض، إزاء ما يحدث على الساحة الفلسطينية دون الخوض فيما قد يساهم في انتشال القطاع من أزمته ومعاناة سكانه المتفاقمة، قال البطش: إن انتشال قطاع غزة مما يعانيه، لا يمكن أن يحدث بدخول "الجهاد" في الحكومة، لأن أسباب المعاناة واضحة للعيان، وحلها يكمن في التوجه للحوار الجاد، والمصالحة الحقيقية، والعمل سوياً على ترميم البيت الفلسطيني الداخلي، مضيفاً "إن ما حدث ويحدث في غزة، يؤكد ثبات موقف "الجهاد" من عدم المشاركة، لا في حكومة تقودها حركة "فتح"، ولا في حكومة تقودها حركة "حماس"، لأننا لا نتمتع بسيادة حقيقية على الأرض، بل عدونا هو المسيطر على المداخل والمخارج للقطاع".

جرغون: "حماس" غير جدية في الشراكة السياسية

ولم يختلف رأي عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين زياد جرغون، عن رأي من سبقه بالقول "في ضوء ما حصل من سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة بالقوة المسلحة، في وقت كانت فيه هناك حكومة وحدة وطنية شارك فيها عدد من فصائل العمل الوطني، فإن ذلك ينفي تماماً جدية حركة "حماس" في الشراكة السياسية، التي قُوضت بفعل هذه الإجراءات غير المسؤولة على الأرض".

وأضاف جرغون: على الرغم من ذلك، فإن الشراكة ما زالت قائمة ويمكن تجددها، ولكن ذلك يستدعي تراجع "حماس" عن انقلابها العسكري، وبالمقابل تراجع الرئيس محمود عباس عن شروطه، ووقف كافة الإجراءات المتخذة من كل طرف بحق الطرف الآخر، والجلوس للحوار الوطني الشامل، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن "حركة "حماس" بدأت تشعر الآن بالأزمة والمأزق الحقيقيين التي وقعت فيهما بعد الحسم العسكري، لاسيما في ظل ازدياد حدة الحصار عليها، وأيضاً القمع الإسرائيلي المتواصل، فأصبحت تعيش في عزلة عن العالم". وأكد رفض الجبهة الديمقراطية لفكرة تشكيل مرجعية عليا لإدارة القطاع في حال طرحها، "لأن المرجعية تعني استقلال قطاع غزة الكامل عن الضفة الغربية والانفصال عنها، وهذه فكرة مرفوضة تماماً من قبلنا، لأننا ندعو إلى وحدة شقي الوطن، وإلى حكومة واحدة موحدة ورئاسة واحدة". وذكر جرغون أن "الديمقراطية" التي أصدرت مبادرة دعت فيها "حماس" للتراجع عن ما أقدمت عليه، ودعت الرئيس عباس أيضاً للحوار، شددت على أنه "في ظل استمرار الوضع على ما هو عليه الآن، ستدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أن يكون هناك خلال هذه الفترة حكومة متوافق ومتفق عليها ممن يرغبون في المشاركة فيها، ويحدد تاريخ لهذه الانتخابات، التي تعد بمثابة المخرج الوحيد للمأزق الخطير التي تمر به القضية الفلسطينية".

شعبان: "حماس" بحاجة إلى من ينزلها عن الشجرة

من جانبه، اعتبر المحلل السياسي عمر شعبان، أن "الوقت الآن مناسب جداً لشراكة سياسية، لاسيما بعد مؤتمر أنابوليس، الذي راهن عليه الكثيرون، حيث كانت أية عملية حوار أو رغبة في الحوار مجمدة إلى ما بعد هذا المؤتمر الذي لم يُعط أية نتائج حقيقية، وبالتالي فقد أصبح هناك إدراك لدى الجميع أن المراهنة على عوامل خارجية لم تعط أية نتائج، وبالتالي يجب الاهتمام بالعوامل الداخلية، وهذا لا يتأتى إلا بالحوار". وقال شعبان: إن عدم تشكيل مرجعية عليا لإدارة القطاع حتى الآن، على الرغم مما يعانيه من أزمة اقتصادية وحصار خانق، يعود لسببين، أولهما تواضع خبرة "حماس" في السياسة، وثانيهما عدم قدرتها على التفكير خارج الصندوق، وعدم قدرتها على التشبيك والمراوغة والتحالف مع الآخرين، لأنهم تعودوا أن يعملوا وحدهم. وبالتالي، يصعب عليهم أن يقتنعوا أنهم بحاجة للآخرين لإدارة الأمور، على الرغم من أن الإدارة السياسية تتطلب الشراكة والتشبيك والتنازل والالتقاء في منتصف الطريق، والبحث عن قواسم مشتركة مع الآخرين.

وحول ما إذا كانت "حماس" تسعى من خلال سيطرتها على القطاع لإعادة إنتاج نموذج هيمنة الحزب الواحد، الذي طالما تفردت به حركة "فتح" خلال السنوات الماضية من عمر السلطة، قال شعبان: لا أعتقد ذلك، بل أعتقد أن "حماس" تقترب أكثر فأكثر من الآخرين، لأنها تعيش في أزمة لا تُحسد عليها، وأصبح لديها إدراك أنها يجب أن تتواصل وتتحالف مع الآخرين. وختم حديثه بالقول: ولأن "حماس" ليست لديها تجربة سابقة في العمل السياسي، فهي بحاجة إلى من ينزلها عن الشجرة، وذلك من خلال مبادرات فوقية من حكومات ودول عربية، أو من خلال مبادرات مجتمعية وقاعدية، موضحاً أنها من ناحية عملية فهي تمارس الآن نموذج هيمنة الحزب الواحد.

حركةُ "فَتْح" والسُّلطَةُ الفلَسطينيةُ تَداعيَاتُ أوسلو والانتفاضَةُ الثَّانية

سامر إرشيد

قريباً

تعرضت حركة "فتح"، مؤسِّسة السلطة الفلسطينية، وكبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الكثير من التغيرات منذ توقيع اتفاق أوسلو، مروراً بالانتفاضة الثانية في فلسطين. وتحول مركز القرار في الحركة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت الحركة وكوادرها وقاعدتها المُكوِّن الرئيسي للسلطة الفلسطينية، فاندمجت بالسلطة وتحولت أولوياتها إلى أولويات السلطة الرسمية نفسها.

يحاول هذا الكتاب التعرض للأثر الذي تركه اتفاق أوسلو وتداعياته، إضافة إلى أثر الانتفاضة الثانية، على الحركة، وبخاصة لجهة الدور المحتمل لها في خلق نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين.

سامر إرشيد:

من مواليد فلسطين العام ١٩٥٨، حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت العام ١٩٨٤، كما حصل على درجة الماجستير من الجامعة نفسها في الديمقراطية وحقوق الإنسان العام ٢٠٠٧. اعتقل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي مرات عدة. يعمل منذ بضع سنوات في مجال إصلاح وتطوير الإدارة العامة والخدمة المدنية في فلسطين.

النَّقْدُ والثَّوْرَة دِراسةٌ في النَّقد الاجتِمَاعيِّ عِنْدَ عَلي شَرِيعَتي

خالد عودة الله

قريباً

تحاول هذه الدراسة المتواضعة تقديم قراءة منهجية جادة لأعمال شريعتي الفكرية –التي ساهمت بقوة في بلورة البعد الأيديولوجي للثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩– بالاستناد إلى مقاربة تأويلية مع مفهوم "النقد الداخلي" في النظرية الاجتماعية النقدية، وذلك بهدف الاستفادة من التجربة الفكرية – النضالية لشريعتي كمثقف ملتزم وكثائر اجتماعي، للمساهمة في التغلب على حالة العجز والهزيمة التي يعيشها المثقف في المجتمعات العربية.

خالد عودة الله:

محاضر في دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت.

حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في علم الاجتماع، ويحضر لنيل شهادة الدكتوراة.

أحلام بالحرية طبعة ثانية، مزيدة

عائشة عودة

جديد

لقد أعادت عائشة عودة إبداع تجربتها الاعتقاليّة بأسلوب أدبيّ روائيّ متوهّج يستطيع، بجماله وشفافيّته ودفئه، أن "يأسر" القارئ على الفور، لا بمتابعة أدقّ تفاصيل الاعتقال فحسب، وإنما أيضاً في اللغة الّتي تفيض بهذه التفاصيل وعليها ومن خلالها، فتنبض وتشعّ وتفتح كلّ الأبواب المغلقة أمام التلاحم مع هذا الإبداع الإنسانيّ، حتّى وهي تتوجّع وتحزن وتغوص في العتمة والقهر والعزل.

علي الخليلي/ جريدة الأيام، رام الله

لقد انتهت المعركة بهزيمتهم الأكيدة، فلولا تلك الهزيمة لما كان لعائشة عودة أن تعود إلى تلك الساعات الأكثر عنفاً وجنوناً في حياتها كامرأة وسجينة. وتكتب عنها بهذا القدر من الصدق مع الذات والآخر. ولولا تلك الهزيمة الأخلاقية للمحتل لما كان نص الكاتبة عميق الجذور وإنسانياً، وأن يصل إلى هذا المدى من البوح والكشف، ويصبح بالتالي نموذجاً جميلاً للكتابة العفوية التي تأخذ مفرداتها من خبايا الروح، لتلامس تلقائيا بشفافية وأناقة متناهيتين روح المتلقي وتنبش في خلاياها.

نائل بلعاوي/ مجلة الطريق، رام الله

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

جديد

دراسة نقدية للمواقف الرئيسية التي يمكن العثور عليها في الأدبيات الإسلامية السياسية المعاصرة بخصوص مسألتي نظام الحكم والديمقراطية. يرى الكاتب أن هناك ثلاثة مواقف أساسية ترتد إليها جميع المواقف مهما كثرت، وهي: الأصولية، الإسلام المعتدل، الإسلام الليبرالي. تمثل هذه المواقف الأساسية اجتهاداً في تفسير الإسلام، نصوصاً ومقاصد شرعية، كما تمثل رؤية في كيفية المواءمة بين الدين والحياة المعاصرة.

لا يجد الكاتب سبيلاً للتوفيق بين الأصولية ومتطلبات الديمقراطية على وجه العموم، على الرغم من أن الفكر الأصولي يلتقي، ولو شكلياً، مع الديمقراطية في المناداة بحكم القانون، ومساءلة الحاكم وأمور أخرى. أما الإسلام الليبرالي الذي يدعو إلى تفسير الشريعة بطريقة روحية أخلاقية عامة، فهو منفتح تمام الانفتاح على الديمقراطية فكراً ومؤسسات، بل إنه لا يعادي العلمانية، وبخاصة إذا كانت هذه الأخيرة لا تحارب الدين.

يبقى الإسلاميون المعتدلون، هم التيار الغالب في مجال الفكر الإسلامي السياسي المعاصر. ويعتقد الكاتب أن موقف هؤلاء يتسم بدرجة لا يستهان بها من الغموض والتذبذب، وأن الظروف والتطورات قد تدفع بهم إما نحو الأصولية وإما نحو الليبرالية.

رجا بهلول:

يعمل أستاذاً ورئيساً لقسم الفلسفة في جامعة الإمارات العربية المتحدة. له عدد من الأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية (بعضها مترجم إلى الإيطالية) في الفلسفة الغربية، والفلسفة الإسلامية، وعلم الكلام، والفكر الإسلامي السياسي. يهتم بقضية الديمقراطية في الفكر العربي–الإسلامي المعاصر. صدر له في العام ٢٠٠٠ عن مؤسسة مواطن كتاب بعنوان دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية.

تهافت أحكام العلم في إحكام الايمان

عزمي بشارة

لا قداسة في اجتهاد قداسة البابا، ولا قداسة في أي رد عليه، لا ردنا ولاغيره.

ليس الإسلام موضوع محاضرة البابا، هذا صحيح في الظاهر فقط. ولكن حتى لو كان صحيحاً ظاهراً وباطناً، فإن هذا لا يجعلها ولا يجعل اقتباساته عن الإسلام من نص محرر من القرن الرابع عشر أقل خطورة. فالفكرة الواردة عن "الإسلام" في النص هي مجرد أداة إيضاح للعلاقة غير المرغوبة برأية بين العقل والإيمان في العقيدة الدينية ذاتها. وإذا كان رأي البابا بالإسلام هو ما يرد من ريشة الملك البيزنطي منويل الثاني أم لم يكن، يتم في المحاضرة توسل هذا "الإسلام" كلون معاكس في الخلفية لإيضاح المرغوب بابوياً للعقيدة المسيحية. فالمرفوض المكروه يجلب لإيضاح المرغوب. على ضوء ذلك، يصبح السؤال "هل المرغوب هو موضوع المحاضرة أم المكروه؟".

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي آخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درَّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حاليا على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الاسيرة

إياد الرياحي

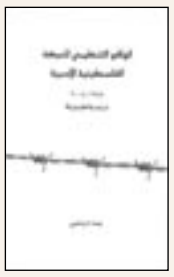

يعالج هذا الكتاب الحياة الداخلية للأسرى التي هي محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت من بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغييرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعواماً طويلة تحت السطح. ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدا الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ؟ ربما ؟ لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى الى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

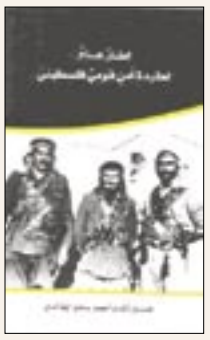

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعه الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينيين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا واحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية

ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية. من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كافٍ.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن. لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واودينيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الطبقة الوسطى الفلسطينية بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨–٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥–٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org